دراسات في التاريخ والحضارة العربية الإسلامية

تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي

"الحياة المالية والاقتصادية والإدارية"

دكتور حسان حلاق



دار النهضة العربية

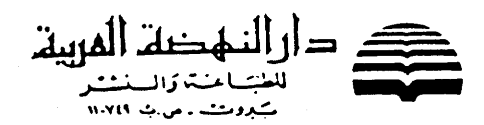
تعريب النقود والدواوين
في
العصر الأموي

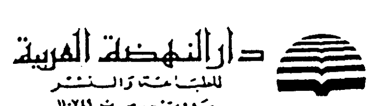
دراسات في التاريخ والحضارة العربية الإسلامية

تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي

"الحياة المالية والاقتصادية والإدارية"

دكتور حسان حلاق





* الإدارة : بيروت، شارع مدحت باشا، بناية كريدية، تلفون: ٣٠٣٨١٦/ ٣٠٩٨٣٠/ ٣١٢٢١٣
برقياً: دانهضة، ص.ب ٧٤٩-١١
تلكس: NAHDA 40290 LE
29354 LE

* المكتبة : شارع البستاني، بناية اسكندراني رقم ٣، غربي الجامعة العربية، تلفون: ٣١٦٢٠٢

* المستودع : بئر حسن، تلفون: ٨٣٣١٨٠

الإهداء

كلمة محبة ووفاء وتقدير الى زوجتي
لما بذلته من تضحيات من أجل إنجاز هذه
الدراسة وبقية الدراسات.



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

ازدادت عناية الباحثين في الدراسات العربية والإسلامية بدراسة حركة التعريب التي تمت في العصر الأموي، باعتباره العصر الذي تعصبت فيه الدولة للعرب، لأنه العصر الذي ساد فيه العنصر العربي على ما دونه من العناصر في الدولة الأموية، ولهذا السبب عرف العصر الأموي بعصر الدولة العربية الإسلامية بخلاف عصر وريثتها العباسية التي يمكن تسميتها بالدولة الإسلامية، دون صفة العربية لكونها اعتمدت في قيامها وأنشطتها على العناصر الأعجمية والمستعربة.

وتشغل دراسة التعريب في العصر الأموي ركناً هاماً من أركان الحضارة العربية الإسلامية، وحيزاً تاريخياً فعالاً، نظراً للجهود المضنية التي بذلها رجالات هذا العصر، سواء في ما يتعلق بدواوين الخراج والعملات أو الفن. وكان لهم الفضل الأكبر ـ ولآجال بعيدة ـ في تغيير وجهة التاريخ العربي الإسلامي في المجال الاقتصادي والسياسي والإداري وحتى اللغوي أيضاً، إذ لولا جهودهم في مجال التعريب، لتفككت إحدى أقوى أسس الحضارة العربية الإسلامية ـ أو ضعفت على الأقل ـ أعني بها اللغة العربية، التي اضطر الناس في الدولة العربية إلى إتقانها ودراستها، وذلك للوصول إلى المناصب الحكومية في الدولة، بينما كنا نجد من قبل وفي بداية العهد الأموي، أن الوظائف الإدارية اقتصرت على النصارى والفرس لأن لغاتهم كانت هي اللغات المعمول بها في وظائف الدولة في الشام ومصر والعراق وفارس. وبفضل حركة تعريب الدواوين وأسلمتها تبوأت اللغة العربية المركز الأول بين

سائر اللغات السائدة، بينما كانت تعاني من إهمال في مجالي الإدارة والاقتصاد من قبل.

فلقد ترتب على هذه الحركة تغيير جذري في الإدارة العربية، وعلو شأن الإنسان العربي كأداة فعالة وقادرة على الخلق والإبداع والمقدرة على إدارة أمور الدولة، ومن ثم ازدياد أهمية اللغة العربية ـ لغة القرآن الكريم ـ التي أثبتت قدرتها على النمو والتكيف والتفاعل مع متطلبات الدولة العربية الإسلامية.

بالإضافة إلى ذلك فإن التعريب عوضاً عن اللغات الأجنبية من يونانية وحميرية وفارسية وقبطية، كان فتحاً جديداً في المجال العربي، أدى إلى سيادة الثقافة العربية، فقد اضطر أصحاب اللغات البائدة إلى تعلم اللغة العربية بعد أن أصبحت اللغة الرسمية للدولة، ووسيلة للوصول إلى مناصبها.

أما فيما يختص بدراسة النقود الإسلامية فإنها تمدنا بمعلومات هامة تتضمن أسماء الخلفاء الذين تولوا الخلافة، وسني الضرب، وسمة الحكم، إذ أنها تلقي الضوء على كثير من الأحداث السياسية والاقتصادية، ثم يدلنا وجودها عن مدى انتشارها أو عدمه، وهذا بدوره يعطينا فكرة واضحة عن قبول العملات الإسلامية في المعاملات التجارية أو قلة انتشارها، سواء في المنطقة العربية أو خارجها.

وتعطينا صورة عن القاعدة النقدية في كل بلد سواء في الاعتماد على الذهب أو الفضة أو النحاس أو كلهم مجتمعين.

لذا يمكن الاعتماد على النقود في استنباط الحقائق التاريخية والاقتصادية لأنها تعتبر وثائق رسمية وثابتة ليس من السهولة الطعن في صحتها أو أهميتها.

وأطلقت على هذه الحركة النقدية عبارة «تعريب النقود» نظراً لتعريب ألفاظها وشاراتها بعد أن كانت تحمل عبارات إما يونانية مسيحية أو فارسية كسروية أو يمنية حميرية.

بالإضافة إلى أنها أيضاً حركة إصلاح نقدي، باعتبار أن الخليفة عبد الملك بـن مروان استطاع أن يقضي بفضلها على الزيوف والغش سواء في الوزن أو الصناعة.

وهكذا تمخضت حركة تعريب النقود والدواوين و «أسلمة» عباراتها ولغاتها عن استقلال الاقتصاد والإدارة العربية من التبعية الفارسية والبيزنطية، وان اصطبغت الدولة الأموية بصبغة عربية في المجالين الاقتصادي والإداري ومن ثم السياسي وهي أهم الركائز التي تقوم عليها الدولة.

وكان ذلك من العوامل التي دفعتني إلى دراسة هذا الموضوع رغم قلة مصادره وندرة ما زودتنا به هذه المصادر من مادة. وكان يحدوني الأمل رغم هذه الصعاب أن أقدم دراسة لعلها تملأ ثغرة علمية في هذا المجال.

وأرجو أن أكون قد وفقت في دراسة هذا البحث المتواضع، آملاً أن يكون خطوة مشجعة تحفزني لمتابعة دراسات مستمرة في المجالين العربي والإسلامي. ولا بد لي في هذا المجال من توجيه الشكر والتقدير إلى أستاذي في الدراسات العربية والإسلامية الأستاذ الدكتور السيد عبد العزيز سالم، الذي شجعني منذ أن كنت طالباً على الخوض في مثل هذه الدراسات الحضارية.

والله الموفق

حسان حلاق



القسم الأول

تعريب النقود في العصر الأموي



الفَصْلُ الأولُ

النُّقُودُ الإسْلَامِيَّةُ

١ ـ الدينار.
٢ ـ الدرهم.
٣ ـ الفلس.

تعتبر النقود من أقدم النظم الاقتصادية في تاريخ الحضارة الإنسانية، فقد عاصرت الإنسان منذ آلاف السنين، مؤثرة في نمط حياته الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ومنذ تعامل الناس بالنقود، لم يفرغ لهم شغل بمشاكل سياستها، ولم يفلت إنسان من أن تؤثر كيفية إدارتها على حياته ومعاشه[1]. وقد ورد في الحديث الشريف «أهلك الناس الدينار والدرهم» من جراء الحرص والطمع في سبيل الحصول عليهما[2] وتندرج دراستها تحت علم عرف باسم علم «النميات» (La Numismatique) وهو العلم الذي يبحث في النقود، والأوزان، والأختام.

ويطلق لفظ السكة (المسكوكات) على جميع النقود التي تعاملت بها شعوب الدولة العربية من دنانير ذهبية ودراهم فضية وفلوس نحاسية، والتي أصبحت وسيلة التعامل الرئيسية في العصور الوسطى بين شعوب المنطقة وغيرها من شعوب العالم. وحسبنا ذلك العدد الضخم من السكة الإسلامية التي عثر عليها المنقبون في شبه جزيرة سكندناوه وسهول روسيا وبلاد الصين وأواسط أفريقيا، وبعض جزر المحيطات الهندي والهادي والأطلسي[3]. وهذا

---

(١) محمد زكي شافعي (مقدمة في النقود والبنوك) الطبعة السابعة ص ٧؛ دار النهضة بيروت ١٩٧٣.

(٢) عباس العزاوي (تاريخ النقود العراقية)، ص ٦. وزارة المعارف العراقية - شركة التجارة والطباعة، بغداد ١٩٥٨ م - ١٣٧٧ هـ.

(٣) سعيد عاشور (المدنية الإسلامية) ص ١١٨، الطبعة الأولى دار النهضة القاهرة ١٩٦٣.

يؤكد مدى انتشار السكة الإسلامية وقبولها في العلاقات الاقتصادية مع مختلف شعوب العالم، بالإضافة إلى أنه يؤكد مدى نشاط العرب الاقتصادي وعظم محصولهم الجغرافي[١].

ولا بد من الإشارة إلى أنه ورد في القرآن الكريم لفظ «الورق» على أنه النقود الفضية، في قوله تعالى: ﴿فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة﴾[٢] ويقال «الرقة» أيضاً. كما أطلق على النقود لفظ «المعاملة» بمعنى واسطة للمبادلة وللشراء والبيع وأطلق عليها منذ العهود الإسلامية الأولى معنى مجازياً هو «ياقاضي الحاجات» ثم عم وانتشر لفظ «العملة»، ولا يزال إلى اليوم[٣].

وتعد العملة الإسلامية من أهم المصادر الأثرية لدراسة التاريخ، فهي تلقي الضوء على كثير من حوادث هذا التاريخ، فتظهر بعض ما غمض وتضيف إليه بعض ما سقط من أيدي النساخ وما أهمل عمداً أو سهواً[٤]. وقد عاش لفظ «السكة» في أوروبا بعيداً عن وطنه العربي وأمعن في البعد والاغتراب حتى تبنته اللغة الفرنسية باسم (Sequin) واشتقت منه الإيطالية لفظ (Zecchino)[٥].

ويرى «الماوردي» بأن «السكة هي الحديدة التي يطبع عليها الدراهم، ولذلك سميت الدراهم المضروبة سكة...»[٦] بينما يرى «ابن خلدون» بأن «السكة هي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدينار أو الدرهم فتخرج

---

(١) سعيد عاشور، المرجع السابق، ص ١١٩.

(٢) سورة الكهف، الآية ١٩.

(٣) انظر: عباس العزاوي، المرجع السابق، ص ٦ - ٧.

(٤) محمد باقر الحسيني (العملة الإسلامية في العهد الأتابكي) ص ٨، الطبعة الأولى دار الجاحظ بغداد ١٩٦٦.

(٥) عبد الرحمن فهمي (النقود العربية ماضيها وحاضرها) ص ٨، المؤسسة المصرية القاهرة ١٩٦٤.
انظر أيضاً:
Description de L'Egypte, T. XVI, P. 281 «Paris 1825»

(٦) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ١٥٥.

رسوم تلك النقوش عليها ظاهرة مستقيمة. . . ولفظ السكة كان اسماً للطابع وهي الحديدة المتخذة لذلك، ثم نُقِلَ إلى أثرها وهي النقوش الماثلة على الدنانير والدراهم. . »[١].

أما العملات التي تداولها العرب في عصري الجاهلية والإسلام فهي ثلاث:

١ ـ الدينار:

هو اسم وحدة من وحدات السكة الذهبية عند العرب، اشتقه العرب من اللفظ اليوناني اللاتيني (Denarius - aureus) المشتق عند الروم من (DENI) أي عشرة[٢]. فلقد عرف العرب هذه العملة الرومانية الذهبية وتعاملوا بها قبل الإسلام وبعده. وقد ورد ذكر الدينار في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك ﴾[٣].

والدينار البيزنطي مستدير الشكل، يحمل على أحد وجهيه صورة الامبراطور البيزنطي، وقد عاصرت الدنانير الهرقلية الفترة الإسلامية الأولى وكانت تحمل صورة هرقل وحده، أو صورته وعلى جانبيه ولداه هرقليانوس وقسطنطين. وإلى جانب كل منهم صليب بالإضافة إلى صليب آخر يتوج الرأس، وعلى الوجه الثاني للدينار صورة صليب قائم على مدرجات أربعة مع بعض العبارات المسيحية، ومكان الضرب بالأحرف اليونانية واللاتينية[٤].

وهناك أجزاء للدينار كالتي وجدت في مصر من قطع النصف دينار (Semis) والثلث (Tremis)، والثلثين، والربع (Quadrans) وقد أشير إلى

---

(١) ابن خلدون: المقدمة، ص ٢٦١. دار القلم ـ بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٨١.

(٢) جرجي زيدان (تاريخ التمدن الإسلامي) جـ١، ص ١٤١، الطبعة الأولى دار الهلال مراجعة وتعليق الدكتور حسين مؤنس.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٧٥.

(٤) محمد باقر الحسيني (تطور النقود العربية الإسلامية) ص ١٨، الطبعة الأولى مطبعة دار الجاحظ بغداد ١٩٦٩.

هذه العملات كلها في أوراق البردي[1]. والظاهر أن إصدار مثل هذه الأجزاء من الذهب يعود إلى هدف الدولة في تسهيل أمور الشراء والبيع.

وقد احتفظ العرب بعد حركة الفتح الإسلامي بكل هذه العملات لاستخدامها في عملياتهم التجارية من جهة، وللوفاء بالالتزامات الضرائبية من جهة أخرى[2].

وقد وجدت دنانير بيزنطية اختلف ضربها عن الدنانير الهرقلية، وهذه الدنانير أشار إليها الكاتب القبطي (بسندي) الذي عاصر الفتح العربي. إذ يروى أن (بسندي) أرسل إلى الأساقفة زملائه يقول لهم: «إن العرب أخذوا النقود الذهبية المنقوش عليها الصليب المقدس وصورة المسيح وأزالوا الصليب وصورة المسيح، وأحلوا محلها اسم نبيهم محمد الذي يتبعون تعاليمه، واسم الخليفة ونقشوا الاسمين معاً على السكة الذهبية»[3].

هذا ولم يفكر المسلمون في تبديل النقود ذات الشارات المسيحية بعد

---

(١) عبد الرحمن فهمي (صنج السكة في فجر الإسلام) ص ٣٠، دار الكتب المصرية ١٩٥٧.

(٢) المرجع نفسه ص ٣٠.

(٣) يذكر الدكتور محمد باقر الحسيني (تطور النقود العربية الإسلامية) ص ١٩. أن النقود التي أشار إليها (بسندي) لا توجد أصلاً بدليل عدم العثور على أية عملة منها. كما أن الحقائق التاريخية والأثرية لا تؤيد وجود نقود تحمل صورة المسيح عليه الصلاة والسلام، أو عقيدة الإيمان المسيحية قبل الفتح العربي أو بعده.

ولكني لا أؤيد الدكتور الحسيني في ما ذهب إليه خاصة ما يتعلق بنقش عقيدة الإيمان المسيحية في العملة البيزنطية فقد وجدت نقود تحمل صورة الأباطرة البيزنطيين وقسمائهم في الحكم بالإضافة إلى إشارة الصليب. ثم أن عقيدة الإيمان المسيحية وجدت على القراطيس التي كانت ترد من مصر إلى بلاد الروم. وقد تكون وجدت نقود في تلك الفترة حملت عقيدة الإيمان المسيحية دون صورة المسيح وذلك اعتماداً على ما أورده «ابن تغري بردي» في (النجوم الزاهرة) ص ١٩٣. إذ يقول:

«وضرب عبد الملك بن مروان على الدينار والدرهم اسم الله تعالى، وسببه أنه وجد دراهم ودنانير تاريخها قبل الإسلام بثلثمائة سنة أو بأربعمائة سنة مكتوب عليها: باسم الآب والابن والروح والقدس».

كما أشار «البلاذري» في كتابه (النقود) ص ١٠ «كانت دنانير هرقل ترد على أهل مكة في الجاهلية، وترد عليهم دراهم الفرس البغلية، فكانوا لا يتبايعون إلا على أنها تبر».

سيطرتهم على أقاليم الدولة البيزنطية في الشام ومصر، ما دامت هذه النقود مألوفة لديهم وما دامت تشبع حاجة شعب مزدوج من الغالبين والمغلوبين، وما دام الإبقاء على هذه النقود يساعد على استقرار البناء الاقتصادي في الدولة الإسلامية[١].

ولكن هذا الاستقرار الاقتصادي لا يعني أن العرب المسلمين لم يحاولوا ضرب النقود، فقد حدثت محاولات عديدة في هذا الصدد، بدأت منذ خلافة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وانتهت بالإصلاح النقدي المنسوب إلى الخليفة عبد الملك.

٢ ـ الدرهم:

كلمة أعجمية عربت عن الكلمة اليونانية «الدراخما» (Drachma) ويقابلها بالفارسية «دراخم وديران» (Drachm)[٢]. والدرهم عملة فضية استخدمها العرب في معاملاتهم نقلاً عن الفرس، إذ كانت الأقاليم الشرقية من العالم الإسلامي تتعامل بالدراهم أي أنها كانت تتبع قاعدة الفضة، باعتبار الدرهم الفضة هو نقدها الرئيسي[٣]. وقد أشير إلى هذه الدراهم في البرديات في مصر منذ فجر الإسلام كما أشير إلى انصاف الدراهم (Semis) وإلى ثلث درهم (Tremis). واستعمل لفظ الدرهم في الآيات القرآنية الكريمة: ﴿وشروه بثمن بخس دراهم معدودة﴾[٤]. أما بالنسبة إلى الدراهم الحميرية، فأقدمها ما وصلنا من اليمن ويعود تاريخه إلى سنة ١١٥ ق. م. وكانت تحمل صورة (البومة) على غرار الدراخما الإغريقية، وصورة خنجر بجوار البومة مع نقش لاسم الملك ولقبه. وعلى الجهة الثانية من الدراهم صورة رأس إنسان

---

(١) محمد باقر (تطور النقود العربية الإسلامية) ص ١٩، انظر أيضاً:

H. Lavoix; Catalogue des Monnaies Musulmanes de la Bibliothèque Nationale.. Khalifes Orientaux.. P. 1, Vol, 1 (Paris 1887).

(٢) ناصر النقشبندي (الدرهم الإسلامي) جـ ١ ص ١، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٧٠.

(٣) عبد الرحمن فهمي (النقود العربية) ص ١٠.

(٤) سورة يوسف، الآية ١٢.

في وضع جانبي (Profil) وهو حليق الوجه ومحاط بغصن من الأشجار[١].

بينما كانت الدراهم الساسانية في فجر الإسلام عبارة عن قطع مستديرة فضية نقش على الوجه الجانبي صورة كسرى، وقد وضع التاج على رأسه، وفي جهة ثانية معبد النار مع بعض العبارات التي تتضمن اسم الملك أو ما يعبر عن الدعاء لأسرته[٢]. بالإضافة إلى رسم يمثل حارسين مدججين بالسلاح[٣].

وظل المسلمون يتداولون هذه الدراهم مع إضافة عبارات إسلامية عليها أدخلها الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب ثم عربت مع الدينار على يد الخليفة عبد الملك بن مروان.

٣ ـ الفلس:

إن كلمة «فلس» لا تعني بالضرورة عملة نحاسية، بالرغم من أن استعمالها الشائع منذ فجر الإسلام اقتصر على هذا الغرض الضيق، ولفظ الفلس اشتقه العرب من اليونانية (Follis). وكان يرمز لقيمة القطعة بالحرف الأبجدي اليوناني (M) على أحد وجهي الفلس، أما الوجه الثاني فكان يحمل صورة الامبراطور البيزنطي المعاصر[٤].

غير أن العرب لم يتقيدوا بأوزان هذا النوع من الفلوس البيزنطية، إذ كان هذا الوزن عند الفتح العربي للشام ومصر في غاية الاضطراب والاهتزاز، فضرب العرب فلوساً عربية في بعلبك، وحلب، وحمص، ودمشق، وطبرية، وفلسطين، والإسكندرية.

والظاهر أن قيمة هذه الفلوس وأوزانها اختلفت باختلاف الأقاليم التي

---

(١) محمد باقر الحسيني (تطور النقود العربية الإسلامية) ص ١٦.
(٢) المرجع نفسه ص ٤٥.
(٣) H. Lavois; Op. Cit; P. VII
انظر أيضاً: محمد باقر الحسيني (العملة الإسلامية في العهد الأتابكي) ص ٢٤.
(٤) محمد باقر الحسيني (تطور النقود العربية الإسلامية) ص ٤١.

ضربت فيها، لذا كان لها قوة شرائية متباينة[١] وإن كانت النسبة الشرعية بين الفلوس والدراهم وهي ١/٤٨ كانت معروفة. والأصل في ضرب هذا النوع من النقود النحاسية العمل على تسهيل وإجراء العمليات التجارية البسيطة، ولكن رغم ذلك اهتم العرب بنقوشها وأوزانها وصنعوا لضبط هذه الأوزان وتحديدها صنجاً زجاجية خاصة مقدرة بالقراريط والخراريب[٢].

وتظهر الفلوس التي دخلت عليها العبارة العربية والإسلامية، ان النقود العربية بشكل عام، أخذت تزداد استقلالاً شيئاً فشيئاً، كلما فرض العرب سلطانهم وسيطرتهم على المناطق البيزنطية في بلاد الشام ومصر. وقد ظهر من دراسة الفلوس أن بعض الولاة لم يتقيدوا أحياناً بنقش نفس العبارات العربية الإسلامية، التي كانت تضرب في مركز الخلافة، كما لم يتقيدوا بذكر اسم الخليفة المعاصر.

هذا، ولا ضير أن قلد المسلمون الأوائل النقود البيزنطية أو الفارسية أو الحميرية أو تعاملوا بها، وذلك لانشغالهم في توحيد الجزيرة العربية وإتمام الفتوحات في الشام والعراق وفارس. فالصليبيون الذين جاؤوا إلىٰ الشرق ـ مع ملاحظة الفارق الزمني الشاسع ـ وأضحوا قوة حاكمة، وأصحاب السلطة في المنطقة لم يترددوا في إصدار عملات صليبية، ولكن ذات طابع عربي، فقد ضرب الصليبيون نقودهم تقليداً للنقود العربية الفاطمية بكتاباتها وكل خصائصها الإسلامية[٣]. وهناك نقود صليبية بعبارات مسيحية مكتوبة باللغة العربية ضربت بعكا بأمر القديس لويس سنة ١٢٥٠ م وما بعدها وهي تقليد للنقود الأيوبية[٤].

---

(١) عبد الرحمن فهمي (صنج السكة في فجر الإسلام) ص ٤٠.
(٢) عبد الرحمن فهمي (النقود العربية) ص ١١.
(٣) عبد الرحمن فهمي (النقود العربية) ص ٨١.
(٤) المرجع نفسه ص ٨١.



الفصل الثاني

الخطوات الأولى لتعريب النقود

١ ـ في عهد الرسول (ﷺ).
٢ ـ في عهد الخلفاء الراشدين.



كانت دنانير هرقل ترد على أهل مكة في الجاهلية، وترد عليهم دراهم الفرس البغلية[1]. وحميرية قليلة[2]. وكان بعضها يحمل تواريخ قديمة، فقد ترجع إلى ما قبل الإسلام بأربعمائة سنة. وكانت جميع هذه النقود تجلب مع رجال القوافل التجارية الذين كانوا ينظمون رحلتين تجاريتين في السنة، وأعني بهما رحلتي الشتاء والصيف. وأضاف ابن خلدون بأن ملوك العجم كانوا يتخذون الدنانير والدراهم وينقشون عليها «تماثيل تكون مخصوصة بها مثل تمثال السلطان لعهدها أو تمثال حصن أو حيوان أو مصنوع أو غير ذلك، ولم يزل هذا الشأن عند العجم إلى آخر أمرهم»[3].

١ ـ في عهد الرسول (ﷺ):

في العهد الإسلامي أبقى الرسول على هـذه العملة، ولم يحاول إلغاءها، بدليل أنه زوج علي بن أبي طالب من ابنته فاطمة سنة ٢٠ هـ بمهر قدره ٤٨٠ درهماً كسروياً[4]. كما أن الزكاة والجزية كانت تدفع بمثل هذه العملات، إذ لا بديل لها في تلك الفترة. وكانت دنانير الفرس ودراهمهم بين أيدي المسلمين يتعاملون بها «ويردونها في معاملتهم إلى الوزن ويتصارفون بها

(١) البلاذري (فتوح البلدان) ص ٦٥٣، الطبعة الأولى تحقيق عبدالله وعمر الطباع دار النشر للجامعيين ١٩٥٧.
(٢) المصدر نفسه، ص ٦٥٤.
(٣) ابن خلدون: المقدمة، ص ٢٦١.
(٤) البلاذري، المصدر السابق، ص ٦٥٢.

بينهم»[1] وأشار المقريزي بأن الرسول ﷺ أقر أهل مكة على ذلك كله وقال: «الميزان، ميزان أهل مكة» وفي رواية «ميزان المدينة»[2].

وكان الرسول ﷺ يعتبر من رجال الساسة البارعين فلم يشأ في تلك الفترة الأولى تأليب القوى الخارجية على المسلمين من بيزنطيين وفرس باعتبارهما أقوى دولتين في تلك الحقبة من التاريخ. بالإضافة إلى انشغاله بتوطيد دعائم الإسلام في الجزيرة العربية. ولذا واصل العرب في عصر النبوة استخدام النقود الأجنبية في معاملاتهم التجارية مع الروم والفرس.

٢ - في عهد الخلفاء الراشدين:

وفي زمن أبي بكر الصديق بقيت هذه العملات معمولاً بها ما دام الرسول قد أقرها.

أما في عهد الخليفة عمر بن الخطاب فقد أراد المسلمون إبراز شخصيتهم في هذه المرحلة الأولى رغم انشغالهم بالفتوح ونشر الدين الجديد، فعمدوا إلى وضع بصماتهم على العملات. وإن كان بعض النقود كالدراهم نقش على نقش الكسروية[3]، إلا أن الخليفة عمر بن الخطاب حرص على إضافة نقوش عربية إسلامية على العملات المتداولة مشيراً بذلك إلى الشخصية العربية الإسلامية في المنطقة، وبهذا بدأت الخطوات الأولى للتعريب، فقد ضرب عمر الفلوس على طراز عملة هرقل سنة ١٧ هـ مسجلاً اسمه عليها بحروف عربية وهو أقدم فلس وصلنا حتى الآن[4]. وقد ظهر في قنسرين[5]. كما أضاف على نقوش الفلوس البرونزية المضروبة في دمشق كلمة «جايز» وعلى الفلوس المضروبة في حمص كلمة «طيب» أو «واف» إشارة إلى الوزن الصحيح[6].

---

(١) ابن خلدون، المصدر السابق، ص ٢٦١.

(٢) المقريزي: كتاب النقود القديمة الإسلامية، ص ٣٠

(٣) J. Walker; A Catalogue of the Arab - Sassanian coins P.P. 3,5 (London 1941).

(٤) محمد باقر الحسيني (تطور النقود العربية) ص ٤١.

(٥) عبد الرحمن فهمي (صنج السكة في فجر الإسلام) ص ٣٧.

(٦) السيد عبد العزيز سالم (تاريخ الدولة العربية) ص ٥٢٤، دار النهضة العربية ١٩٧١.

وفي سنة ١٨ للهجرة ضرب الخليفة عمر الدراهم على نقش الكسروية، وكانت تسمى بغلية لأن رأس البغل ضربها لعمر بن الخطاب بسكة كسروية في الإسلام إذ نقش عليها صورة الملك وسجل بأدنى الكرسي عبارة «نوش خور» الفارسية التي تعني «كل هنيئاً»[١]. وبقيت صورة معبد النار (أتش كاه) ممثلة على الدراهم الفارسية التي كانت تصنع من الفضة[٢]. ومن بين العبارات العربية التي أضافها الخليفة عمر على الدراهم سنة ١٨ هـ عبارة «الحمدلله» و «محمد رسول الله» وفي بعضها «لا إله إلا الله وحده»[٣] وعلى جزء منها «عمر». ولم تصلنا مثل هذه الدراهم وإنما وصلتنا دراهم ضربت سنة ٢٠ هـ تحمل اللفظ «بسم الله » أو «بسم الله ربي»[٤]. ونقش على بعضها أسماء الخلفاء أو الأمراء بالحروف الكوفية[٥].

وكانت أسماء المدن التي ضربت فيها العملة تنقش على هذه النقود باليونانية والعربية معاً مثل «دمشق» و «حمص» و «طبريا» و «بعلبك» و «إيليا» و «قنسرين».

ومن المعروف أن الخليفة عمر ضرب هذه العملات الإسلامية ذات الطابع البيزنطي أو الفارسي أو الحميري[٦]، لأن العملات الجديدة كانت تساهم في توفير كميات النقد اللازمة لإجراء المعاملات والنشاطات الاقتصادية المتعددة.

ولما رأى عمر بن الخطاب اختلاف قيمة الدرهم البغلي وهو ثمانية دوانق، والطبري وهو أربعة دوانق، جمع بينهما وجعل الدرهم الإسلامي ستة دوانق.

---

(١) البيهقي (المحاسن والمساوىء) جـ ٢، ص ٢٣٦، مطبعة نهضة مصر ١٩٦١.

(٢) السيد عبد العزيز سالم. المرجع السابق، ص ٥٢٤.

(٣) المقريزي: كتاب النقود القديمة الإسلامية، ص ٣٢.

(٤) محمد باقر الحسيني (تطور النقود العربية) ص ٤٧.

(٥) ناصر النقشبندي (الدرهم الإسلامي) جـ ١ ص ١.

(٦) انظر: J. Walker; A Catalogue of the Arab - Sassanian Coins, P.P. 3,5.

والواقع أنه يمكن اعتبار عمر بن الخطاب أول من ضرب النقود في الإسلام. إلا أن المؤرخ (ملر) يذكر أن خالد بن الوليد سبق الخليفة عمر بضربه النقود في طبريا في سنة ١٥ هـ وقد أبقى على رسم التاج والصولجان والصليب أيضاً. ولكن نقش على أحد وجهي هذه النقود اسم خالد بالحروف اليونانية (Xaved) ونقش كذلك الحروف (I Y - bou)، ويرجع الدكتور (ملر) أن هذه الأحرف مقتطعة من كنية خالد بن الوليد (أبو سليمان)[1].

ويذكر أن الخليفة عثمان بن عفان ضرب نقوداً ونقش عليها عبارة (الله أكبر). وفي عهد معاوية بن أبي سفيان ضربت الدراهم والفلوس الإسلامية وعليها صورته متقلداً سيفاً[2]، ولكن لم يعثر على أي منها بسبب الإصلاح النقدي الذي قام به الخليفة عبد الملك بن مروان.

والجدير بالذكر أن علي بن أبي طالب ضرب نقوداً قيل أنها النقود الأولى بنقوش عربية ضربها في البصرة سنة ٤٠ هـ. ولكن الأستاذ ناصر النقشبندي ينكر نسبتها إلى الخليفة علي ويعتقد أنها ضربت سنة ٩٠ هـ وفي ذلك يقول:

«أما بشأن درهم البصرة المضروب على الطراز الإسلامي سنة ٤٠ هـ، فهو خطأ ويقصد بها سنة ٩٠ للهجرة، إذ أن الخطأ في تاريخ الضرب يحدث عندما يحفر العمال السكك على النصوص، بدليل أن العلماء لم يعثروا على نسخة أخرى من ذلك الدرهم ضربت بهذا التاريخ أو قبله أو بعده حتى سنة ٧٩ هـ»[3].

ولما اجتمع الأمر لزياد بن أبيه في ولاية الكوفة والبصرة زمن معاوية ضرب دراهم مماثلة لدراهم معاوية.

هذا ولم يكن لخلفاء معاوية أمثال، يزيد بن معاوية، ومعاوية الثاني،

---

(١) الكرملي (النقود العربية) ص ٩١، جرجي زيدان (تاريخ التمدن الإسلامي) جـ ١ ص ١٤٢.
(٢) المقريزي: كتاب النقود القديمة الإسلامية، ص ٣٢، ٣٣.
(٣) ناصر النقشبندي (الدرهم الإسلامي) جـ ١، ص ٣.

ومروان بن الحكم محاولات فعالة وإيجابية في ميدان ضرب النقود أو تعريبها. إلا أن بعض الثوار والمطالبين بالخلافة فطنوا إلى أهمية العملة لكونها مظهراً من مظاهر السلطان وسمة من سمات السيادة فضربوا بأسمائهم عملات على غرار ما فعله الخلفاء تعبيراً عن استقلالهم. ومن هؤلاء قطري بن الفجاءة الخارجي، وعبدالله بن الزبير[1]، وأخوه مصعب الذي ضرب الدراهم سنة ٧٠ هـ، على ضرب الأكاسرة، وعليها بركة، وعليها الله، وكانت دراهم قليلة كسرت بعد[2]، بواسطة الحجاج سنة ٧١ هـ، وكتب عليها اسمه وقدر وزنها على ما كانت استقرت أيام عمر، وذلك أن الدرهم كان وزنه أول الإسلام ستة دوانق والمثقال وزنه درهم وثلاثة أرباع درهم، فتكون عشرة دراهم بسبعة مثاقيل[3].

ويقال بأن عبدالله بن الزبير أول من ضرب الدراهم المستديرة، وكانت الدراهم قبل ذلك ممسوحة غليظة فدورها عبدالله ونقش على أحد وجهي الدراهم «محمد رسول الله» وعلى الوجه الآخر «أمر الله بالوفاء والعدل»[4].

وكانت جميع هذه العملات التي سكّت منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب مجرد محاولات أولية في ضرب النقود، لم تستكمل عناصرها من حيث إصلاحها وتعريبها إلا في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان.

---

(١) J. Walker, op. cit P.P. 29 - 30 وقد أشار «ولكر» إلى سكة عبدالله بن الزبير التي ضربها في أعوام ٦٥، ٦٦، ٦٧ هـ.

(٢) البلاذري (فتوح البلدان) ص ٦٥٣.

(٣) ابن خلدون: المقدمة، ص ٢٦١.

(٤) المقريزي: كتاب النقود القديمة الإسلامية، ص ٣٣. انظر أيضاً: سيدة كاشف (مصر في فجر الإسلام) ص ٦٦، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٤٧، انظر أيضاً: سيدة كاشف (عبد العزيز بن مروان) ص ٨٨، دار الكاتب العربي القاهرة ١٩٦٦.

الفَصْلُ الثَّالِث

الإصلاح النقدي المنسوب إلى عبد الملك بن مروان

١ ـ مغزى حركة تعريب النقود.
٢ ـ الأسباب الخلفية لتعريب النقود.



لم تصدر العملات الإسلامية الخالصة إلا في عصر الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (٦٥ ـ ٨٦ هـ) الذي شهد عصره ظاهرة صبغ الدولة بصبغة عربية في جميع الشؤون الإدارية والمالية والفنية. خاصة بعد أن تركّزت السلطة في يده وقضى على مناوئيه، وأصبحت الحاجة ماسة لوضع نظام إداري واقتصادي موحّد لكل الولايات الإسلامية[١]، فبدأ بحركة تعريب السكة وتوحيدها، وعلى هذا النحو ظهر في سنة ٧٧ هـ أول نقد إسلامي خالص خال من التأثيرات المسيحية كضرورة من ضرورات الاستقرار الاقتصادي[٢]. كما ضرب عبد الملك بن مروان الدرهم على طراز إسلامي خاص يحمل نصوصاً إسلامية نقشت عليه بالخط الكوفي بعد أن ترك الطراز الساساني وذلك في سنة ٧٩ للهجرة وقيل ضربه في سنة ٧٤ هـ وقيل ٧٥ وقيل ٧٦ للهجرة إلا أننا لم نعثر على شيء من ذلك[٣].

والواقع أن الأستاذ محمد باقر الحسيني يؤكد أنه تم تعريب الدرهم في سنة ٧٩ هـ ووصلتنا نماذج من الدراهم المعربة من ضرب دمشق والكوفة[٤].

---

(١) للمزيد من التفصيلات عن سيرة وحياة عبد الملك بن مروان ومراحل حكمه. انظر: السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص ٢١٤ ـ ٢٢٢. تحقيق: محمد محي الدين بن عبد الحميد، المكتبة التجارية مصر ١٩٥٢. انظر أيضاً الطبعة الرابعة ١٩٦٩.

(٢) محمد باقر الحسيني (تطور النقود العربية الإسلامية) ص ٢٢.

(٣) ناصر النقشبندي (الدرهم الإسلامي) جـ ١، ص ٢. «لم يشر من أين استقى هذه التواريخ».

(٤) محمد باقر الحسيني، المرجع السابق ص ٤٨.

وجميع هذه الدراهم المعربة تحمل نفس نصوص الدنانير في الأقاليم الشرقية على الوجه والظهر[1]. مما يحمل على الاعتقاد بأن الدولة سيطرت على أقاليمها وقضت على الحركات المناهضة للحكم المركزي. على أنه إذا كان ثمة نقود تخالف في نقوشها نقوش النقود المركزية كنقود الحجاج مثلاً فلا يعني هذا استقلال الحجاج الذي يعتبر خير ممثل للحكم المركزي[2]. ومن الولاة الذين ضربوا السكة في أقاليمهم على غرار السكة المركزية عمر بن هبيرة والي العراق ليزيد الثاني (١٠١ - ١٠٥ هـ) وخالد بن عبدالله والي العراق لهشام بن عبد الملك (١٠٦ - ١٢٠ هـ) ويوسف بن عمر والي العراق للوليد بن يزيد (١٢٠ - ١٢٦ هـ). وكانت هذه النقود تُعرف بأسمائهم.

أما العملات التي وجدت قبل عبد الملك فقد كانت ممسوحة، فلما جاء هو نقش عليها وأبقى على وزنها القديم، ويقول البلاذري في هذا الصدد: «رأيت الدنانير والدراهم قبل أن ينقشها عبد الملك ممسوحة، وهي وزن الدنانير التي ضربها عبد الملك فيما بعد»[3]. ولكنه عمل على ضبطها عن طريق الصنج الزجاجية العربية[4]. وقد أصبح الدينار الشرعي منذ ٧٦ هـ، ٧٧ هـ، يزن ٤,٢٥ غرام. ويعتبر عبد الملك بن مروان أول من ضرب النقود من الذهب وذلك في عام ٧٤ المعروف بعام الجماعة. وهو العام الذي قضى فيه على حركة ابن الزبير وأعيدت الوحدة إلى مثل ما كانت عليه.

١ - مغزى حركة تعريب النقود:

تقترن حركة الإصلاح النقدي وتعريب النقود والدواوين باسم الخليفة عبد الملك بن مروان، الذي يمتاز عن أسلافه بأنه طبَّق سياسة التعريب في

---

(١) محمد باقر الحسيني، المرجع السابق ص ٤٩.

(٢) انظر حول نقود الحجاج:

J. Walker, A Catalogue of The Arab Sassanian coins, P. 118, No. 229.

(٣) البلاذري (فتوح البلدان) ص ٦٥٤.

(٤) عبد الرحمن فهمي (صنج السكة في فجر الإسلام) ص ٢٨.

جميع مرافق وأجهزة الدولة العربية الإسلامية مستهدفاً إبراز الكيان العربي في مناطق كانت خاضعة للدولتين الساسانية والبيزنطية قروناً طويلة.

ومن الأهمية بمكان القول أن حركة التعريب دفعت الدولة العربية خطى واسعة إلى الأمام وساعدتها الظروف السياسية المؤاتية على تحقيق هذا الغرض. ولقد تتبعنا المحاولات الأولى لضرب النقود العربية منذ أيام الخليفة عمر بن الخطاب، ولكن جميع هذه النقود لم تكن على صعيد واسع من الانتشار والكثرة[1]، بدليل أن المصادر التاريخية والأدبية القديمة، لم تشر لا من قريب ولا من بعيد، إلى احتجاجات قدَّمها البيزنطيون على مثل هذه العملات.

والظاهر أن استخدام مثل هذه النقود اقتصر على نطاق ضيّق من الدولة العربية أو حتى خارجها، فالنقود ذات الطراز البيزنطي والفارسي، والتي لم تدخل عليها عبارات عربية ظلت متداولة بحيث أنها استطاعت احتواء النقود العربية الأولى وخنقها نظراً لقلتها وعدم تشكيلها خطراً على النقود البيزنطية والفارسية.

والواقع أن جميع المحاولات الأولى للخلفاء، لم تكن محاولات إيجاد وابتكار بقدر ما كانت عمليات تقليد للنقود البيزنطية أو الساسانية[2]. كما قد يكون المغزى من ورائها يعني رمزاً للسيطرة الإسلامية.

وما أن تولى عبد الملك بن مروان الخلافة، حتى استطاع أن يحطّم الحركات المناهضة لسلطانه، ففي سنة ٧١ للهجرة تم مقتل مصعب بن الزبير، ذلك أن عبد الملك بن مروان سار في جنود هائلة من الشام بقصد محاربة مصعب بن الزبير[3]. وفي سنة ٧٣ للهجرة قضى الحجاج على حركة عبدالله بن الزبير.

---

(١) يرى «لافوا» (Lavoix) أن النقود المسكوكة قبل عهد الملك بن مروان والتي نقش عليها عبارات التوحيد وصلت إلى أيدي البيزنطيين. انظر:

H. Lavoix; op. cit. vol. 1. No. 1 - 55, P. 1 - 16.

(٢) عبد الرحمن فهمي (النقود العربية) ص ٣٤.

(٣) ابن كثير (البداية والنهاية) جـ ٧، ص ٣١٤، الطبعة الأولى، مكتبة المعارف - بيروت ١٩٦٦.

وهكذا أصبحت السيادة والسلطان لعبد الملك بن مروان، وفي سنة ٧٧ للهجرة كانت السلطة قد تركزت كاملة في يد عبد الملك وأصبح يسيطر على دولة عربية واحدة تضم مصر والشام والعراق وفارس.

وكان الخليفة الأموي يرى أن ضرب العملات العربية الإسلامية ضرورة لازمة اقتضتها الظروف لتدعيم البناء الاقتصادي والسياسي القومي للدولة العربية[١]. خاصة بعد أن انتقلت الدولة من مرحلة الفوضى والاضطراب إلى مرحلة البناء والاستقرار. ولتحقيق الاستقلال الاقتصادي للدولة العربية أنشأ عبد الملك بن مروان داراً لضرب السكة[٢]. وفي رأي ابن خلدون أن سبب تعريب النقود إنما يعود إلى «تفاحش الغش في الدنانير والدراهم لغفلة الدولة عن ذلك، وأمر عبد الملك الحجاج... بضرب الدراهم وتمييز المغشوش من الخالص وذلك سنة أربع وسبعين وقال المدائني سنة خمس وسبعين، ثم أمر بصرفها في سائر النواحي سنة ست وسبعين، وكتب عليها «الله أحد الله الصمد»[٣].

بينما تذكر أكثر المصادر العربية أمثال: البلاذري (فتوح البلدان) والبيهقي (المحاسن والمساوىء) وابن تغري بردي (النجوم الزاهرة) والدميري (كتاب الحيوان) والمقريزي (إغاثة الأمة بكشف الغمة) وغيرهم أن سبب تعريب النقود ما نُقش من كتابات مسيحية على الطراز والقراطيس[٤]، المصنوعة في مصر والتي ترد إلى بلاد الروم، وقد ساعد على استمرار صناعتها وتصديرها، أن أكثر سكان مصر كانوا لا يزالون على دين المسيحية.

ويعلل البيهقي في (المحاسن والمساوىء) سبب تعريب النقود على النحو التالي:

«وكانت القراطيس للروم، وكان أكثر من بمصر نصرانياً على دين

---

(١) السيد عبد العزيز سالم (تاريخ الدولة العربية) ص ٦٨٤.

(٢) E. Gibbon; The Decline and Fall of The Roman Empire P. 388 Vol. 5 (London 1911).

(٣) ابن خلدون: المقدمة، ص ٢٦١.

(٤) وهي ما يطرز من عبارات على الثياب أو الأ قمشة التي يتحلى بها خاصة القوم.

الملك، ملك الروم، وكانت تطرز بالرومية، وكان طرازها: «أباً وابناً وروحاً قدساً»، فلم يزل كذلك صدر الإسلام كله يمضي على ما كان عليه، إلى أن ملك عبد الملك، فتنبه عليه، وكان فطناً، فبينا هو ذات يوم، إذ مرَّ به قرطاس، فنظر إلى طرازه، فأمر أن يترجم بالعربية، ففعل ذلك، فأنكره وقال: ما أغلظ هذا في أمر الدين والإسلام أن يكون طراز القراطيس وهي تحمل في الأواني والثياب ـ وهما يعملان في مصر ـ وغير ذلك مما يطرز من ستور وغيرها من عمل هذا البلد، على سعته وكثرة ماله وأهله تخرج منه هذه القراطيس فتدور في الآفاق والبلاد وقد طرزت بشرك مثبت عليها، فأمر بالكتاب إلى عبد العزيز بن مروان ـ وكان عامله على مصر ـ بإبطال ذلك الطراز على ما كان يطرز به، من ثوب وقرطاس وستر وغير ذلك، وأن يأخذ صنّاع القراطيس بتطريزها بسورة التوحيد، ﴿ شهد الله أنه لا إله إلّا هو ﴾[1]. وهذا طراز القراطيس خاصة إلى هذا الوقت لم ينقص ولم يزد، ولم يتغير»[2].

ويتضح لنا من خلال هذا النص أن النعرة الدينية أثرت على سلوك الخليفة عبد الملك بن مروان باستنكاره التثليث واعتقاده بالتوحيد، وكان ذلك سبباً وجيهاً من ضمن أسباب أخرى عجّلت بتنفيذ خطته القائمة على تعريب الدولة لتبقى ذات صلة بواقعها العربي ولغتها العربية.

ولكن مما لا ينبغي إغفاله في هذا المجال أن عبد العزيز بن مروان ـ عامل مصر من قبل أخيه ـ قام بدور هام في لفت نظر الخليفة عبد الملك بن مروان إلى مثل هذا الطراز، نظراً لوجوده في مصر، ومراقبة أحوالها عن كثب، وهو الذي أشار على أخيه عبد الملك بضرب الدراهم والدنانير فضربها في سنة ست وسبعين[3]. كما بدأت تظهر في الأقاليم نقود نحاسية

(١) الآية ١٨ من آل عمران. وذكر السيوطي في: تاريخ الخلفاء، ص ٢١٨، بأن عبد الملك أول من كتب في صدور الطوامير «قل هو الله أحد» وذكر النبي ﷺ مع التاريخ».
(٢) البيهقي (المحاسن والمساوىء) جـ ٢، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣، مطبعة نهضة مصر القاهرة ١٩٦١.
(٣) ابن تغري بردي (النجوم الزاهرة) جـ ١، ص ١٧٦.

عليها عبارات «عبدالله ـ أمير المؤمنين) أو (خليفة الله ـ أمير المؤمنين)[١].

ومهما يكن من أمر فإن التحول من التثليث إلى التوحيد في القراطيس قد أخذ مجراه، ويمكن تسمية هذا التحول بحركة تعريب الطراز والقراطيس ومن هنا كتب عبد الملك بن مروان إلى عماله في سائر الآفاق يأمرهم بإبطال ما في أعمالهم من القراطيس المطرزة بطراز الروم، ومعاقبة من وُجد عنده بعد هذا النهي شيء منها، بالضرب الوجيع والحبس الطويل[٢].

ولما وصلت القراطيس التي تحمل العبارات الإسلامية إلى بلاد الروم استشاط جستنيان الثاني غضباً، وأرسل جواباً إلى عبد الملك بن مروان مقروناً بهدية فاخرة، يطلب منه فيه العودة إلى طراز التثليث، الذي كان سائداً من قبل، قائلاً: «فإن كان من تقدمك من الخلفاء قد أصاب فقد أخطأت، وإن كنت قد أصبت فقد أخطأوا، فاختر من هاتين الخلتين أيتهما شئت وأحببت»[٣].

ثم أضاف ملك الروم مهدداً: «وأنكم أحدثتم في قراطيسكم كتاباً نكرهه، فإن تركتموه وإلا أتاكم في الدنانير من ذكر نبيكم ما تكرهونه»[٤]، «وإذا ما قرأته ارفض جبينك له عرقاً»[٥].

ويلاحظ الدارس في هذا المجال الملاحظات التالية:

١ ـ رأى عبد الملك بن مروان بعد تعريبه للنقود، أن الخلفاء ممن سبقوه قد أخطأوا بالفعل، لعدم تنبههم إلى عبارات التثليث، أو السماح بتطريزها، وأنه أصاب حينما قام بتطريز عبارات التوحيد، ومن ثم تعريب النقود.

٣ ـ بالمقارنة مع عبارة عبد الملك بن مروان عن التثليث: «ما أغلظ هذا في أمر الدين والإسلام». ومع عبارة جستنيان الثاني عن التوحيد: «إنكم

---

(١) H. Lavoix; op. cit. Vol. 1 No. 59-85.،

(٢) البيهقي (المحاسن والمساوىء) جـ ٢، ص ٢٣٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(٤) البلاذري (فتوح البلدان) ص ٢٣٦، السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص ٢١٨.

(٥) البيهقي، المصدر السابق ص ٢٣٤.

أحدثتم في قراطيسكم كتاباً نكرهه». يظهر بوضوح البون الشاسع بين التثليث والتوحيد، والاختلاف العقائدي الذي كان سبباً هاماً من أسباب النزاع كما سنرى فيما بعد.

لذا قرر عبد الملك بن مروان رد التحدي، متأثراً من أسلوب جستنيان الثاني المهين قائلاً: «لأني جنيت على رسول الله ﷺ من شتم هذا الكافر ما يبقى غابر الدهر، ولا يمكن محوه من جميع مملكة العرب، إذ كانت المعاملات تدور بين الناس بدنانير الروم ودراهمهم»[1].

وكان جستنيان الثاني قد حاول إغراء عبد الملك بن مروان حينما زاد قيمة الهدية ثلاث مرات على التوالي وكانت عظيمة القدر، ولكن المسألة ليست مسألة هدية بقدر ما هي مسألة تنفيذ لسياسة الدولة العليا. فاستشار عبد الملك فقهاء المدينة بالتدابير الواجب اتخاذها في هذا الصدد إلى أن نصحه روح بن زنباع بأخذ رأي رجل فاضل هو محمد بن علي بن الحسين الباقر[2]. الذي أشار عليه بضرب نقود إسلامية رداً على التحدي البيزنطي والاستغناء عن العملات البيزنطية مشيراً على عبد الملك بالإيعاز إلى صناع الضرب بسك الدراهم والدنانير، وأن يجعل النقش عليها سورة التوحيد وذكر رسول الله ﷺ، أحدهما في وجه الدراهم والدنانير، وأن يجعل النقش عليها سورة التوحيد وذكر رسول الله ﷺ، أحدهما في وجه الدراهم والدنانير، والآخر في الوجه الثاني، وأن يجعل في مدار الدرهم والدينار ذكر البلد الذي يضرب فيه، والسنة التي تضرب فيها تلك الدراهم والدنانير[3]، بينما أشار البلاذري وابن تغري بردي والمقريزي والسيوطي، أن عبد الملك بن مروان استشار خالد بن يزيد بن معاوية، وهو الذي أشار عليه بضرب النقود، وعدم التعامل بالنقود البيزنطية، وقال له: «حرّم دنانيرهم، وأضرب للناس سككاً فيها ذكر الله وذكر رسوله، ولا تعفهم مما يكرهون في الطوامير، فضرب الدنانير

(١) البيهقي (المحاسن والمساوىء) جـ ٢ ص ٢٣٤.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٥.
(٣) البيهقي، المصدر نفسه، ص ٢٣٥.

للناس سنة خمس وسبعين»[١]. ويـذكـر بأن خالد بن يزيد بن معاوية هو الذي قال للخليفة عبد الملك: «يا أمير المؤمنين، إن العلماء من أهل الكتاب الأول يذكرون أنهم يجدون في كتبهم أن أطول الخلفاء عمراً من قدس الله في الدرهم، فعزم على ذلك، ووضع السكة الإسلاميـة. .»[٢]. وأشير على الخليفة أيضاً بوزن ثلاثين درهماً، والظاهر أن الدراهم كانت ثلاثة أوزان في تلك الفترة، عشرة دراهم منها عشرة مثاقيل، وعشرة منها ستة مثاقيل، وعشرة منها وزن خمسة مثاقيل بحيث يصبح أوزانها جميعاً واحداً وعشرين مثقالاً، فيعمل صنفاً واحداً يوحِّد بين الثلاثة أصناف من الدراهم بحيث يكون وزنه سبعة مثاقيل.

ومن ناحية ثانية لم يفت على عبد الملك الاهتمام بعملية أوزان هذه الدراهم والدنانير حتى لا يدخلها الغش، وذلك بصب سنجات من قوارير لا تستحيل إلى زيادة أو نقصان[٣]. ففعل عبد الملك ذلك، ثم أمر بالتعامل بالعملات الجديدة، وتهدد من يتعامل بغيرها، وأن تبطل جميع الدنـانير والدراهم المتداولة قبل هذا القرار حتى تعاد لتضرب من جديد على الطراز الإسلامي.

وبعد أن حقق الخليفة عبد الملك تعريب النقود عملياً قيل لملك الروم: «إفعل ما كنت تهددت به ملك العرب»، فقال: «إنما أردت أن أغيظه بما كتبت إليه، لأني كنت قادراً عليه، والمال وغيره برسوم الروم، فأما الآن فلا أفعل، لأن ذلك لا يتعامل به أهل الإسلام، وامتنع من الذي قال، وتثبت ما أشار به محمد بن علي بن الحسين إلى اليوم»[٤].

---

(١) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٣٣٦، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، جـ١ ص ١٧٧، المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص ٥٣ ـ ٥٤ السيوطي: تاريخ الخلفاء، ص ٢١٨.

(٢) المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص ٥٤ ـ ٥٥، انظر أيضاً: المقريزي: كتاب النقود القديمة الإسلامية، ص ٣٥.

(٣) البيهقي (المحاسن والمساوىء) ص ٢٣٥.

(٤) المصدر نفسه، جـ٢، ص ٢٣٦.

وهكذا استطاع عبد الملك بن مروان أن يطبِّق حقاً من حقوق الدولة الإسلامية العربية تظهر فيه شخصيتها المستقلة عن باقي الدول بحيث لا تظهر وكأنها مرتبطة اقتصادياً بتلك الدول سواء البيزنطية القائمة بعد أو الفارسية البائدة.

والواقع أن أشراف الدولة على ضرب نقود موحدة قد نجمت عنه فوائد جمة، إذ عملت الدولة على مراقبة ومحاربة الزيف والغش والتمييز بين الجيد والرديء، وأصبحت هذه العملة الإسلامية تمثل أعلى درجة في الجودة والنقاء[1]. ولما كانت النقود ترتبط بالمسائل الشرعية مثل الزكاة والصداق والدية، فإن عبد الملك بن مروان أخذ تلك المسألة في الاعتبار حين ضرب النقود فاتخذ النسبة القديمة المعروفة، والتي أقرها الرسول عليه الصلاة والسلام، وهي أن كل سبعة دنانير تزن عشرة دراهم[2].

ومن ناحية ثانية فقد أمر عبد الملك بن مروان، الحجاج بن يوسف عامله على العراق التعامل بالنقود المعربة ومنع تداول النقود البيزنطية والفارسية والعمل على جمعها وسكها من جديد في دار الضرب.

وكان للحجاج دور هام في تحقيق خطة عبد الملك بن مروان في تعريب النقود، حتى أن بعض المصادر تبالغ فيما لعبه الحجاج في هذا المجال فتقرن حركة التعريب باسمه، فاليعقوبي، ذكر أنه في أيام عبد الملك نقشت الدراهم والدنانير بالعربية، وكان الذي فعل ذلك الحجاج بن يوسف[3].

وكانت أولى أعمال الحجاج جمع دراهم عبدالله بن الزبير وأخيه مصعب وقطري بن الفجاءة أحد زعماء الخوارج، وصهرها ثم أعاد ضربها من جديد. وكانت هذه النقود على ضرب الأكاسرة، ولكنها تحمل لفظة «بركة»، ولفظة

---

(١) ضياء الدين الريس (عبد الملك بن مروان) ص ٢٨٢، المؤسسة المصرية للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٢.

(٢) سيدة كاشف (عبد العزيز بن مروان) ص ٩٢.

(٣) اليعقوبي (تاريخ اليعقوبي) المجلد ٢، ص ٢٨١، طبع دار صادر - دار بيروت ١٩٦٠.

«الله» فلما كان الحجاج غيرها[1]. وقال الحجاج: «ما نبقي من سنّة الفاسق أو المنافق شيئاً» ثم غيّرها[2].

ولما ضرب الحجاج العملات الإسلامية في العراق نقش عليها: «قل هو الله أحد». فكره الناس ذلك لمكانة القرآن، فإن الجنب والحائض يمسها[3]، ونهى أن يضرب أحد غيره، فضرب سُمير اليهودي فأخذه الحجاج ليقتله، فقال له: «عيار دراهمي أجود من عيار دراهمك فلمَ تقتلني؟ فلم يتركه، فوضع للناس سنج الأوزان ليتركه فلم يفعل، وكان الناس لا يعرفون الوزن بل يزنون بعضها ببعض، فلما وضع لهم سُمير السنج كفّ بعضهم عن [غبن] بعض»[4]. وكانت الدراهم السُميرية الخفاف والثقال ينقش عليها نقش فارس[5]، ولهذا السبب أمر الحجاج بجمعها وصهرها لتضرب من جديد عملة عربية إسلامية شأنها في ذلك شأن الدراهم الزبيرية ودراهم الخوارج.

أما التي ضربها الحجاج سنة ٧٥ هـ فقد سُميت بالدراهم المكروهة لأنه نقش عليها سورة التوحيد فكرهها العلماء واستكبروا ذلك، وعرفت أيضاً بالبغلية، وقد كتب عليها «بسم الله الحجاج». وقد تطورت هذه الدراهم في سنة ٧٦ للهجرة بحيث كتب عليها «الله أحد الله الصمد»[6]. وبلغ من اهتمام الحجاج أن اتخذ داراً لضرب النقود على غرار دور الضرب الفارسية، فاتخذ دار ضرب وجمع فيها الطباعين، فكان يضرب المال مما يجتمع له من التبر وخلاصة الزيوف والستوقة والبهرجة، ثم أذن للتجار وغيرهم في أن تضرب

---

(١) البلاذري (فتوح البلدان) ص ٦٥٥.
(٢) سيدة كاشف (عبد العزيز بن مروان) ص ٨٨.
(٣) انظر: المقريزي: كتاب: النقود القديمة الإسلامية، ص٤٢ ـ ٤٣.
(٤) ابن تغري بردي (النجوم الزاهرة) جـ ١، ص ١٧٧، المؤسسة المصرية للطباعة والنشر ـ القاهرة ١٩٦٣، المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص ٥٤.
(٥) البيهقي (المحاسن والمساوىء) جـ ٢، ص ٢٣٦.
(٦) ضرب الحجاج نقوداً عليها عبارات (بسم الله ـ لا إله إلا الله ـ وحده ـ محمد رسول الله ـ الحجاج بن يوسف) انظر حول هذا الموضوع:
J. Walker; A Catalogue of The Arab - Sassanian coins. P.118, No 229.

لهم الأوراق[1]. وهي العملة المضروبة من فضة.

وقد استمرت ولاية الحجاج في العراق إلى أيام الوليد بن عبد الملك الذي نهج نهج والده في مجالات التعريب. واستمر الحجاج أيضاً في متابعة إصلاحاته الإدارية، وخاصة فيما يتعلق بنظام العملة والمكاييل والضرائب وفي تنمية الزراعة، وكانت إصلاحاته هذه فاتحة عهد جديد[2]. وتضافرت جهود الولاة الأمويين في الاهتمام بالنواحي المالية، إذ جاء بعد الحجاج ولاة حكموا العراق أمثال: عمر بن هبيرة، وخالد بن عبدالله، ويوسف بن عمر، فاق اهتمامهم بالسكة اهتمام الحجاج، فكانت النقود الهبيرية والخالدية واليوسفية أجود نقود بني أمية ولم يكن أبو جعفر المنصور يقبل في الخراج من بني أمية غيرها[3].

ويعتبر هؤلاء الولاة أول من تشدد في أمر الوزن ونوعية النقود فقد جوّد عمر بن هبيرة وحسّن فيه، ثم أكثر في ذلك خالد بن عبدالله ولما تولى يوسف بن عمر أفرط في الشدة، وامتحن العيار يوماً فوجد درهماً ينقص حبة، فضرب كل صانع ألف سوط، وكانوا مائة صانع، في حبة مائة ألف سوط[4]. هذا وقد استمر ضرب الدراهم المعربة بنصوصها طوال العهد الأموي، ولم يطرأ عليها تغيير في نظام ضربها[5].

أما في مصر فلا شك في أن عبد العزيز بن مروان قد أخذ بإصلاح أخيه عبد الملك للسكة على غرار ما فعله سائر الأمراء في مختلف الولايات[6]. لأن الخلفاء أجازوا للولاة في مصر بضرب سكة على نفس وزن طراز السكة السائدة في الدولة[7].

---

(١) البلاذري (فتوح البلدان) ص ٦٥٦.

(٢) فلهوزن (تاريخ الدولة العربية) ص ٢٤٦، نشر لجنة التأليف والترجمة القاهرة ١٩٥٨.

(٣) البلاذري، المصدر السابق ص ٦٥٧ - ابن تغري بردي (النجوم الزاهرة) جـ ١، ص ١٧٧، ابن كثير (البداية والنهاية) جـ ٩. ص ١٥.

(٤) ابن تغري بردي (النجوم الزاهرة) جـ ١، ص ١٧٧.

(٥) محمد باقر الحسيني (تطور النقود العربية) ص ٥٠.

(٦) سيدة كاشف (عبد العزيز بن مروان) ص ٩٣.

(٧) Description de L'Egypte, vol. XVI. P.279.

ومن المرجح أن عبد العزيز بن مروان، استعمل دار الضرب القديمة في الإسكندرية لسك النقود، بالإضافة إلى تأسيسه داراً أخرى في الفسطاط، وذلك لتلبية حاجة السوق الاقتصادية من السيولة النقدية، لأنه من المعروف أن مصر كانت من كبريات الأمصار الإسلامية بما تمثله من كثافة سكانية كبرى.

ونظراً لما كان للنقود من أهمية في الاقتصاد القومي للدولة العربية، فقد كانت إدارة الولايات في الدولة الإسلامية تتلخص في تنظيم الناحية المالية فيها، وكان إصلاح هذه الناحية أول ما اتجهت إليه همة عمر بن عبد العزيز[1]. وفي مقدمة ذلك إصلاح نظام الخراج.

ومما يستدعي الوقوف عنده أن ظاهرة التزييف والغش في العملة ظاهرة قديمة، حدثت في العهد الأموي وقدّر لبعض النقود المزيفة الانتشار، وكانت تلك زيوف ضربها الأعاجم فغشوا فيها. إذ إن الفرس خبروا هذه الصناعة منذ القدم فعرفوا مواطن صناعتها وإمكانية استغلالها. والزيوف كانت على نوعين، إما أن يكون عيارها رديئاً أو أن تضرب من النحاس وتبطّن بالفضة الخالصة[2].

ويروى أن عبد الملك بن مروان أخذ رجلاً يضرب على غير سكة المسلمين فأراد قطع يده ثم ترك ذلك وعاقبه[3]. وأن عمر بن عبد العزيز أتى برجل يضرب على غير سكة السلطان فعاقبه وسجنه وأخذ حديده فطرحه في النار[4]. وقد أجمع الأئمة والقضاة في تلك الفترة على بطلان الغش قائلين: «نكره قطع الدراهم إذا كان على الوفاء، وننهى عنه لأنه من الفساد»[5].

وقد علل ذلك الفقهاء أنه نتيجة لسوء الأخلاق والفساد وعدم الأمانة،

---

(١) فلهوزن (تاريخ الدولة العربية) ص ٢٦٣.
(٢) ناصر النقشبندي (الدرهم الإسلامي) جـ ١ ص ٧.
(٣) البلاذري (فتوح البلدان) ص ٦٥٨.
(٤) المصدر نفسه، ص ٦٥٧.
(٥) البلاذري، المصدر السابق، ص ٦٥٨.

وقد عاتبوا الناس بقولهم: «وكان الناس وهم أهل كفر قد عرفوا موضع هذا الدرهم من الناس فجوّدوه وأخلصوه، فلما صار إليكم غششتموه وأفسدتموه»[1]. ولم يقتصر الأمر على الغشوش بل تهرّب الناس من الضرائب أيضاً[2]، لاسيما في مصر.

٢ ـ الأسباب الخلفية لتعريب النقود:

كان من آثار الاهتمام بموضوع تعريب النقود والإصلاح النقدي أن عكف علماء الآثار والتاريخ على معالجته والبحث في أسباب خلفية أخرى غير تلك التي ذكرها البلاذري، والبيهقي، وابن تغري، وغيرهم. ويمكن مناقشتها وذكرها على النحو التالي:

١ ـ أراد عبد الملك بن مروان صبغ الدولة بصبغة عربية، نتيجة لسياسة رسمها بدقة ومهارة وقام بتنفيذها في جميع الميادين الإدارية والاقتصادية، لذا كان تعريب النقود جزءاً من سياسة عبد الملك بن مروان التي استهدفت تعريب مؤسسات الدولة[3]. وكان من أهدافه إرضاء الشعور الديني والسياسي للشعوب العربية والإسلامية ويعني ذلك تحويل عبارات النقود من المسيحية إلى عبارات التوحيد والبسملة وبالتالي التميز باستقلالية الدولة العربية التي لا يمكن أن تبقى معتمدة في نشاطها الاقتصادي المتطور على النقود الأجنبية[4]. وكان تغيير العملة من إصلاحات عبد الملك المرتبطة باستئناف الحرب مع الروم[5].

٢ ـ رغبة عبد الملك في إعادة حق ضرب النقود إلى الخلافة في شخص الخليفة كمظهر من مظاهر السلطان والمركزية بعد أن اشترك في حق ضرب النقود كثير من الولاة وفئة من المطالبين بالخلافة والعمال الثائرين

---

(١) البلاذري (فتوح البلدان) ص ٦٥٩.

(٢) Lammens; un Gouverneur Omaiyade, P.107.

(٣) سيدة كاشف (عبد العزيز بن مروان) ص ٩١.

(٤) Syed Ameer Ali; A short History of The Saracens, P. 189. (London 1953).

(٥) فلهوزن (الدولة العربية) ص ٢١٠.

منذ أن قامت الحرب الأهلية في أعقاب مقتل عثمان سنة ٢٣ هـ[١]. فكان هذا الإصلاح النقدي سبباً هاماً في القضاء على الفوضى السائدة تحقيقاً للاستقرار السياسي[٢].

٣ ـ إن النقود العربية بما تحمله من نقوش تتضمن اسم الخليفة أو الأمير الحاكم والمركز الذي سكت فيه تعبّر عن سيادة الدولة العربية وتحرّرها من أي نفوذ أجنبي[٣]. ولا مجال للتحرر الاقتصادي، ما دامت النقود في الدولة العربية تدور في فلك السياسة الاقتصادية البيزنطية والفارسية، لذا اتجه عبد الملك بن مروان إلى الاستقلال الاقتصادي عن طريق التعريب.

٤ ـ إن تعريب النقود على يد عبد الملك بن مروان كان خطة مرسومة للتخلص من الجزية المفروضة من قبل جستنيان الثاني، لعلمه أن ملك الروم لن يقبل ـ ولو شكلياً ـ مثل هذه النقود ذات الطابع الإسلامي. وقد أقدم على هذه الخطوة بعد شعوره بالقدرة على مواجهة البيزنطيين خاصة بعد أن قضى على الثوار في العراق[٤].

٥ ـ إن القضاء على الامبراطورية الفارسية على يد العرب بعد معارك عديدة[٥]، وإن التوتر العسكري وتأزم الأوضاع مع الدولة البيزنطية، أدى دون أدنى شك إلى نقص للنقود المتداولة بين السكان، لانقطاع مصادرها، بل إن النقود التي وجدت أضحت لا تتناسب ولا تتكافأ مع نشاط الدولة المالي، وحاجاتها الاقتصادية[٦]. لذا رأى عبد الملك أن سك نقود عربية ممكن أن يسد مثل هذا النقص الاقتصادي.

---

(١) عبد الرحمن فهمي (النقود العربية) ص ٤٤.

(٢) عبد الرحمن فهمي (فجر السكة العربية) ص ٥٢.

(٣) السيد عبد العزيز سالم (تاريخ الدولة العربية) ص ٦٨٤.

(٤) حول علاقة الخليفة عبد الملك بن مروان والامبراطور جستنيان وفيما يتعلق بموضوع الجزية انظر: E. Gibbon, op. cit. P.388.

(٥) معركة الجسر سنة ١٣ هـ، معركة البويب ١٤ هـ، القادسية ١٥ هـ، نهاوند (فتح الفتوح) ٢٠ هـ.

(٦) ضياء الدين الريس (عبد الملك بن مروان) ص ٢٧٨.

٦ - كان من نتائج شيوع الزيوف في العملات، ولاسيما الفارسية، هبوط قيمة العملة، وارتفاع أسعار الحاجيات، وزوال الثقة المالية، ومن أهمها الغبن الذي يقع على الدولة في استيفاء حقوقها من الضرائب، فيؤدي ذلك إلى نقص كمية الخراج[١]. وذلك من حيث قيمتها الشرائية والعملية. ويمكن القول أن سوء الحالة الاقتصادية كانت سبباً من الأسباب الهامة، التي حدت عبد الملك بن مروان، إلى تعريب النقود والأشراف على ضربها لأنه أراد أن يحقق أيضاً للدولة استقلالها المالي، ويجري الإصلاحات النقدية التي تنهي المفاسد الاقتصادية، وتضمن سلامة النقود من محاولات الزيف والغش[٢].

٧ - إن الاختلاف في الأنظمة المالية السائدة في الدولة العربية، من نظم مالية ساسانية، ونظم مالية بيزنطية، كان سبباً في الاختلاف الواضح بين أحكام الزكاة والجزية والخراج وعشور الأرض، وعشور التجارة في العراق وفارس عنها في الشام ومصر[٣].

وبالرغم من أن «المقريزي» أشار إلى أن سبب تعريب الخليفة عبد الملك للنقود هي خلافه مع ملك الروم، غير أنه ربط ذلك التعريب بأسباب اقتصادية لها صلة بالزكاة، فأشار إلى أنه بعد أن فحص الخليفة النقود والأوزان والمكاييل، رأى «أن الدراهم كانت على وجه الدهر سوداء وافية وطبرية عتقا، فلما نظر عبد الملك في أمور الأمة، قال إن هذه الدراهم تبقى مع الدهر، وقد جاء في الزكاة: أن في كل مائتين أو في كل خمس أواق خمسة دراهم وأشفق أن جعلها كلها على مثال السود العظام مائتين عدداً يكون ذلك بخساً للزكاة، وأن عملها كلها مثال الطبرية، ويحمل المعنى على أنها إذا بلغت مائتين عدداً وجبت الزكاة فيها، كان في ذلك حيف وشطط على رب المال، فاتخذ عبد الملك منزلة بين منزلتين فيها كمال الزكاة، من غير بخس

---

(١) ضياء الدين الريس، المرجع السابق، ص ٢٧٩.

(٢) Syed Ameer Ali: op. cit, P. 190.

(٣) السيد عبد العزيز سالم (تاريخ الدولة العربية) ص ٥٢٤.

ولا إضرار بالناس، مع موافقة ما سنَّه رسول الله ﷺ وحده من ذلك»[1].

لذا وجد عبد الملك بن مروان أنه من الصعب الإبقاء على مثل هذه الحال فقرر تعريب النقود وتوحيدها في ظل عملة إسلامية متقاربة في الوزن والشكل.

(١) المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص ٥٥ - ٥٦.

الفصل الرابع

تاريخ بدء تعريب النقود والإصلاح النقدي

أولاً : مراحل الإصلاح النقدي.
ثانياً : مناقشة نقش الصورة على النقود.

تختلف المصادر التي عالجت هذا الموضوع في السنة التي بدأ فيها الإصلاح النقدي وخلو النقود من الشارات المسيحية. فيذكر «البلاذري»، وابن خلدون أن الإصلاح النقدي بدأ سنة ٧٤ للهجرة وأن مصعب بن الزبير ضرب الدراهم سنة ٧٠ هـ بينما لا يشير «البيهقي» إلى سنة الضرب بل إلى أسبابه، «ابن كثير» أنه في سنة ٧٦ هـ نقش عبد الملك بن مروان على الدراهم والدنانير وهو أول من نقشها. أما «المقريزي» فيذكر أن تعريب السكة بدأ سنة ٧٦ للهجرة، وقد تأكد لنا ذلك التاريخ من العثور على دنانير تحمل صورة الملك في هذا التاريخ[١]. إلا أنه ظهر أخيراً دينار مؤرخ سنة ٧٤ هـ بصورة عبد الملك، وهو محفوظ في جمعية النميات الأمريكية بنيويورك[٢].

وهذا يدل على أن بداية الإصلاح تمت قبل سنة ٧٤ هـ، لأن الصورة المرسومة على النقود لم تنقش في المرحلة الأولى من الإصلاح النقدي ولكن في المرحلة الثانية. وقد يكون بداية التطور النقدي سنة ٧٣ هـ، وهو تاريخ فسخ المعاهدة البيزنطية التي عقدت بين عبد الملك بن مروان وجستنيان الثاني سنة ٦٧ هـ. بل قد يكون بداية التطور النقدي قبل سنة ٧٣ هـ، بدليل أن مصعب بن الزبير وأخاه عبدالله ضربا الدراهم سنة ٧٠ هـ تعبيراً عن استقلاله عن مركز الخلافة. ولو أن النقود الأولى لم تكن تضرب في دمشق

---

(١) محمد باقر (تطور النقود العربية الإسلامية) ص ٢٦.
(٢) المرجع نفسه، ص ٢٧.

لما اتجه الثوار هذا الاتجاه، بل كانوا تحولوا وجهة أخرى إظهاراً لاستقلالهم.

ولقد مر إصلاح النقود العربية بخطوات مرحلية حتى تم تعريبها تماماً في سنة ٧٧ هـ حين ظهر الدينار العربي الخالص. فقد ضرب عبد الملك في دمشق أول دنانير ودراهم فضية من النوع العربي الصرف[١].

أولاً: مراحل الإصلاح النقدي:

١ ـ عند اعتلاء عبد الملك بن مروان الخلافة سنة ٦٥ هـ ضرب دنانيره على طراز النقود النحاسية البيزنطية لهرقل وولديه مما كان يضرب في الإسكندرية[٢]. وهي عبارة عن نقود مستديرة تحمل الحرفين (IB) وبينهما الصليب، وهما حرفان يعنيان في الأبجدية اليونانية العدد (١٢)، إشارة إلى قيمة القطعة التي تقدر بإثني عشر نميا (Nummia)، وهي بذلك تمثل أدنى أجزاء النقود المقدرة على أساس السوليدس الذهب[٣]. فما كان من الخليفة عبد الملك إلا أن غير موضع الحرفين (IB) فجعل أحدهما مكان الآخر فاصبحا على هذا الشكل (BI)، والظاهر أن هذا التغيير استهدف الزخرفة فحسب[٤]. ولم يكن يعني تبديل قيمة القطعة أو يشير إلى سنة الضرب[٥].

---

(١) الطبري (تاريخ الرسل والملوك) جـ٣، ص ٩٣٩، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف بمصر ١٩٦٢.

(٢) ناصر النقشبندي (الدينار الإسلامي) ص ٢٣ بغداد ١٩٥٣.

(٣) عبد الرحمن فهمي (النقود العربية) ص ١٨ - وفي مقابلة شخصية مع الدكتور عبد اللطيف أحمد علي (أستاذ التاريخ القديم في جامعة القاهرة وجامعة بيروت العربية حينذاك) بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٠، أكد لي ما ذكر عن الحرفين IBبأنهما تعنيان العدد ١٢ (إذن بالإشارة إليه).

(٤) ناصر النقشبندي المرجع السابق ص ٢٣.

(٥) بينما يفسر العالم الإيرلندي «لين بول» هذا التبديل في الأحرف على أنه للتعريف بسنة الضرب وهي سنة ٢١ هـ على اعتبار أن الحرف (I) يقابل الحرف العربي (أ) والذي يساوي بحساب الجمل رقم (١)، والحرف (B) يقابله الحرف العربي (ب) والذي يساوي بحساب الجمل رقم (٢)، وحيث أن الرقم (٢) وقع في موضع العشرات فأصبح الرقمان يساويان (٢١)، ويؤيده في ذلك العالم التركي إسماعيل غالب في كتابه (موزه همايون قتالوغي). بينما يعلق الأستاذ محمد باقر الحسيني قوله: «إن هذا العدد غير وارد في نظام الجمل ولو أراد أحد كتابة الرقم (٢١) =

٢ ـ حذف عبد الملك في المرحلة الثانيـة القسم الأعلى من الصليب ✝ المنقوش على العملة البيزنطية فظهر وكأنه حرف **T**، ثم زاد في التحوير خطوة فحول الشارات المسيحية إلى كرات مستديرة وأحاطها بعبارات التوحيد، مع الإبقاء على صورة هرقل وولديه هرقليانوس وقسطنطين، لذلك لم يعترض جستنيان الثاني على هذا الطراز من النقود الإسلامية ذات التأثيرات البيزنطية.

٣ ـ بعد أن وضع عبد الملك عبارة التوحيد «لا إلّه إلا الله وحده لا شريك له» علـى النقود المتداولة، ألغى في هذه المرحلة صورة هرقل وولديه.

٤ ـ في هذه المرحلة استبدل الخليفة عبد الملك صورة هرقل وولديه بصورته مع الإبقاء على بعض التأثيرات البيزنطية، كالعامود القائم على المدرج الذي يحمل الصليب أساساً، مع إضافة نقش البسملة وشهادتي التوحيد

= لكتب (ا ـ ك) حيث الكاف تساوي (٢٠) والألف تساوي (١)، ويضيف أنه لو فرضنا جدلاً أن الرقم (٢١) يمثل سنة الضرب الهجري وهو يصادف خلافة عمر بن الخطاب، فإن المصادر التاريخية لم تذكر أن أحداً من الخلفاء الراشدين ضرب الدنانير الذهبية» ثم أن الخليفة عمر بن الخطاب ضرب على نقوده بعض العبارات العربية، ولو أراد ضرب سنة الضرب وهي سنة (٢١) لضربها بالأرقام العربية وليس بالأحرف اليونانية، على غرار ضربه لتلك العبارات العربية.

ويعلف الأستاذ ناصر النقشبندي على هذا الموضوع قائلًا: «بالإضافة إلى ذلك لو أن الرقم (٢١) يدل على تاريخ سنة الضرب، وهذا ما كان يستعمله الأباطرة البيزنطيون على نقودهم، ولكن هذه الطريقة لا نعرفها على النقود الإسلامية» إلا بعد تطورها وتعريبها.

انظر: J. Walker; Acatalogue of the Arab - Sassanian coins P. XCVIII.

واعتقد شخصياً أن حرفي (IB) لو كانت تعني سنة الضرب لما كان عبد الملك بن مروان غير موضع كل منهما بغية الزخرفة والتغيير فقط، بحيث أصبحت (BI) التي تعني (٢١). بل كان حرص على إيجاد حرفين مناسبين لتاريخ حكمه، وعمل على ضربهما على السكة الإسلامية وبالأحرف العربية أيضاً، وهذا ما حدث بالفعل في المرحلة الرابعة من الإصلاح النقدي عندما نقش حروفاً عربية على السكة وليس حروفاً يونانية. والظاهر أنه أراد بتغييره للحرفين أن يفسد المعنى المقصود عند الروم. ثم أن تلك النقود والتي تحمل الحرفين (IB) كانت متداولة في عهد الامبراطور جستنيان الأول (٥٢٧ ـ ٥٦٥ م) الذي ضرب نقوداً في الإسكندرية تحمل هذين الحرفين. بالإضافة إلى أنه وجدت عملات أخرى تحمل الحرف (M) إشارة إلى الرقم (٤٠) بمعنى أن القطعة تساوي أربعين نمياً (Nummia).

والرسالة المحمدية وسنة الضرب: «بسم الله ضرب هذا الدينر سنة ست وسبعين»[1] أو سبع وسبعين.

٥ ـ وفي هذه المرحلة الخامسة أصبح الدينار الإسلامي ذا مسحة عربية خالصة بعيداً عن التأثيرات البيزنطية المسيحية، لما فيه من عبارات إسلامية عربية، وأصبح الدينار الجديد يحمل كتابات على النحو التالي:[2]

مركز الوجه	: لا إله إلا الله وحده لا شريك له	مركز الظهر	: الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد
الهامش	: محمد رسول الله أرسله بالهدي ودين الحق ليظهره على الدين كله	الهامش	: بسم الله ضرب هذا الدينر سنة سبع وسبعين

ويلاحظ من دراسة الدينار المعرب سنة ٧٧ للهجرة، أنه كان يختلف في بعض عباراته في الأقاليم الشرقية من العالم الإسلامي عنه في الأقاليم الغربية، فنقرأ على دنانير الأقاليم الغربية مثلاً:

مركز الوجه	: لا إله إلا الله وحده	مركز الظهر	: بسم الله الرحمن الرحيم
الهامش	: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق	الهامش	: ضرب هذا الدينر سنة كذا وكذا (بدون بسملة)

---

(١) H. Lavoix; op. cit P. 17 No. 57.

(٢) انظر محمد باقر الحسيني (تطور النقود العربية) ص ٢٤ ـ ٢٥. وللمزيد من التفصيلات عن =

هذا ولم تتحد الدنانير الأموية في عباراتها في الشرق والغرب الإسلاميين إلا في سنة ١١٤ هـ. وتدل هذه الظاهرة على أنه كان لولاة الأقاليم والأمصار صلاحيات محددة من قبل السلطة المركزية، واستقلالية مقيدة إلى حد ما في ضرب النقود.

ومن الأهمية بمكان القول، أن النقود العربية التي استطاع عبد الملك تعريبها كلياً، كانت خطوة ثورية في سبيل الإصلاح النقدي لأنها كانت في حقيقتها ثورة على النظام النقدي البيزنطي العالمي(١). وضربة قاصمة لاقتصاده وسياسته معاً.

ثانياً: مناقشة نقش الصورة على النقود:

أن نقش الصورة على النقود كانت مثار جدل ونقاش بين الأثريين وعلماء النقود، فالدكتور (عبد الرحمن فهمي) يذكر أن الصورة لعبد الملك بن مروان وهو واقف وبيده سيفه علامة الإمامة عند المسلمين ورمز الجهاد في سبيل الله، ويغطي رأس الصورة كوفية، ويصور النقش الخليفة ملتحياً بلحية طويلة لتتفق وتعاليم السنة الإسلامية(٢). ويضيف، أن كراهية الإسلام للنقود المصورة لم يكن لها وجود حتى في أشد الفترات حماسة للدين الإسلامي منذ عهد النبي ﷺ الذي تعامل بالدراهم والدنانير المصورة(٣). بل وفرض الزكاة أيضاً بهذه السكة.

ويؤيده في ذلك الدكتور (محمد باقر الحسيني) إذ يشير إلى أن الصورة لعبد الملك بن مروان وذلك بعد المقارنة بين ما أشار إليه (ابن دقماق) في كتابه (الجوهر الثمين في سير الملوك والسلاطين) وما أورده من مواصفات

= النقود الإسلامية وتطورها، انظر اللوحات والكتالوج الخاصة بالنقود في كتاب: د. عبد الرحمن فهمي: فجر السكة الإسلامية (موسوعة النقود العربية وعلم النميات)، جـ ٢ (كتاب الفهارس) لوحة ١ ـ ١٠٠. مطبعة دار الكتب ـ القاهرة ١٩٦٥.

(١) محمد باقر الحسيني (تطور النقود العربية) ص ٢٦.

(٢) عبد الرحمن فهمي (فجر السكة العربية) ص ٤٦.

(٣) عبد الرحمن فهمي (النقود العربية) ص ٤٠.

لشخصية عبد الملك[1]. أما (أرنولد)[2] ويؤيده (زكي محمد حسن)[3] فيذكر أن الصورة لم تكن صورة عبد الملك الشخصية وإنما رمزاً يمثل خليفة المسلمين.

والجدير بذكره في هذه المناقشة إضافة الملاحظات التالية:

١ ـ إن انشغال المسلمين في توحيد الجزيرة العربية ونشر الدين الجديد، اضطرهم إلى التعامل بالنقود البيزنطية والفارسية والحميرية، ولا يعني تعاملهم بها إقراراً وإحقاقاً لما جاء فيها من صور وعبارات، فالمعروف أن هناك اختلافاً شاسعاً بين المسيحية والإسلام وخاصة فيما يتعلق بالتثليث والتوحيد. ولا يعني مطلقاً أن تعامل الرسول ﷺ ومن بعده الخلفاء الراشدين بالنقود البيزنطية وسواها قبول ما فيها من شارات وعبارات. ولو أقروا ما فيها لكان ذلك مخالفاً لتعاليم الدين الإسلامي، بل يؤكد الواقع أن الظروف الاقتصادية والسياسية والدينية هي التي اضطرت الرسول ﷺ إلى تداول مثل هذه النقود.

٢ ـ كانت الصور والأصنام والأيقونات تعني مفهوماً واحداً، لذا أمر الرسول ﷺ يوم الفتح بإحراق ما وجد منها في الكعبة.

قال ابن إسحق:

«لما صلى النبي ﷺ الظهر يوم الفتح أمر بالأصنام التي كانت حول الكعبة كلها فجمعت ثم حرقت بالنار وكسرت»[4]. «ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يتركن في بيته صنماً إلا كسره وأحرقه وثمنه حرام. وكان عكرمة بن أبي جهل حين أسلم لا يسمع بصنم في بيت من بيوت قريش إلا مشى إليه حتى يكسره»[5].

---

(١) محمد باقر الحسيني (المصدر السابق) ص ٢٧.

(٢) T - Arnold; painting in islam P. 123 - «oxford 1928».

(٣) أحمد تيمور (التصوير عند العرب) إخراج وتحقيق زكي محمد حسن ص ١٢٥.

(٤) الأزرقي (أخبار مكة) جـ ١، الطبعة الثالثة ص ١٢١، تحقيق رشدي ملحس طبع دار الأندلس بيروت ١٩٦٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

ويستخلص من ذلك أن الرسول كان حريصاً على المسلمين من العودة إلى الوثنية ومظاهرها، لذلك قام بمجهوده هذا ضد الأصنام والصور والأيقونات[1]. وهذا كان دليلاً آخر على عدم إقرار الرسول ﷺ وخلفائه من بعده بما جاء من صور ونقوش وعبارات على النقود المتداولة في تلك الفترة.

٣ - أوردت الكثير من المصادر العربية مثل ابن تغري بردي وابن خلدون كره الإسلام للصور ونقش الآيات القرآنية على النقود[2]. إذ لم ينكر المسلمون على النقود سوى نقشها فإن فيها صورة وليس من الضروري أن تكون تلك الصورة للخليفة. وأشار ابن خلدون إلى أن عبد الملك بن مروان أدخل على الدراهم «كلمات لا صوراً لأن العرب، كان الكلام والبلاغة أقرب مناصيهم وأظهرها، مع أن الشرع ينهى عن الصور. . .»[3].

٤ - إن محاولات الخلفاء الراشدين أمثال عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب ومن بعده معاوية بن أبي سفيان، دلائل واضحة على بدء التغيير في النقود المتداولة وشاراتها والإضافة عليها.

٥ - إن كراهية الإسلام للصور والتماثيل معاً وصل بتأثيراته على المسيحيين أنفسهم، بل حتى على أباطرتهم أمثال ليو الثالث. فقد أصدر هذا الامبراطور سنة ٧٢٦م أول قرار ضد عبادة الصور، فأمر بتدمير تمثال المسيح بأعلى أفخم مداخل القصر الامبراطوري وهذا المدخل هو المعروف باسم خالكي. مما جعل المعاصرين يطلقون عليه «ليو ذي العقلية الإسلامية». ومن المعروف أن الخليفة يزيد بن عبد الملك أصدر في سنة ٧٢٣م قراراً - أي قبل ثلاث سنوات من صدور قرار

---

(١) تعتبر الصور والأيقونات والتماثيل أصناماً من الوجهة الشرعية والفنية، سواء أكانت حفراً أم رسماً.

(٢) انظر: ابن تغري بردي (النجوم الزاهرة) جـ ١ ص ١٧٧.

(٣) ابن خلدون: المقدمة، ص ٢٦٢.

ليو- يقضي بإزالة الأيقونات من الكنائس المسيحية بالدولة الإسلامية[1]. على أن الاتصال بالمسلمين والعالم الإسلامي يعتبر أكبر عامل في تأجيج نار الكراهية ضد الأيقونات[2].

٦ - تعرف المسلمون إلى فن الرسم والتصوير ولكن حرفوا رسومهم وأدخلوا عليها بما يخالف حقيقة هذه الرسوم، لأن الديانة الإسلامية تمنع الرسم والتصوير وصنع التماثيل بالنسبة للأفراد[3].

٧ - كان ملوك الفرس قبل الإسلام قد وضعوا صور الملوك والرسوم على الطراز الذي توشى به الثياب، وأن الحكام المسلمين قد استبدلوا بهذه الصور والرسوم كتابات بأسمائهم وعبارات يتفاءلون بها[4]. وتجري مجرى الفأل والدعاء[5].

٨ - يستبعد بعد هذا العرض التحليلي، أن تكون الصورة التي وجدت على دينار عبد الملك المعرب صورة الخليفة نفسه، وإنما هي صورة تبرز الشخصية العربية الإسلامية عامة. فوجود السيف بيد صاحب الصورة، وإطلاق اللحية لا يعني أنها لعبد الملك، بل المرجح أن الخليفة عبد الملك بن مروان عندما قام بتعريب السكة أراد تعريبها ليس فقط من حيث العبارة والشارة بل من حيث الشكل أيضاً.

---

(١) السيد الباز العريني (الدولة البيزنطية) ص ٢٠١ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٥.

(٢) المرجع نفسه ص ٢٠١.

(٣) سعيد عاشور (المدنية الإسلامية) ص ١٩١.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية، المجلد ١٥، ص ١٣٩.

(٥) حسن إبراهيم حسن (تاريخ الإسلام) جـ ١، ص ٤٤٩، الطبعة السابعة مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٤.

الفصل الخامس

أسباب النزاع بين عبد الملك وجستنيان الثاني

أولاً ـ أسباب النزاع.
ثانياً ـ مناقشة أسباب النزاع.
ثالثاً ـ النقود في المغرب والأندلس.



أولاً: أسباب النزاع

كان الإصلاح النقدي الذي شرع عبد الملك في تطبيقه عاملاً رئيسياً للنزاع بين الدولة البيزنطية والدولة العربية. والمفروض أن استئناف البيزنطيين للأعمال الحربية كان ذا صلة بهذا الإصلاح الذي أحدثه عبد الملك[١].

ولكن يتساءل الدارس، هل الإصلاح النقدي كان السبب الوحيد والمباشر لهذا النزاع أم هناك أسباباً أخرى؟.

في الواقع كانت هناك معاهدة بين الدولة العربية والدولة البيزنطية ولمدة عشر سنوات ابتداء من سنة ٦٧ للهجرة، تقضي بوقف الاعتداءات التي يشنها البيزنطيون، ومرتزقتهم المردة لقاء جزية سنوية يدفعها عبد الملك للامبراطور البيزنطي تزيد عما كان يدفعه معاوية، بلغ مقدارها ثلاثماية وخمسة وستين ألف قطعة ذهبية[٢]. وثلاثماية وستين عبداً، وثلاثماية جواد كريم[٣]. وكان من الطبيعي أن تقدم الدولة العربية ـ وفقاً لهذه المعاهدة ـ نقوداً ذات طراز بيزنطي، مع إضافة بعض عبارات كان الخلفاء قد وضعوها من قبل وهو كل ما كانت العملات قد بلغته من تطور.

---

(١) كارل بروكلمان (تاريخ الشعوب الإسلامية) جـ ١، الطبعة الثانية ص ١٦٢. دار العلم للملايين بيروت ١٩٥٣.

(٢) يذكر ابن كثير (البداية والنهاية) جـ ٧، ص ٣١٣ «أن الجزية كانت ألف دينار كل جمعة» وليس كل يوم في السنة. ويذكر عبد الرحمن فهمي (النقود العربية) ص ٣٨ «أن الجزية كانت ألف دينار من الذهب». انظر: H. Lavoix; op cit. P.XXV.

(٣) السيد الباز العريني (الدولة البيزنطية) ص ١٥٧.

وفي بداية عهد الخليفة عبد الملك بن مروان جرى هذا الخليفة على أسلوب أسلافه في سك العملة، إلى أن بدأ التطور في ضرب الدنانير الذهبية كحذف أعلى الصليب فأصبح شكل **T**، كما سبق أن أشرنا[١]. ثم أدخل عبارات التوحيد مسجلة بالخط الكوفي مع الإبقاء على صورة الامبراطور البيزنطي هرقل وولديه، لذلك لم يعترض جستنيان الثاني على هذا الطراز من النقود الإسلامية. ولكن ما لبث عبد الملك أن أجرى على النقود تغييراً جوهرياً إذ ألغى صورة هرقل وولديه، ووضع مكانها صورة ترمز للشخصية العربية، بالإضافة إلى عبارة التوحيد والبسملة وسنة الضرب. وقد أنكرها المسلمون يومذاك لأن فيها صورة[٢].

ويشير الدكتور (عبد الرحمن فهمي) إلى أنه «لم يكن ذلك التغير من التثليث إلى التوحيد مثار نزاع بين عبد الملك وأباطرة البيزنطيين بأي حال، إذ أن عبارات التوحيد واسم الرسول قد ظهرت على أعداد كثيرة من النقود الإسلامية قبل عهد عبد الملك[٣].

ويضيف قائلاً: «أن ظهور هذه النقود الإسلامية المزينة بصورة عبد الملك هي سر النزاع الحاد الذي قام بين الامبراطور البيزنطي وبين الخليفة الأموي، إذ أن ضرب نقود ذهبية بصورة حاكم آخر غير امبراطور الدولة البيزنطية لم يجرؤ عليه أحد من الخلفاء قبل عبد الملك، وقد كان جستنيان الثاني يدافع عن هذا الحق كقاعدة عامة يجب احترامها من حيث المبدأ»[٤].

لذا اضطر الامبراطور البيزنطي إلى نقض المعاهدة في سنة ٧٣ هـ[٥]، لأن الأتاوة العربية لم تقدم إلى البيزنطيين بنقود تحمل صورة الامبراطور

---

(١) H. Lavoix; op. cit, P.7. No 26.

(٢) T. Arnold; op. cit; note 1, P.123.

(٣) عبد الرحمن فهمي (النقود العربية) ص ٣٧.

(٤) المرجع نفسه، ص ٤٢، ٤٣.

(٥) H. Lavoix; op. cit; P.XXVI.

البيزنطي ولكنها قدمت بنقود عربية بصورة خليفة عربي[1].

ثانياً: مناقشة أسباب النزاع

هذا ويمكن الإشارة إلى ملاحظات عدة حول هذه النقطة تتمثل فيما يلي:

١ ـ إن عدم اعتراض الأباطرة البيزنطيين على النقود العربية ذات الطابع البيزنطي والتي ضربت قبل عبد الملك، لا يعني سماحهم بتداولها وإحلالها محل نقودهم، ولكن عدم معارضتهم لها إنما يرجع إلى اقتناعهم بقلة انتشارها بسبب كميتها الصغيرة المحدودة وهي على هذا النحو لا تشكل أي خطر لا على الاقتصاد البيزنطي ولا على نفوذه السياسي أو الديني.

٢ ـ يورد الدكتور (عبد الرحمن فهمي) أن ضرب نقود ذهبية بصورة حاكم آخر غير امبراطور الدولة البيزنطية لم يجرؤ عليه أحد من الخلفاء قبل عبد الملك. ولكن يمكن هنا الاستعانة (بالمقريزي) إذ يقول:[2] «ويخبرنا المقريزي أن الخليفة معاوية بن أبي سفيان (٤١ ـ ٦٠ هـ) ضرب دنانير إسلامية عليها صورته متقلداً سيفاً».

ويضيف الدكتور فهمي: «وإذا كانت دراهم معاوية قد وصلت إلينا وبعضها محفوظ في المتحف البريطاني بلندن؛ فإن دنانيره التي يشير إليها المقريزي لم يصلنا منها شيء، غير أن عدم وصولها لا يتخذ دليلاً على الشك في صحة هذه الأقوال لأنه ربما يكون السبب في اختفائها هو امتصاص هذا النوع من النقود لصهره خلال عمليات التعريب».

وهذا دليل إن دل على شيء، فإنما يدل على جرأة معاوية بن أبي سفيان في وضع صورته على النقود العربية ـ البيزنطية، ومع ذلك فإنه لم

---

(١) عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق ص ٤٣، انظر أيضاً: محمد باقر الحسيني (تطور النقود العربية) ص ٣٢.

(٢) عبد الرحمن فهمي (النقود العربية) ص ٢٩.

يرد في المصادر العربية بأن ملك الروم قد احتج أو استشاط غضباً، وهذا يدل من ناحية ثانية على أن تلك النقود التي ضربها معاوية لم تنتشر.

٣ ـ إن تحول ضرب النقود والقراطيس من التثليث إلى التوحيد على يد عبد الملك بن مروان كان سبباً من أسباب قيام النزاع بين الطرفين، وليس السبب كله، بل إن أصرار جستنيان الثاني على إبقاء النقود مسيحية الشارات والنقوش كان سبباً آخر للنزاع.

٤ ـ في الواقع إن النزاع بين المسلمين والبيزنطيين ابتدأ قبل نقض المعاهدة في سنة ٧٣ للهجرة، إذ أن جستنيان الثاني حرص على نقل أعداد كبيرة من سكان جزيرة قبرص إلى إقليم (Cyzicus) الذي تعرض لكثير من الأضرار الناجمة عن حصار العرب للقسطنطينية. على أن نقل القبارصة أثار غضب عبد الملك، ولما لم يأبه الامبراطور لاحتجاجات عبد الملك وقعت الحرب بين المسلمين والبيزنطيين في سنة ٦٩ ـ ٧٠ هـ.

وفي أثناء القتال انحازت القوات الصقلبية إلى المسلمين، وترتب على ذلك أن حل بالبيزنطيين هزيمة ساحقة في (Sebastopolis) ـ سولو سراي الحالية ـ بأرمينيا، فعادت أرمينيا من جديد إلى الحكم الإسلامي[1]. وكان ذلك خطوة مشجعة لنقض المعاهدة خاصة أن المسلمين أنزلوا الصقالبة في بلاد الشام لاستخدامهم جنداً ضد الدولة البيزنطية.

٥ ـ إن التعامل بالنقود العربية التي سكها الخلفاء قبل عبد الملك أمر أن تجاهله البيزنطيون أو أقروه، فليس من المعقول أن يلبس الروم طرازاً موشى بعبارات التوحيد والعقيدة الإسلامية بعد أن كانوا يلبسون طرازاً موشى بعبارات التثليث اعتماداً على ما ذكره البيهقي (المحاسن والمساوىء) «من أن طراز القراطيس وهي تحمل في الأواني والثياب ـ وهما يعملان في مصر ـ وغير ذلك مما يطرز من ستور وغيرها من عمل هذا البلد، على سعته وكثرة ماله وأهله تخرج منه هذه القراطيس فتدور

(١) انظر: السيد الباز العريني (الدولة البيزنطية) ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

في الآفاق والبلاد وقد طرزت بشرك مثبت عليها. . .»[١].

وهكذا استطاع عبد الملك بن مروان أن ينجح في تعريب العملات تعريباً كاملاً، بعد أن استغرقت هذه الثورة الإصلاحية أربع سنوات بدأت سنة ٧٣ هـ، وهو تاريخ فسخ المعاهدة العربية ـ البيزنطية، وحققت هدفها بالتعريب الكامل للعملات في سنة ٧٧ هـ. وذلك عندما احتلت الكتابات العربية وجهي الدينار العربي واختفت الدنانير المصورة ونقشت عبارات التوحيد والبسملة وسنة الضرب.

ومن الجدير بالذكر القول، أن النقود الذهبية المعربة لم تضرب بأمر الخليفة سوى في مصر والشام وكانت الدنانير في كلا البلدين متماثلة إلى حد يصعب معه التمييز بين ما يضرب في الفسطاط وما يضرب في دمشق خاصة بعد آخر مرحلة من مراحل الإصلاح النقدي.

أما وزن الدينار فقد حدده الوزن الشرعي وهو **٤,٢٥** غرام وقد يزيد الوزن أو ينقص ولكن لا ضير في ذلك ما دام المعول عليه عند الوفاء بالالتزامات هو التحقق من ضبط الوزن بالصنج الزجاجية المتنوعة المخصصة لوزن النقود بأنواعها[٢].

ولقد اقتفى الخلفاء الأمويون بعد عبد الملك بن مروان أثره في سك الدنانير العربية الإسلامية حتى سقوط دولتهم سنة **١٣٢** هـ[٣].

ولكن الظاهر أن هشام بن عبد الملك (**١٠٥ ـ ١٢٥** هـ) نقش عبارة «أمير المؤمنين» على ديناره الذهبي، مع اسم مدينة الضرب (الحجاز) حين نقشت العبارة في مركز الظهر «معدن أمير المؤمنين بالحجاز»[٤].

ولقد استمر أثر النقود التي ضربت في العهد الأموي إلى زمن الدولة

---

(١) البيهقي (المحاسن والمساوىء) جـ ٢ ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.
(٢) عبد الرحمن فهمي (النقود العربية) ص ٤٥ ـ ٤٦.
(٣) محمد باقر الحسيني (تطور النقود العربية) ص ٣٣.
(٤) عبد الرحمن فهمي (فجر السكة الإسلامية) ص ٣٠٥.

العباسية. بل إن الدينار ظل يضرب في مصر إلى عهد الأشرف برسباي (١٤٢١ - ١٤٣٨) حين أطلق على العملة الذهبية اسم الأشرفي[١].

أما بالنسبة للفلوس في العصر الأموي، فكان من السهل التمييز بينها، لأنها كانت متباينة باختلاف الولاة وعمال الخراج الذين كانوا يتولون سكها، وكان كل منهم يسجل عليها اسمه ومكان الضرب. ومن هذه الفلوس ما وجد في حفائر الفسطاط الخاصة بالقاسم بن عبيدالله عامل خراج مصر سنة (١١٦ - ١٢٤ هـ) وفلوس عبد الملك بن مروان والي الخراج في مصر سنة (١٣١ - ١٣٢ هـ)[٢].

أما القاب الخلفاء فقد ظهرت لأول مرة في زمن الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٦ هـ) الذي نقش على نقوده النحاسية ذات الطراز البيزنطي التي ضربت في حلب وحمص ودمشق وقنسرين وغيرها عبارة «عبدالله أمير المؤمنين» و «خليفة الله أمير المؤمنين». بينما يرى «ميلز» (Miles) أن ألقاب الخلفاء أول ما ظهرت على الدراهم الفضية سنة ٣٧ هـ، وعليها لقب الإمام علي «ولي الله»[٣] وبعد حركة التعريب ظهر لقب «الأمير» على النقود البرونزية التي ضربت في الإسكندرية والفسطاط على يدي الأمير عبد الملك بن مروان والي خراج مصر من قبل الخليفة مروان بن محمد.

وفيما يتعلق بالنقود الفضية في العصر الأموي، فقد وجدت دراهم كثيرة ضربت بعد الخليفة عبد الملك بن مروان في الشام والعراق، ولكن أقدم الدراهم الأموية العربية ترجع إلى سنة ٧٩ للهجرة ضرب «دمشق» و «الكوفة» وإلى سنة ٨٤ للهجرة ضرب (واسط)[٤] وتحمل هذه الدراهم إلى جانب العبارات العربية اسم دار الضرب ومكانه.

أما الدراهم الفضية التي ضربت في مصر في العهد الأموي، فهي نادرة

---

(١) الموسوعة العربية الميسرة ص ٨٣٩.

(٢) عبد الرحمن فهمي (النقود العربية) ص ٤٧.

(٣) G. Miles; the Numismatic History of rayy, P.6 No.6 B «Newyork 1938».

(٤) عبد الرحمن فهمي (النقود العربية) ص ٤٧.

جداً اعتماداً على ما ذكره «المقريزي» حينما يقرر خطأ عدم وجود هذا النوع من النقود الفضية في مصر قبل العهد الفاطمي «وأول ما رأيت للدراهم ذكراً بمصر في أيام الحاكم بأم الله أحد خلايف الفاطميين».

ولا يأخذ الدكتور (عبد الرحمن فهمي) بما ذكره المقريزي فيقول: «إن ندرة هذا النوع من النقود الأموية الفضية لا يؤيد ما ذكره المقريزي، لأن مصر عرفت الدرهم منذ الفتح العربي، كما عرفت الدينار والفلس، وقد أشير إليه في الكثير من أوراق البردي العربية في دار الكتب المصرية، ولكن نماذج النقود التي تؤيد ما نذهب إليه غير موجودة، وإن كان ثمة أدلة مادية أخرى توجد في الصنج الزجاجية التي يمكن الاستناد إليها للتحقق من وجود الدراهم وأجزائها في مصر»[1].

والواقع أن وجود الصنج الزجاجية خير دليل على وجود الدراهم في العصر الأموي، إذ أنه وجدت صنج تختص بكل أنواع النقود، بل إن هذه الصنج التي نقل نظامها عن البيزنطيين، أمر الخليفة عبد الملك بتعريب العبارات التي وجدت عليها كأمر مقرر وطبيعي بعد أن عرب النقود.

وهنا يتبادر التساؤل التالي:

هل اقتصرت حركة الإصلاح النقدي على الأقاليم الشرقية في العهد الأموي، أم امتدت هذه الحركة إلى المغرب والأندلس؟.

ثالثاً: النقود في المغرب والأندلس

يتبين من دراسة النقود الأموية في المغرب والأندلس أن أيادي التعريب لم تصل إليها، إذ أن ولاة أفريقيا والأندلس ظلوا يتداولون النقود البيزنطية ذات الشارات المسيحية والعبارات اللاتينية. وعندما فتح حسان بن النعمان الغساني المغرب من قبل الخليفة عبد الملك بن مروان أخذ على عاتقه تنظيم شؤونه بعد حروب متوالية، فدون الدواوين، وكتب الخراج على من أقام من البربر وغيرهم على دينهم. كذلك أبقى على العملات المتداولة مع أنها كانت تكتب

---

(١) عبد الرحمن فهمي (النقود العربية) ص ٤٨.

باللاتينية، وعليها رسوم الأباطرة، وزاد أن وضع عليها نقوشاً دينية وإسلامية، وإن عربت بعد ذلك[1].

ولما تولى موسى بن نصير ولاية أفريقيا بعد حسان ضرب نقوداً على الطراز البيزنطي اللاتيني السائد، وسجل عليها نصوصاً بحروف لاتينية مقتضبة. وقد أصبحت نقود المغرب العربي في عهده لها شخصية مستقلة عن النقود المشرقية[2].

وقد كانت العبارات المنقوشة ذات معنى عربي ولكن كتبت بحروف لاتينية كمكان الضرب واسم الوالي، ومن العبارات التي نقشت على وجه النقود بحروف مختصرة، فيذكر مثلاً (Trpi) «طرابلس»، و(Afrc) «أفريقيا» و(Span) إسبانيا، و(Tanja) «طنجة»[3]. ومن بين أسماء الولاة المسجلة على ظهر بعض النقود باللاتينية اسم موسى بن نصير على الشكل التالي: M«Vsefiliusnv» sir مصحوباً بلقبه «أمير أفريقيا» Amir A «frica»[4].

والمرجح أن السبب في اختلاف نقود المشرق عن نقود المغرب والأندلس، في أن الخليفة ترك للولاة حرية التصرف في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الدولة الأموية التي اقترنت بالتوسع الحربي في الغرب.

أضف إلى ذلك أن الأسباب التي حدت بالمسلمين الأوائل إلى تداول النقود البيزنطية والفارسية والحميرية وذلك منذ عهد الرسول ﷺ هي الأسباب نفسها، التي اضطرت المسلمين في المغرب والأندلس إلى التعامل بالنقود السائدة، وذلك لانشغالهم بالفتوح وتوطيد دعائم الدين والدولة في تلك المناطق.

---

(١) عبد المنعم ماجد (التاريخ السياسي للدولة العربية) جـ ٢ ص ١٨٣.

(٢) J. Walker; Catalogue of Muhammadan coins P.1 «London 1956».

انظر أيضاً: عبد الرحمن فهمي (فجر السكة العربية) ص ٧٩.

(٣) محمد باقر الحسيني (تطور النقود العربية) ص ٥٣ نقلاً عن:

J. Walker; A catalogue of the Arab - Byzantine and postreforme umaiyad coins, P.P.46, 74.

(٤) عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق، ص ٨٠. انظر أيضاً:

J. Walker; A Catalogue of Muhammadan Coins, P.27.

وظلت السكة في أفريقيا والأندلس تضرب بحروف لاتينية حتى سنة ١٠٢ هـ حين ظهر أول دينار عربي خالص ضرب في أفريقيا. بينما ظهرت الدراهم المعربة ابتداء من سنة ١٠٤ هـ[١]، أما الفلوس المعربة فظهرت ابتداء من سنة ١٠٨ هـ أو ما قبلها[٢].

(١) Miles, the Numismatic History of Rayy P. 117, J. Walker, Ibid. P. 27.

(٢) محمد باقر الحسيني (تطور النقود العربية) ص ٥٣.



الفَصْلُ السَّادِسُ

القَوَالِب وَالصّنج النقدِيّة



ما دمنا نتحدث عن النقود في العهد الأموي لا بد من تكملة هذا الموضوع بالتحدث عن القوالب والصنج[1] التي استخدمها المسلمون في وزن وصب النقود الإسلامية في مكان خاص يعرف باسم «دار الضرب» التي عرفت في عهود متأخرة لاسيما في العصر العثماني باسم «ضربخانة»[2].

لقد استخدم المسلمون القوالب المحفورة في صناعة السكة منذ أيام عبد الملك بن مروان، ولا شك أن الكتابات التي تبدو بارزة على وجهي السكة وفي وضعها الصحيح، كانت تحفر على قالب الضـرب معكوسـة وعميقة، وطريقة الحفر هذه هي الطريقة التقليدية التي اتبعها المسلمون لإنتاج قوالب للضرب من الحديد أو من البرونز[3].

وإذا قارنا دنانير عبد الملك بن مروان ذات الصورة بعضها ببعض، نجد أن الدينار رقم (٥٦) بمجموعة باريس يحمل نقوشاً ذات حروف سميكة ومعالم غير واضحة تماماً بينما الدينار رقم (١٦٧٧) من نفس المجموعة يتميز بحروف دقيقة مع ظهور تفاصيل الحفر في شعر الرأس واللحية، مما يقوم

---

(١) الصنج أو السنج من الفارسية سنكة، أو «سنك ترازو» وتعني حجر الميزان والوزن، ويراد بها العيار (Poids) وهي عادة من الزجاج في أيام الخليفة عبد الملك بن مروان، أما من قبل فقد صنعت من البرونز والحديد، وكان يوجد عليها عبارة مثقال أو ميزان لمعرفة عيار الأوزان.

(٢) للمزيد من التفصيلات عن الصنج والأوزان والعيار انظر: عباس العزاوي، تاريخ النقود العراقية، ص ٢٢ - ٢٩.

(٣) الكاملي (كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية) تحقيق عبد الرحمن فهمي ص ١٢، مطبعة دار التحرير القاهرة ١٩٦٦.

دليلاً على ضربه بقالب محفور حفراً مباشراً، بينما ضرب الدينار الأول بقالب مصبوب[1].

ويمكن أن تكون مثل هذه القوالب التي أظهرت ملامح النقوش على الدنانير واضحة نتيجة تطور في صناعة القوالب المصبوبة، بعد أن أتقن الصناع تجاربهم الصناعية الأولى، فأحدثوا إضافات عليها جعلت الدنانير تظهر بطريقة أكثر تطوراً من الناحية الصناعية. وهذا لا ينفي استعمال القوالب المحفورة على الإطلاق، بل إن استعمالها كان يسير جنباً إلى جنب مع استعمال القوالب المصبوبة، واستمر هذا الحال حتى العصر العباسي وما تلاه من عصور.

ومن المرجح أن مثل هذه القوالب (المصبوبة والمحفورة) كانت تقام في دار الضرب في الإسكندرية لارتباط علاقة النقود الصناعية بمثل هذه القوالب. مع العلم أن مثل هذه الصناعة كانت موجودة قبل الفتح العربي في الإسكندرية وفي العهد الإسلامي استمر صب الفلوس الإسلامية من ضرب الإسكندرية والتي كانت من أهم خصائصها سمك السبيكة البرونزية، وعدم استواء محيطها الدائري تماماً[2].

والواقع أن قيام دار الضرب بالفسطاط في العصر الأموي، لم يؤثر على إنتاج واستمرار دار الضرب بالإسكندرية، بل استمرت الأخرى في إنتاجها الوفير وخاصة من الفلوس البرونزية.

وترتبط عملية ضرب النقود ارتباطاً وثيقاً بصنج الموازين لمعرفة عيار النقود، وتجنب وقوع الغش فيها. ولم تكن صنج الموازين أول الأمر تتخذ من مادة معدنية، فاستعملت الصنج من البرونز لوزن السكة الإسلامية، كما استعملت كذلك صنج من الحديد[3].

---

(١) الكاملي، المرجع السابق، ص ١٣.
(٢) الكاملي (كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية) ص ٣٠.
(٣) عبد الرحمن فهمي (صنج السكة في فجر الإسلام) ص ١.

ويكتنف الغمـوض المـرحلة الأولى التي استعملت فيهـا الصنـج الزجاجية، إذ لم تذكر المصادر العربية شيئاً كثيراً عنها، يزيد على ما ذكره «البيهقي» (المحاسن والمساوىء) الذي يؤكد أن عبد الملك بن مروان عمل بمشورة الباقر، بصب سنجات من قوارير لا تستحيل إلى زيادة ولا نقصان[1]. وما ذكره «ابن تغري بردي» (النجوم الزاهرة) من أن الحجاج بن يوسف طلب سُمير وضع سنج الأوزان، فلما وضع لهم سُمير السنج كف بعضهم عن (غبن) بعض[2].

وكانت الطريقة المتبعة قبل ذلك هي أن تقابل قطعة العملة بأخرى جيدة، إذ أريد التحقق من وزنها وبالتالي من جودتها.

وعلى أي حال فإن عبد الملك بن مروان، لم يكن أول من اخترع أو استعمل مثل هذه الصنجات الزجاجية الخاصة بالسكة، ذلك أن «الباقر» لم يكن ليقدم مثل ذلك الرأي والمشورة لو لم تكن هذه الصنج الزجاجية معروفة من قبل، وبالذات عند البيزنطيين والفرس الذين سبقوا العرب في ضرب النقود وتداولها.

ومن البديهي أن يتبع الولاة في بقية الأقاليم هذا الأسلوب في معرفة الأوزان وعيار النقود، وهذا ما أقدم عليه الحجاج في العراق. وتتمشى صنج الزجاج البيزنطية، مع مقدار وزن الدينار البيزنـطي تماماً وهو ٦٨ حبـة (٤٠٦، ٤ غرام)، وهو يعتبر أصل الدينار الإسلامي الذي يزن ٦٦ حبة (٢٧٦، ٤ غرام)[3].

وهكذا يمكن القول أن التطور الذي حـدث في النقود الإسـلامية والمراحل التي مرت بها هي نفسها التي حدثت في صنج الموازين، من تعريب لألفاظها وعباراتها ونقشها. فالعلاقة بين ضرب السكة، والتحقق من أوزانها عن طريق الصنج الزجاجية، كانت بدون شك قائمـة في العصر

(١) البيهقي (المحاسن والمساوىء) جـ ٢ ص ٢٣٥.
(٢) ابن تغري بردي (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة) جـ ١ ص ١٧٧.
(٣) عبد الرحمن فهمي (صنج السكة في فجر الإسلام) ص ٢.

البيزنطي، وكان لا بد عند إصلاح الخليفة عبد الملك للسكة من التحقق من الوزن الشرعي للدينار والدرهم، ولن يتم ذلك، إلا بالطريقة البيزنطية ذاتها وذلك بواسطة الصنج الزجاجية.

ورأى الخليفة عبد الملك بن مروان أن الاعتماد على مثل هذه الصنج في التحقق من أوزان السكة، هي أيسر وأوفر من الاعتماد على الصنج المعدنية، والتي يمكن استخدام موادها في ضرب النقود وغيرها من الصناعات الخفيفة الأخرى. وكما قام عبد الملك بتعريب النقود، قام أيضاً بتعريب الصنج، إذ لم تعد تظهر على الصنج شارات مسيحية، أو كتابات يونانية، بل سجل عليها عبارات عربية وآيات من القرآن الكريم، بالإضافة إلى عبارات الدعاء للخليفة أو لأمير الأقاليم.

وتشير الكتابات على مجموعات الصنج التي عثر عليها حتى اليوم، إلى أن معظمها من صناعة مصر، فجميعها تحمل أسماء ولاة أو عمال خراج أو أصحاب شرطة، كانوا يتولون أعمالهم هذه في مصر، من قبل الخلفاء الأمويين أو العباسيين في فجر الإسلام[١].

ومن هنا تظهر أهمية الصنج الزجاجية فهي لا تقل أهمية من الناحية الأثرية والتاريخية عن النقود، باعتبارها ذات صلة وثيقة بها، ولما تحمله من عبارات وكتابات وأسماء الخلفاء، بالإضافة إلى ألقاب العملة المضروبة من المعادن الثمينة، كالذهب والفضة، كما تحمل أسماء العملة النحاسية وأوزانها[٢].

هذا وقد بالغ الخلفاء الأمويون وولاتهم في الحرص على الوزن الشرعي للنقود التي ضربوها، ويكفي للدلالة على ذلك ما فعله أحد ولاة العراق واسمه يوسف بن عمر الذي أسرف في التشدد في ذلك، وامتحن العيار يوماً فوجد درهماً ينقص حبة، فضرب كل صانع ألف سوط. وكانوا مائة

---

(١) عبد الرحمن فهمي، صنج السكة في الإسلام، ص ٤.
(٢) عبد الرحمن فهمي، المرجع نفسه، ص ٢٥.

صانع فضرب في حبة مائة ألف سوط[1]. وبالرغم من أننا لا نأخذ كثيراً بهذه الرواية نظراً لمبالغتها، إلا أنها تعطينا فكرة عن الاهتمام والحرص بالأوزان الشرعية. كما عرف عن مروان بن الحكم وأبان بن عثمان حرصهما الشديد على الوزن الشرعي وعدم الدس في النقود وفي حين أن الأول قطع يد أحد الأشخاص بسبب قطعه للدراهم، نرى بأن أبان بن عثمان ضرب أحدهم ثلاثين سوطاً وطاف به للسبب ذاته[2].

وأشار «الماوردي» في (الأحكام السلطانية) بأن الدرهم يحتاج إلى معرفة وزنه ونقده «فأما وزنه فقد استقر الأمر في الإسلام على أن وزن الدرهم ستة دوانيق ووزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل»[3] وكانت الدراهم في أيام الفرس مضروبة على ثلاثة أوزان منها درهم على وزن المثقال عشرون قيراطاً، ودرهم وزنه اثنا عشر قيراطاً ودرهم وزنه عشرة قراريط، فلما احتيج في الإسلام إلى تقديره في الزكاة أخذ الوسط من جميع الأوزان الثلاثة، وهو اثنان وأربعون قيراطاً، فكان أربعة عشر قيراطاً من قراريط المثقال. وقيل بأن الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) رأى اختلاف في الدراهم البغلية والطبرية والمغربية واليمينة فقال: «انظروا الأغلب مما يتعامل به الناس من أعلاها وأدناها، فكان الدرهم البغلي والدرهم الطبري فجمع بينهما فكانا اثني عشر دانقاً، فأخذ نصفها فكان ستة دوانق فجعل الدرهم الإسلامي في ستة دوانيق...»[4].

ونتيجة هذا الحرص الشديد في عيار النقود الإسلامية الأولى والأموية وبالذات الدراهم الهبيرية[5] والخالدية[6] واليوسفية[7]، ـ التي أضحت أجود نقود بني أمية ـ لم يقبل العباسيون فيما بعد غيرها من الجباية والخراج.

(١) ابن تغري بردي (النجوم الزاهرة) جـ ١، ص ١٧٧.
(٢) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ١٥٥. انظر أيضاً البلاذري: كتاب النقود، ص ١٦.
(٣) الماوردي: المصدر نفسه، ص ١٥٣.
(٤) الماوردي، المصدر السابق، ص ١٥٣، ١٥٤: انظر أيضاً: البلاذري: كتاب النقود ص ٩ ـ ١١. المقريزي: كتاب النقود الإسلامية القديمة ٢٢ ـ ٢٩.
(٥) النقود الهبرية التي ضربها عمر بن هبيرة.
(٦) النقود الخالدية التي ضربها خالد بن عبدالله البجلي.
(٧) النقود اليوسفية التي ضربها يوسف بن عمر، والثلاثة من عمال بني أمية في العراق.

نصوص أساسية حول النقود الإسلامية

النقود للمقريزي(*)

من كتاب «إغاثة الأمة بكشف الغمة»

رواج الفلوس : اعلم جعل الله لك إلى كل خير سبيلا ذلولا ، وعلى كل فضل عَلَما ودليلا ، أنه لم تزل سـنّة الله فى خلقه ، وعادته المستمرّة منذ كانت الخليقة إلى أن حدثت هذه الحوادث ، وارتكبت هذه العظائم التى قلناها فى جهات الأرض كلّها ، عنـد كل أمة من الأمم كالفرس والروم و بنى إسرائيل و يونان والقبط ، بل والنبط والتبابعة أقيال اليمن ، والعرب العـار بة والعرب المستعربة — ، ثم فى الدولة الإسلامية من ظهورها ، على اختلاف دولها التى قامت بدعوتها والتزمت بشريعتها ، كبنى أميـة بالشام والأندلس ، و بنى العباس بالمشرق ، والعلو يين بطبرستان و بلاد المغرب وديار مصر والشام و بلاد اليمن ، ودولة الترك بنى سلجوق ، ودولة الديلم والمغل بالمشرق ، ودولة الأكراد بمصر والشام وديار بكر ، ثم ملوك الترك بمصر ، — أنّ النقود التى تكون أثمانا للمبيعات وقيما للأعمال (ص ١٥ ب) إنما هى الذهب والفضة فقط ، لا يعلم فى خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الأمم ولا طائفة من طوائف البشر أنّهم اتخذوا أبدا فى قديم الزمان[2] ولا حديثه نقدا غيرهما ، حتى قيـل [إن] أول من ضرب الدينار والدرهم آدم عليه الصلاة والسلام ، وقال لا تصلح المعيشة إلا بهما ، رواه الحافظ ابن عساكر فى تاريخ دمشق .

(١) فى و "البلاد" ، والصيغة المثبتة هنا من م (٢٩ ب) .

(٢) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة فى و ، الجملة الآتية : "مطلب اول من ضرب الدينار والدرهم" .

(*) تحقيق : محمد مصطفى زيادة ، جمال الدين محمد الشيال ، ص ٤٧ ـ ٧٢ .

وسنتلو عليك من نبأ ذلك ما يوضح لك صحة ما أشرتُ إليــه ، فأقول مستعينا بالله ربى ، فإنه مولاى وحسبى : اعلم زادك الله علما ، وآتاك بيانا وفهما ، أن الدراهم التى كانت نقد الناس على وجه الدهر مازالت ، حتى قيل [إن] أول من ضُرب الدنانير والدراهم ، وصاغ الحلى من الذهب والفضة ، فالغ بن غابر بن شالخ بن أرفخشد بن سام بن نوح عليه السلام ، وتداولَ الناس ذلك من زمنه . وآخرما كانت الدراهم على نوعين : السوداء[1] الوافية ، والطبرية العتق[2] ، وهما غالب مايتعامل به البشر ؛ وكان أيضا لهم دراهم تسمى جوارفية[3] . وكانت نقود العرب فى الجاهلية التى تدور بينها الذهب والفضة لا غير ، ترد إليها من الممالك دنانير الذهب قيصرية من قبل الروم ، ودراهم فضة على نوعين — سوداء وافية ، وطبرية عتيقة . وكان وزن[4] الدرهم والدينار فى الجاهلية مثل وزنهما فى الإسلام مرتين ، ويسمى المثقال درهما ، والمثقال[5] دينارا . ولم يكن شىء من ذلك يتعامل

---

(١) عرف المقريزى فيما يلى هنا (ص٦٣) الدراهم السوداء — أو السود ، أوالمسودة — بالآتى : "وحقيقة الدراهم السود النحاس فيه اليسير من الفضة ." انظر ما يلى بهذه الصفحة (سطر ٩) ؛ وكذلك القلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص٤٤٠ — ٤٤٤، ٤٦٥، ٤٦٨) .

(٢) ذكر (De Sacy : Traité de la Monnaie Musulmane, P. 12. N. 3) أن الدراهم الطبرية العتق سميت بذلك الاسم لأنها كانت تأتى إلى بلاد العرب من مدينة طبرية بالشام ، حيث كانت معظم تجارة العرب مع الدولة الرومانية ، أو أنها عرفت بتلك التسمية لأنها كانت تضرب فعلا بتلك المدينة زمن الرومان .

(٣) كذا فى و ، وصيغة م "جوادقية" ، وفى ك "جوارفه" ؛ وفى المقريزى (كتاب شذور العقود فى ذكر النقود — Tychsen — ، ص ٣) جوارقية ، ولم يستطع (De Sacy : Op. Cit. p. 13. N. 2) أن يجد معنى مفهوما لذلك اللفظ . هذا وقد ذكر (Sauvaire : Materiaux Pour Servir à l'Histoire de la Numismatique et de la Métrologie Musulmanes. II. P. 150. N. 1) أنه يحتمل قراءة هذا اللفظ بصيغة "جرارقة" فى بعض النسخ الخطية التى وقعت له من هذا الكتاب ، وأنه جمع "جرّيق" ، أى إغريق . على أنه يوجد فى محيط المحيط أن الجورق — والجورف أيضاً — الشىء الظليم ، فلعل المراد بلفظ "جوارفية" نوع من الدراهم السود لظلمتها .

(٤) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة فى و ، الجملة الآتية : "وزن الدرهم والدينار فى الجاهلية والاسلام" .

(٥) عرف المقريزى (كتاب الأوزان والأكيال الشرعية — Tychsen — ، ص ٦٠ المثقال =

به أهل مكة فى جاهليتها ، و إنما كانت تتعامل بالمثاقيل وزن الدراهم وزن الدنانير . وكانوا يتعاملون بأوزان اصطلحوا عليها فيما بينهم : وهى الرطل الذى هو اثنتا[1] عشرة أوقية ، والأوقية وهى أربعون درهما ، فيكون الرطل ثمانين وأربعمائة درهم . [والرطل الآن بمصر اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية اثنا عشر درهما ، فيكون الرطل مائة وأربعة وأربعين درهما . ورطل دمشق اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية خمسون درهما ، فيكون الرطل[2] ستمائة درهم] . والنِّش وهو نصف الأوقية — حُوّلت صاده شينا فقيل نِش — وهو عشرون درهما ؛ والنُواة[3] وهى خمسة دراهم . والدراهم على قسمين : طبرية وزنة الدرهم منها ثمانية دوانيق ، وقيل أربعة دوانيق ، وبغلية[4] وزنة الواحد منها أربعة دوانيق ، وقيل ثمانية دوانيق . وزنة

بأنه "اسم لما له ثقل ، سواء كبر أو صغر ؛ وغلب عرفه على الصغير ، وصار فى عرف الناس اسماً على الدينار". ويرجع إطلاق المثقال على الدينار فى العصر الإسلامى إلى عهد الخليفة عبد الملك ابن مروان سنة ٧٦ هـ (٦٩٥ م) ، بعد إصلاحه نظام النقد فى الدولة الأموية ، إذ جعل المثقال وحدة الذهب ، وقرر أن يكون وزن الدينار مثقالا واحداً كما كان قبلا ، (أى ٦٥,٥ حبة ، أو ٤,٢٥ جراما) ، وقد حدث مثل ذلك أكثر من مرة فى عهد المماليك بمصر . انظر القلقشندى : صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٠ — ٤٤٤ ، و (Enc. Isl. Arts. Mithkāl, Dinār) . هذا ويفهم من المتن أن المثقال كان يطلق أيضاً على الدرهم من الفضة عامة ، وإنما الراجح نقلا عن الماوردى (الأحكام السلطانية ، ج ١٤٧) أن الدراهم المتداولة فى بلاد العرب أيام الجاهلية كانت على ثلاثة أوزان ، ومن بينها واحد فقط على وزن المثقال .

(١) فى و "اثنى عشر وقية" ، وقبالة هذه العبارة بهامش الصفحة ، العبارة الآتية : "الرطل الومه" .

(٢) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، أو فى ك (٣٧ ا) ، ولكنه فى م (٣٠ ا) .

(٣) أوضح المقريزى (الأوزان والأكيال الشرعية — Tychsen — ، ص ٢٣) هذين اللفظين قليلا بالعبارة الآتية ، ونصها مصححاً : "العرب تقول نواة فتعنى بها خمسة دراهم ، كما تقول النش لعشرين درهما ، والأوقية للأربعين درهما . . ." .

(٤) ذكر (Sauvaire : Op. Cit. II. pp. 137—139) أن الدراهم البغلية هى التى ضربها رجل اسمه رأس البغل اليهودى بأمر الخليفة عمر بن الخطاب . راجع أيضا (De Sacy : Op. Cit. P. 12. N. 4. ، و Ibn Battoutah : Voyages - ed. Defrémery. I. P. 168.) ، حيث وردت العبارة الآتية : "ودراهمهم فضة خالصة تعرف بالبغلية" . (انظر الصفحة التالية ، سطر ٣) .

الدرهم من الجوارفية[١] (ص ١٦ ا) أربعة دوانيق ونصف دانق ، والدانق زنته ثمان حبات وخُمُسا حبة من حبات الشعير المتوسطة التى لم تقسم ، وقد قُطع من طرفيها ما امتدّ . [والدرهم البغلى كان[٢] يقال له الوافى ، ووزنه وزن الدينار ، وعلى ذلك وزن دراهم فارس ؛ والدرهم الجواز[٣] ينقص كل عشرة منها عن البغلية ثلاثة ، فكل سبعة بغلية تكون عشرة بالجواز] . وكان الدينار يسمّى لوزنه دينارا ، وإنما هو تبر[٤] ؛ ويسمى الدرهم لوزنه درهما ، وإنما هو تبر . وكانت زنة كل عشرة دراهم ستة مثاقيل ، والمثقال وزنه اثنان وعشرون قيراطا إلا حبة ، وهو أيضا زنته ثنتان وسبعون حبة شعير مما تقدّم ذكره .

وقيل إن المثقال منذُ وضع لم يختلف فى جاهلية ولا إسلام ، ويقال إن الذى اخترع الوزن[٥] فى الزمن القديم بدأ بوضع المثقال فجعله ستين حبّة ، زنة الحبة مائة من حبّ الخردل البرّى المعتدل ؛ وإنه ضَرَب صنجة بزنة المائة الحبة الخردل ، وجعل بوزنها والمائة الحبة صنجة ثانية ، ثم صنجة ثالثة ، حتى بلغ مجموع الصنج خمس صنجات . فكانت صنجة نصف سدس مثقال ، وأضْعَفَ[٦] وزنها وصارت صنجة ثلث مثقال ، فركّب منها نصف مثقال ، ثم مثقال ،

---

(١) انظر ص ٤٨ ، حاشية ٣ .

(٢) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، أو فى ك (٣٧ ا) ، ولكنه فى م (٣٠ب) .

(٣) الراجح أن المقصود بالدرهم الجواز ما هو جائز شرعا فى المعاملات ، ففى محيط المحيط "جوّز ... الدراهم جعلها جائزة أى رائجة ... ... ؛ وتجوّز الدراهم قبلها على مافيها من الزيف" . انظر أيضا (Sauvaire : Op. Cit. II. P. 138. N. 1.) .

(٤) التبر هنا القطعة من المعدن عامة ، سواء فى ذلك الذهب والفضة والنحاس والحديد . انظر محيط المحيط ، و (Sauvaire : Op. Cit. II. P. 144) .

(٥) قبالة هذه الجملة ، بهامش الصفحة فى و ، العبارة الآتية : "اختراع الوزن" .

(٦) المقصود بفعل "أضعف" هنا ضعّف ، أو ضاعف ، أى جعل الشىء ضعفين ، على أن صيغة هذا الفعل بالألف المتوسطة هى أبلغ الصيغ الثلاث . (انظر محيط المحيط) .

[وخمسة[1] ، وعشرة ، وفوق ذلك] ؛ فعلى ذلك تكون زنة المثقال الواحد ستة آلاف حبة ، وكانت الموازين إنما هى الشواهين[2] .

فلما بعث الله نبيه محمدا صلّى الله عليه وسلم أقرّ أهل مكة على ذلك كلّه ، وقال الميزان ميزان مكة ، وفى رواية ميزان المدينة . وفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الأموال على ذلك ، فجعل فى كل خمس أواقٍ من الفضة الخالصة التى لم تُغَشّ خمسة دراهم وهى النواة ، وفرض فى كل عشرين دينارا نصف دينار . وعمل بذلك أبو بكر رضى الله عنه أيام خلافته ، بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يغيّر منه شيئا . فلما استخلف عمر بن الخطاب رضى الله عنه أقرّ النقود على حالها ، ولم يعرض لها بشىء حتى كانت سنة ثمانى عشرة من الهجرة ، فى السنة السادسة[3] من خلافته ؛ وأتته الوفود ، وأقبلت أهل البصرة فيهم الأحنف بن قيس ، فكلّم عمر رضى الله عنه فى مصالح أهل البصرة ، فوجّه معقل بن يَسَار ، فاحتفر لهم نهر معقل ووضع الجريب[4] والدرهمين الوزنة[5] فى الشهر . وضرب عمر رضى الله عنه الدراهم على نقش الكِسروية[6] ، وشكّلها بأعيانها ؛

(١) ليس لما بين الحاصرتين وجود فى و ، أو فى ك ص (٣٧ ب) ، حيث بالعبارة كثير من الاضطراب ، وقد أضيف ما بالمتن هنا من م (٣٠ ب) .

(٢) فى و فقط " الشرامين " ؛ والشواهين جمع شاهين ، ومن معانيه عمود الميزان (محيط المحيط) ، ولعل المقصود هنا الميزان كله .

(٣) فى و ، وكذلك ك (٣٧ ب) " الثانية " ، وفى م (٣١ ا) " الثامنة " ، وهو خطأ واضح ، إذ المعروف أن عمر بن الخطاب تولى الخلافة سنة ١٣ هـ .

(٤) الجريب هنا مقياس للأرض ، ومقداره عشر قصبات فى عشر قصبات ، على أنه يختلف عن ذلك قليلا باختلاف المكان والزمان ؛ والجريب فى الأصل مكيال ، وسعته ما يكفى من الحبّ لبذر مساحة معينة ، وسميت تلك المساحة لذلك باسم الجريب . انظر ص٦٣ (سطر ٨) ، وكذلك الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٤١ ، ١٤٦ ؛ و (Enc. Isl. Art. Djarīb) ، وما هنالك من مراجع .

(٥) كذا فى م (٣١ ا) ، وهو فى و ، وكذلك ك (٣٧ ب) "الدرهم" .

(٦) الكسروية نسبة إلى كسرى ، والمقصود الدراهم الفارسية .

(١٦ ب) غير أنه زاد فى بعضها "الحمد لله" ، وفى بعضها "رسول الله" ، وعلى آخر "لا إله إلا الله وحده" ، وعلى آخر "عمر" ، والصورة صورة الملك لا صورة عمر ؛ وجعل وزن كل عشرة دراهم ستة مثاقيل . فلما بويع عثمان [ابن عفان] رضى الله عنه ضرب دراهم ، ونقشها "الله أكبر" .

فلما اجتمع[(١)] الأمر لمعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ، وجمع لزياد بن أبيه الكوفة والبصرة ، قال له يا أمير المؤمنين : "إن العبد الصالح أمير المؤمنين عمر بن الخطاب صغّر الدرهم وكبّر القفيز[(٢)] ، وصار يؤخذ عليه ضريبة أرزاق الجند ، وتُرزق عليه الذرّية[(٣)] ، طلبا للإحسان إلى الرعية . فلو جعلتَ أنت عيارا دون ذلك العيار ازدادت الرعية به مرفقا ، ومضت لك به السنة الصالحة" . فضرب [معاوية] السود الناقصة من ستة دوانيق ، تكون خمسة عشر قيراطا غير حبة أو حبتين . وضرب منها زيادٌ ، وجعل وزن عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وكتب عليها ...[(٤)] ؛ فكانت تجرى مجرى الدراهم . وضرب معاوية أيضاً دنانير عليها تمثاله متقلِّداً سيفاً ، فوقع منها دينار ردىء فى يد شيخ من الجند ، فجاء به معاويةَ ورماه ، ثم قال : "يا معاوية ! إنا وجدنا ضربك شرّ ضرب" ،

---

(١) يلاحظ أن المقريزى عبر خلافة على بن أبى طالب ، ولم يذكر ما لعله أحدث من تغيير فى الدراهم مدة خلافته القصيرة ؛ على أنه يوجد فى (Sauvaire : Op. Cit. II. P. 189) ذكر لدراهم "علوية" ، وكانت من معاملة اليمن .

(٢) القفيز مكيال قديم للحبوب ، وسعته ما يقرب من ربع أردب ، وهو أيضا مقياس للأرض ، وقدره مائة وأربعة وأربعون ذراعا ، والمعنى الأول هو المقصود هنا . انظر (Enc. Isl. Art. Kafīz) ، و (De Sacy : Op. Cit. P. 18) ، والماوردى (الأحكام السلطانية ، ص ١٤٩) .

(٣) كذا فى ك (٣٨ ا) فقط ، وهو فى و "الدرية" ، وفى م (٣١ ا) كذلك بنقط ناقص .

(٤) بياض فى و ، يسع كلمة واحدة ، لعلها "زياد" .

فقال له معاوية : " لأحرمنّك عطاك ، ولأكسونّك القطيفة[1] " .

فلما قام عبد الله بن الزبير رضى الله عنه[2] بمكة ضرب دراهم مُدَوّرة ، فكان أول من ضرب الدراهم المستديرة ؛ وإنما كانت قبل ذلك ما ضُرب منها فإنه ممسوح غليظ قصير ، فدوّرها عبد الله ونقش بأحد الوجهين " محمد رسول الله " ، وبالآخر " أمرَ الله بالوفاء والعدل " . وضرب أخوه مصعب بن الزبير دراهم بالعراق ، وجعل لكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وأعطاها الناس فى العطاء ، حتى قدم الحجاج بن يوسف الثقفى العراق من قبل عبد الله بن مروان ، فقال : " ما ينبغى أن نترك من سنة المنافق شيئاً " ، فغيّرها .

فلما استوثق الأمر لعبد الملك [بن مروان] ، بعد مقتل [عبد الله] ومصعب ابنى الزبير بن العوّام ، فَحَصَ عن النقود والأوزان والمكاييل ، وضَرَب الدنانير والدراهم ، فى سنة ست وسبعين من الهجرة . وسبب ذلك أنه (١٧ ا) كتب فى صدر كتبه إلى الروم " قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ " ، وذكر النبى صلى الله عليه وسلم مع التاريخ . فكتب إليه ملك الروم[3] : " إنكم قد أحدثتم كذا وكذا فاتركوه ، وإلا أتاكم فى دنانيرنا مِنْ ذِكْر نبيّكم ما تكرهون " . فعظم ذلك عليه ، وكلّم خالد بن يزيد بن معاوية ، فأشار عليه أن يترك دنانير الروم ، وينهى عن المعاملة بها ، ويضرب للناس دراهم [ودنانير[4]] فيها ذكر [الله] . فضرب

---

(١) لعل معنى القطيفة هنا جل البعير (Couverture de chame au) . انظر (Dozy . Supp. Dict. Ar.)

(٢) فى و " عنهما " .

(٣) يقصد المقريزى بالروم هنا الدولة البيزنطية ، وكان إمبراطورها تلك السنة ، وهى توافق سنة ٦٩٥م ، جستنيان الثانى (Justinian II) . انظر (Camb. Med. Hist. Vol. 2. P. 457) .

(٤) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣١ ب) .

الدينار والدرهم ، فجعل وزن الدينار اثنين وعشرين قيراطا سوى [حبة بالشامى[1] ، وجعل وزنَ الدرهم خمسة عشر قيراطا سواء] ، والقيراط أربع حبات ، وكل دانق قيراطين ونصف . وكتب إلى الحجاج بالعراق أن اضْرِبْها قِبَلك ، فضرب الحجاج الدراهم ، ونقش فيها : "قلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ" ، ونهى أن يضرب أحد[2] غيره . فضرب سُمَيْر[3] اليهودى دراهم ، فأخذه ليقتله ، فقال له : "عِيار درهمى أجود من [عيار] دراهمك ، فَلِمَ تقتلنى ؟" ؛ فأبى إلا قتله . فوضع [سمير] للناس صنج الأوزان ليتركه ، فلم يفعل . وكان الناس لا يعرفون الوزن ، إنما يزنون [الدراهم] بعضها ببعض ، فلما وضع سمير الصنج كفّ بعضهم عن بعض . فقدمت تلك الدراهم مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلّم ، و [بها] بقية من الصحابة ، فلم ينكروا منها سوى نقشها ، فإن فيه صورة ؛ وكان سعيد[4] بن المسيّب يبيع بها ويشترى ، ولا يعيب من أمرها شيئاً . فجعل عبد الملك الذهب الذى ضربه على المثقال الشامى ، وهى الميالة[5] الوازنة زيادة المائة دينارين .

ويقال[6] فى سبب ضرب عبد الملك الدنانير والدراهم كذلك أن خالد بن يزيد بن معاوية بن أبى سفيان قال له : "يا أمير المؤمنين ! إن العلماء من أهل

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣١ ب) .

(٢) فى و "احدا" .

(٣) ذكر (De Sacy : Op. Cit. P. 22) أن سميرا هـذا من أهل بلدة تيما من بلاد العرب ، قرب حدود الشام ، وأن الخليفة عبد الملك بن مروان كان قد كلفه بضرب الدراهم ، وأن تلك الدراهم عرفت باسم السميرية . انظر ايضا ما يلى ، ص ٥٥ ، سطر ٣ .

(٤) كان سعيد بن المسيب من كبار التابعين وفقهائهم ، وقد توفى سنة ٩٤ هـ . (أبو الفداء : المختصر فى أخبار البشر ، ج ١ ، ص ٢١٠) .

(٥) كذا فى جميع النسخ المتداولة هنا ، وقد ترجم (De Sacy : Op. Cit. P. 21) هذا اللفظ إلى (trébucant) ، أى وافية الوزن .

(٦) يوجد قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة فى و ، الكلمة الآتية : "مهمة" .

الكتاب الأول يذكرون أنهم يجدون فى كتبهم أن أطول الخلفاء عمراً من قدّس الله فى الدرهم ، فعزم على ذلك ، ووضع السّكة[1] الإسلامية . وكان[2] الذى ضرب إذ ذاك الدراهم رجلٌ من يهود يقال له سُمَيْر ، فنسبت الدراهم إليه ، وقيل لها الدراهم السميرية . وبعث عبد الملك بالسكة إلى الحجاج بالعراق ، فسيَّرها الحجاج إلى الآفاق لتضرب الدراهم بها ؛ وتقدَّم إلى الأمصار كلها أن يُكتب إليه منها كل شهر بما يجتمع قبلهم من المال كى يحصيه عندهم ، وأن تُضرب الدراهم (١٧ ب) بالآفاق على السكة الإسلامية ، وتحمل إليه أولا فأولا . وقدَّر فى كل مائة درهم درهما عن الحطب وأجرة الضرّاب ، ونَقَش [على أحد] وجهى الدرهم "قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ" ، وعلى الآخر "لا إله إلا الله" ، وطوّق الدرهم من وجهيه بطوق ، وكتب فى الطوق الواحد "ضرب هذا الدرهم بمدينة كذا" ، وفى الطوق الآخر "مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ" .

ونقل الثقات أن الذى دعا عبد الملك إلى ما صَنَع من ذلك أن الدراهم كانت على وجه الدهر سوداء وافية وطبرية عتقا ، فلما نظر عبد الملك فى أمور الأمة قال إن هذه الدراهم تبقى مع الدهر ، وقد جاء فى الزكاة أن فى كل مائتين — أو فى[3] كل خمس أواقٍ — خمسة دراهم ، وأشفق إن جعلها[4] كلها على

(١) عرف الماوردى (الأحكام السلطانية ، ص ١٤٩) السكة بأنها "الحديدة التى يطبع عليها الدراهم ، ولذلك سميت الدراهم المضروبة سكة" . وقد شرح المقريزى أيضا (كتاب الأوزان والأكيال الشرعية — Tychsen — ، ص ٨٦) لفظ السكة بأن "الدينار والدرهم المضروبين ، سمى كل منهما سكة لأنه طبع بالحديدة المعلمة ، ويقال لها السكة ، وكل مسمار عند العرب سكة" .

(٢) فى و "وكان الرجل الذى ضرب اذ ذاك الدراهم رحل" .

(٣) فى جميع النسخ المتداولة هنا "وفى" ، وقد عدلت بالصيغة التى بالمتن زيادة فى التوضيح .

(٤) فى و "يجعلها" ، والرسم المثبت هنا من م (٣١ أ) .

مثال السود العظام مائتين عددا يكون ذلك بخسا[1] للزكاة ، و إن عملها كلها مثال الطبرية — و يحمل المعنى على أنها إذا بلغت مائتين عددا وجبت الزكاة فيها — كان فى ذلك حيف وشطط على ربّ المال . فاتخذ [عبد الملك منزلة بين] منزلتين فيها كمال الزكاة ، من غير بخس ولا إضرار بالناس ، مع موافقة ما سنّه رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده من ذلك .

وكان المسلمون قبل عبد الملك — و إلى أن صَنَع ما ذُكِر — يؤدون زكاة أموالهم شطرين من الكبار[2] والصغار . فلما اجتمع الناس مع عبد الملك على ما عزم عليه من ذلك عَمَد إلى درهم واف فوزنه فإذا هو ثمانية دوانيق ، و إلى الدرهم من الصغار فإذا به يزن أربعة دوانيق ، فجمعهما معا وجعل زيادة الأكبر على نقص الأصغر ، وجعلهما درهمين متساويين ، زنة كل منهما ستة دوانيق سواء . واعتبر المثقال أيضا ، فإذا هو مابرح فى آباد الدهر موفيا محدودا ، كل عشرة من الدراهم التى زنة الواحد منها ستة دوانيق تكون سبعة مثاقيل سواء ، فأقرّ ذلك وأمضاه ، ولم يعرض لتغييره .

وكان فيما عمل عبد الملك من الدراهم ثلاث فضائل : إحداها أن كل سبعة مثاقيل زنة عشرة دراهم ؛ وثانيها أنه عدّل بين كبارها وصغارها حتى اعتدلت ، (ص ١٨ ا) وصار الدرهم ستة دوانيق ؛ وثالثها أنه موافق لما سنّه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى فريضة الزكاة بغير وكْسٍ ولا اشتطاط . فمضت بذلك السنّة ، واجتمعت عليه الأمّة ، وضُبط هذا الدرهم الشرعى المجمع عليه أنه كما مرّ زنة العشرة [دراهم] سبعة مثاقيل ، وزنة الدرهم منها خمسون حبة وخمسا حبة

(١) فى و "بخس" ، وفى م (٣١ ب) "بخمس" .
(٢) المقصود بعبارة "الكبار والصغار" هنا الدراهم الوافية وغير الوافية . انظر ما يلى .

من الشعير الذى وصف آنفا ؛ ويقال له درهم الكيل : فإن الرطل الشرعى منه يتركبّ ، ومن الرطل يتركبّ المدّ ، ومن المدّ يتركب الصاع . وإنما جعلت العشرة من الدراهم الفضة بوزن سبعة مثاقيل من الذهب ، لأن الذهب أوزنُ من الفضة وأثقل ، وكأنهم جرّبوا حبة من الفضة ، ومثلها من الذهب ، ووزنوهما فكانت زنة الذهب أزيْد من زنة الفضة بقدر ثلاثة أسباع الدرهم ، [فلذلك جعلوا كل عشرة دراهم[1] بوزن سبعة مثاقيل ، لأن ثلاثة أسباع الدرهم] إذا أضيفت عليه بلغت مثقالا ، والمثقال إذا نقص منه ثلاثة أعشاره بقى درهما ، وكل عشرة مثاقيل تزن أربعة عشر درهما وسبعى درهم . وقيل إن واضع الأوزان جعل الدرهم ستين حبة ، لكنه قال كل عشرة دراهم تعدل زنة سبعة مثاقيل ، فيكون على ذلك زنة الحبة سبعين حبة من [حبّ] الخردل ، ومنها رُكِّب الدرهم فما فوقه إلى الألف ، كما تقدّم فى المثقال .

وضرب الحجاج الدراهم البيض[2] ، ونقش عليها " قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ " ، فقال القراء : " قاتله الله ! أىّ شىء صنع للناس ؟ الآن يأخذه الجنب والحائض " ؛ وكانت الدراهم قبل ذلك منقوشة بالفارسية . فكره ناس من القراء مسّها[3] وهُمْ على غير طهارة ، فقيل لها المكروهة ، وصارت سِمَة لها وعلامة عليها . ولقد سُئل مالك رضى الله عنه عن تغيير كتابة الدنانير والدراهم ، لِما فيها من كتاب الله تعالى ، فقال : " أول ما ضُربت على عهد عبد الملك بن مروان والناس متوافرون ، فما أنكر أحد

---

(١) ما بين الحاصرتين وارد فى م فقط (٣٢ ب) .

(٢) المقصود بالدراهم البيض ما كان منها نقيا وافى الوزن ، وكان الحجاج بن يوسف أول من ضربها ، ويسمى الدينار النقى باسم الدينار الأبيض أيضا . راجع (Sauvaire : Op. Cit. II. PP. 121-122, 156, 227-229)

(٣) الضمير عائد على الدراهم البيض .

ذلك ، وما رأيت أهل العلم أنكروه . ولقد بلغنى أن ابن سيرين كان يكره أن يبيع بها ويشترى ، وما زال أمر الناس كذلك ، ولم أر أحداً منع ذلك هاهنا " . (ص ١٨ ب) . وقيل لعبد الملك[١] رحمه الله تعالى : "هذه الدراهم البيض فيها كتاب الله ، يقلبها اليهودى والنصرانى والجنب والحائض ، فإن رأيت أن تأمر بمحوها" ، فقال : "أردتُ أن تحتجَّ علينا الأمم أننا غيَّرنا توحيد ربنا واسم نبينا" ؛ ومات عبد الملك بن مروان والأمر على ما تقدّم . وخلفه ابنه الوليد ، ثم سليمان بن عبد الملك ، [ثم عمر[٢] بن عبد العزيز] .

فلما استخلف يزيد بن عبد الملك[٣] ضرب الهُبَيْرِيّة عمرُ بن هبيرة بالعراق على عيار ستة دوانيق ، فكان أول من شدّد فى أمر الوزن ، وخلّص الفضة أبلغ [من] تخليص مَنْ قبله . فلما قام هشام بن عبد الملك ، وكان جموعاً للمال ، أمر خالد بن عبد الله القسرى فى سنة ست ومائة من الهجرة أن يصيّر العيار إلى وزن سبعة ، وأن يُبطل السكك من كل بلد إلا واسط ؛ فَضَرب الدراهم بواسط ، وكبَّر السكة ، فكان خالد فى تخليص الفضة أشدّ ممن قبله ، فضربت الدراهم على السكة الخالدية ، حتى عزل خالد فى سنة عشرين [ومائة[٤]] . وتولى يوسف بن عمر الثقفى ، فأفرط فى الشدّة بحيث امتحن يوماً العيار فوجد درهما ينقص حبة ، فضرب كل صانع ألف سوط ؛ وكانوا مائة صانع ، فضرب فى حبة مائة ألف سوط .

---

(١) فى و "لعمر بن عبد العزيز" ، وهو خطأ واضح يبرهنه ما يلى بهذه الصفحة (سطر ٧) ، والاسم المثبت هنا من م (٣٢ ب) .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٢ ب) ، وهو فى ك أيضاً (٤٠ ا) .

(٣) فى و "يزيد بن عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز" . انظر (Muir : The Caliphate. P. 374) .

(٤) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٣ ا) .

وصغّر [يوسف] السكة ، وأجراها على وزن سبعة ، وضربها بواسط وحدها حتى قتل الوليد ابن يزيد فى سنة ست وعشرين ومائة . فلما استخلف مروان بن محمد الحمار — آخر خلفاء بنى أمية — ضرب الدراهم بالجزيرة على السكة بحرّان حتى قتل . وكانت الهبيرية ، والخالدية ، واليوسفية ، أجود نقود بنى أمية .

وكانت دولة بنى العباس ، فضرب السفاح الدراهم بالأنبار(١) ، وعملها على نقش الدنانير ، فكتب عليها السكّة العباسية ، وقطع منها ، ونَقَصها حبة ، ثم نقصها حبتين . فلما قام أبو جعفر المنصور نقصها ثلاث حبات ، وسميت تلك الدراهم ثلاثة أرباع قيراط ، لأن القيراط أربع حبات ، وكانت الدراهم كذلك . وحدثت الهاشمية(٢) على المثقال البصرى (ص ١١٩) ، وكانت تُقطع على المثاقيل الميالة الوازنة التامة ، فأقامت الهاشمية على المثاقيل ، والعتق على نقصان ثلاثة أرباع قيراط مدة المنصور ، وإلى سنة ثمان وخمسين ومائة . فضرب المهدى فيها سكّة مدوّرة فيها نقط ؛ ولم يكن لموسى الهادى بن المهدى سكّة تُعرف . وتمادى الأمر على ذلك إلى شهر رجب سنة ثمان وسبعين ومائة ، فصار نقصانها قيراطا غير ربع حبة . فلما صيّر الرشيد السكك إلى جعفر بن يحيى بن خالد البرمكى ، كتب اسمه بمدينة السلام ، وبالمحمدية(٣) من الرّى ، على الدنانير والدراهم ؛ وضَرَب دنانير [زنة]

---

(١) كانت الأنبار مقر الخلافة العباسية إبان قيامها سنة ١٣٢ هـ (٧٥٠ م) ، فسكنها السفاح مدة خلافته ، واستقر بها بعده أبو جعفر المنصور حتى بدأ فى تأسيس بغداد سنة ١٣٥ هـ (٧٦٢ م) ، وهذا يفسر سبب ضرب الدراهم بها . انظر ياقوت (معجم البلدان ، ج ١ ، ص ٣٦٧ ؛ ج ٣ ، ص ٩٢٥) ، وكذلك (Enc. Isl. Art. Anbār) .

(٢) الهاشمية نسبة إلى بنى هاشم ، والمقصود بذلك نقود الخلفاء العباسيين . انظر (Sauvaire : Op. Cit. II. P. 244) .

(٣) سميت دراهم الرى بهذا الاسم نسبة إلى محمد بن عطا (عتاب) الكندى ، والى الرى من بلاد الهيطل (أى بلاد ما وراء النهر) ، فى عهد الخليفة هارون الرشيد ، وقد =

كل دينار [منها] مائة مثقال ، كان يفرّقها على الناس فى النيروز والمهرجان ، وكتب عليها :

وأصفرُ من ضرب دار الملوك يلوح على وجهـــه جعفرا
يَزِيد على مائةٍ واحـــدا إذا ناله معسرٌ أيسرا

وكان لبنى العباس دنانير الخريطة[١] ، وهى مائة دينار فيها مائتان ، مكتوب على كل دينار " ضَرْبُ الحَسَنِيّ لخريطة أمير المؤمنين " . قلتُ وهذه الدنانير هى التى يُنْعِم منهــا [أمير المؤمنين] على المغنّين ونحوهم ، ومعنى الحسنى القصر الحسنى الذى هو الآن بمدينــة بغداد ، وعمّره الحسن بن سهل . وصُيِّر نقصان الدراهم قيراطا غير حبّة ، واستمرّ الأمر كذلك إلى شهر رمضان سنة أربع وثمانين ومائة ، [فصار النقص أربعة قراريط وحبة[٢] ونصف حبة] ، وصارت لا تجوز إلا فى المجموعة أو بما فيها ، و بطلت .

فلما قَتل الرشيدُ جعفرَ بن يحيى ، [وتولّى الوزارة الفضل بن الربيع] ، صيَّر السكة إلى السِّنْدى [بن شاهق[٣]] ، فضرب الدراهم على مقدار الدنانير ، وسبيل الدنانير فى سائر ما تقدّم ذكره سبيل الدراهم ؛ فكان خلاص السندى

= عرفت بتلك التسمية أيضاً دراهم فرغانة والصغد وكشك ونسف وأشروسنة وسمرقند . وكان لمحمد بن عطا أخوان ، وكلاهما من ولاة الأعمال زمن الرشيد ، وقد ضرب كل منهما دراهم إقليمه باسمه ؛ فكان غطريف بن عطا واليا على خراسان ، وإليه نسبت الدراهم الغطريفية ببخارى ؛ وكان مصيب بن عطا واليا على الشاش وخجندة ، وإليــه نسبت الدراهم المصيبية . انظر (Sauvaire : Op. Cit. PP. 191 - 192, 217-218) .

(١) يظهر أن المقصود بالخريطة هنا الخزانة الخليفية ، ففى (Dozy : Supp. Dict. Ar.) صاحب الخريطة بمعنى صاحب بيت المال .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (١٣٤) .

(٣) أضيف ما بين الحاصرتين من (De Sacy : Op. P. 29.N.2) .

جيداً أشدّ الناس خلاصاً للذهب والفضة . وفى شهر رجب سنة إحدى وتسعين ومائة نقصت الدنانير الهاشمية نصف حبة ، وما زال الأمر فى ذلك كله عصراً يجوز [فيه الدينار][1] جواز المثاقيل . ثم رُدّت [المثاقيل[2]] إلى وزنها ، حتى كانت أيام الأمير محمد بن هارون الرشيد ، فصيَّر دور الضرب إلى العباس بن الفضل بن الربيع ، فنقش (ص ١٩ ب) فى السكة بأعلى السطور "ربى الله" ، وبأسفلها "العباس بن الفضل" . فلما قُتل الأمين ، واجتمع الناس على عبد الله المأمون ، لم يجد أحداً ينقش الدراهم ، فنقشت بالخراط كما تنقش الخواتيم .

وكان الناس فى أول الإسلام إنما يزنون بالشواهين[3] ، فلما ولى عبد الله بن عامر البصرة ، سنة [تسع وعشرين للهجرة][4] ، وضع فى الميزان لسانا ؛ وهو أول من صنع لسانا للميزان . ولم يزل الأمر فى النقود على ما تقدّم[5] عامة أيام المأمون حتى مات ، ثم قام من بعده أبو إسحاق المعتصم ، ثم الواثق ، ثم المتوكل ، إلى أن قتله الأتراك وشَرِكوا بنى العباس فى الأمور . وتفنّنت[6] الدولة فى الترف ، وتقلّص نور الهداية ، وتبدّلت أوضاع الشريعة ورسوم الدين ، وأحدثوا وابتدعوا ما لم يأذن الله [به] ، فكان من ذلك غشّ الدراهم . ويقال إن أول من غَشّ الدراهم وضربها مغشوشة زُيُوفا عبيد الله بن زياد ، حين فرّ من البصرة سنة أربع

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين بعد مراجعة (De Sacy : Op. Cit. P. 30) .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من ك (٤١ أ) .

(٣) انظر ص ٥١ ، سطر ٢ .

(٤) أضيف مابين الحاصرتين من الطبرى (تاريخ الرسل والملوك — De Goeje ، ج ٥ ، ص ٢٨٢٨)

(٥) فى و "مابعد عامة ايام المامون حتى مات" ، والصيغة المثبتة هنا من م (٣٤ أ) .

(٦) فى و "تفقلت" ، والرسم المثبت هنا من م (٣٤ أ) .

وستين من الهجرة ؛ ثم فشت فى الأمصار أيام دول العجم الدراهم الزيوف[1] ، واختلفت آراؤهم بالعراق فيها . ولم ينضبط حتى الآن أمرها ، وأرجو أن يوفقنى الله على تفصيل ذلك ، [إن شاء الله تعالى] [2] .

* * *

فصـــــلٌ

وأما مصر من بين الأمصار فما برح نقدُها المنسوب إلى قِيَم الأعمالِ وأثمان المبيعات الذهبَ خاصة ، كلّ سائر دولها جاهلية و إسلاما . يشهد لذلك بالصحة أنّ مبلغ خراج مصر فى قديم الدهر وحديثه إنما هو الذهب ، كما ستقف إن شاء الله تعالى على تفصيله ، فيما أنا عازم عليه من إفراد تأليف يحتوى على عامة أحوال خراج مصر ، منذ مُصِّرت وعُرفت [أخبارها] ، وإلى هذا الزمن الحاضر[3] .

وكفى من الدلالة على صحة ما تقدم حديث أبى هريرة رضى الله [عنه] قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " مَنَعَت العراق درهمها وقفيزها ، [ومنعت

---

(١) كانت تلك الدراهم أحد الأنواع المقبولة فى المعاملات ، وقد ذكر (Sauvaire : Op. Cit. PP. 102-104) أن الدراهم كانت فى عصر من العصور الإسلامية أربعة أنواع ، وهى : الجيدة ومعدنها فضــة خالصة ؛ والزيوف وهى الفضة المخلوطة ، وكانت تقبــل بقيمتها فى المعاملات التجارية فقط ، ولا تقبلها الحـكومة فى معاملاتها وجباياتها ألبتــة ؛ والنبهرجة — ولعل صحتها المبهرجة — وهى التى لم تضرب بدار الضرب ، وكانت غير مقبولة فى معاملات الأفراد والحـكومات ؛ والستوقة ، وهى التى كانت تصنع من نحاس مغطى بطبقة من الفضة ، ولم تكن معتبرة فى الدراهم الشرعية .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٤ ب) ، وهو فى ك أيضاً (٤١ ب) .

(٣) لا يوجد بين المعروف من مؤلفات المقريزى كتاب خاص بموضوع خراج مصر ؛ على أن كتابه المواعظ والاعتبار (ج ١ ، ص ٧٥ — ٧٩) يشمل مقالتين ضافيتين فى هذا الموضوع ، وهما المقصودتان بهذه الإشارة . انظر المقريزى (شذور العقود — Tychsen — ، ص ٢٨) .

الشام مُدَّها ودينارها[1]] ، ومنعت مصر أردبها ودينارها" ، أخرجه مسلم وأبو داود . فذكر صلى الله عليه وسلم كلّ بلد وما يختصّ به من كيل ونقد ، وأشار إلى أن نقد مصر الذهب . وكان فى هذا الحديث ما يشهد بصحة فعل عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ، (ص ٢٠ ا) [فإنه] لما افتتح العراق فى سنة ست عشرة من الهجرة بعث عثمان بن حنيف ، ففرض على أرض السواد على كل جَرِيب من الكرم عشرة دراهم ، و [على] كل جريب [من] النخل ثمانية دراهم ، وعلى جريب القصب والشجر ستة دراهم ، وعلى جريب[2] البُرّ أربعة دراهم ، وعلى جريب الشعير درهمين ؛ وكتب بذلك إلى عمر [بن الخطاب] رضى الله عنه ، [فارتضاه[3]] .

ولما فُتحت مصر فى سنة عشرين على الصحيح فَرَض[4] عمرو بن العاص على جميع مَنْ بها من القبط دينارين دينارين ، فجبيت أول عام اثنا عشر ألف ألف دينار ، وقيل جُبيت ستة عشر ألف ألف دينار ؛ وضُربت الجزية على كل عِلج من علوج مصر الذين أُقروا لعمارة الأرض أربعة دنانير فى كل سنة ، سوى خراج الأرض ؛ فأقرّ ذلك عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه . وأما أهل السواد فإن عمر رضى الله عنه أقرّهم على منزلة أهل الذمّة ، وفرض على كل عِلج منهم أربعين درهما ، فجبيت مائة ألف ألف وسبعة وثمانين ألف ألف درهم ، [وقيل مائة ألف[5] ألف وستون ألف درهم] ؛ وما زال خراج

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٤ ب) ، وهو وارد فى ك أيضاً (٤١ ب) .
(٢) قبالة هذه العبارة ، بهامش الصفحة فى و ، الجملة الآتية : "الجريب عشر قصبات والقصبة ستة اذرع ، والقفيز عشر الجريب ، من [كتاب] تحرير الأحكام لابن جماعة" .
(٣) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٤ ب) ، وهو فى ك أيضاً (٤٢ ا) .
(٤) فى و "ففرض" .
(٥) ما بين الحاصرتين وارد فى ك فقط (٤٢ ا) .

السواد دراهم . ولولا خوف الإطالة لسردتُ الأخبار التى توضّح أن معاملة مصر ما زالت بالذهب فقط ما يقوم [منه] سفرٌ ضخم ، وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ .

وأما الفضة فكانت بمصر تُتخذ حليًا وأوانى ، وقد يُضرب منها الشىء للمعاملات التى يُحتاج إليها فى اليوم لنفقات البيوت . وأول ما رأيت للدراهم ذكرا بمصر فى أيام الحاكم بأمر الله أحد خلايف الفاطميين ؛ قال الأمير المختار عز[1] الملك محمد بن عبيد الله بن أحمد المسبحى عفى الله عنه فى تاريخه الكبير : "وفى شهر ربيع الأول ، يعنى من سنة سبع وتسعين وثلاثمائة ، تزايد أمر الدراهم القطع[2] والمزايدة ، فبيعت أربعة وثلاثون درهما بدينار . ونزع[3] السعر ، واضطربت أمور الناس ؛ فرُفعت الدراهم ، وأنزل بعشرين صندوقا من بيت المال فيها دراهم جُدُد ، ففُرِّقت فى الصيارف ؛ وقرئ سجلٌ برفعها وألا يتعامل بها ، وأُنظار من فى يده شىء منها ثلاثة أيام ، وأن يورَّد جميع ما تحصّل منها إلى دار الضرب .

---

(٢) فى و "ن" ، والرسم المثبت هنا من م (٣٥ أ) . والمسبحى من المؤرخين المكثرين فى العهد الفاطمى ، وقد توفى سنة ٤٢٠ هـ (١٠٢٩ م) . ويقال إن مؤلفاته بلغت ثلاثين كتاباً ، وإن كتابه المشار إليه هنا يقع فى ست وعشرين ألف صفحة ، وإنه لم يعد لهذه الكتب وجود ، ما عدا الجزء الأربعين من كتابه التاريخ الكبير بمكتبة الإسكوريال بإسبانيا ، وما عدا اقتباسات مبعثرة فى كتب المؤرخين كابن منجب ، وابن ميسر ، وابن خلكان ، والمقريزى . راجع حسن إبراهيم حسن (الفاطميون فى مصر ، ص ٨) .

(٣) تقدمت الإشارة إلى هذين النوعين من الدراهم فى ص ١٤ — ١٥ هنا ، وقد تناولهما (Sauvaire : Op. Cit. II. PP. 164, 193-194, 204-206, 276) بما يوضح قيمة كل منهما فى النقود الإسلامية ، وخلاصته أن الدراهم القطع — أو المقطعة — كانت كمدلولها اللفظى دراهم غير كاملة ، لذهاب جزء منها بسبب القطع . وكانت تلك الدراهم تقبل فى معاملات الأفراد حسب الوزن ، غير أن الحكومات كانت ترفض التعامل بها دائما ، وتسميها الدراهم الفلة . أما الدراهم المزايدة — وصحتها الزايدة — فهى التى كانت تزيد عن الدراهم الجيدة فى الحجم ، وليس فى الوزن .

(٣) فى و "وزع" ، والرسم المثبت هنا من م (٣٥ أ) .

فاضطربت الناس ، وبلغت [الدراهم[1] القطع والمزايدة] أربعة دراهم بدرهم [من الجدد] ؛ وتقرّر أمر الدراهم الجدد على ثمانيــة عشر درهما بدينار . ثم اشتهر فى كتب (ص ٢٠ ب) الأخبار [أن الفضة صارت تُضرب نقودا بمصر ، وأنها سُمّيت] بين الدراهم [باسم] المسودة ، وبهـا كانت معاملة أهل مصر والقاهرة والإسكندرية ، [وتُعرف بنقد[3] مصر . وأدركتُ الإسكندرية] وأهلها لا يتعاملون إلا بهـا ، ويسمّونها الورِق . واختلفت آراء خلفاء مصر وملوكها فى مقدار الدرهم اختلافا لم ينضبط إلى الآن[4] ".

وحقيقة الدراهم السود النحاس فيه اليسير[5] من الفضة ، ولم تزل المعاملة بها حتى استولت دولة بنى أيوب على مملـكتى مصر والشام ، وتملّك منهم محمد الكامل بن العادل . فى ذى القعدة من سنة ثنتين وعشرين وستمائة أمَرَ [الكامل] بضرب دراهم مستديرة ، وتقدّم ألا يتعامل الناس بالدراهم المصرية العتق ، وهى التى يدعونها أهل مصر الورق . فهجر الناس [الدراهم] الورق ، وتركوا التعامل بها ، إذ الرعية على دين راعيها . وكانت الدراهم الكاملية — وهى التى أدركنا الناس

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين مما تقدّم . انظر ص ١٥ (سطر ٨) .

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين لتكميل العبارة .

(٣) انفردت م (٣٥ أ) بالعبارة الواردة هنا بين الحاصرتين ، من دون النسختين الأخريين و ، ك .

(٤) لم يُشِـر المقريزى إلى نهاية اقتباسه من المسبحى ، على أنه من المعقول أن يكون آخره حيث الإشارة إلى ذلك بالمتن ، إذ توفى المسبحى سنة ٤٢٠ هـ (١٠٢٩ م) .

(٥) فى و "ايسر من الفضة" ، والرسم المثبت هنا من م (٣٠ أ) ، وكذلك ك (٤٢ ب) ، وهو معدّل لجوهر المعنى تماما ، على أنه هو الصحيح ، إذ الدراهم النقرة — وليست السوداء — هى التى كانت تغلب فيها نسبة الفضة على النحاس فى معظم العصور . انظر القلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤٣ ، ٤٦٦ — ٤٦٧) .

يتعاملون بها — ثلثيها فضة والثلث نحاس ، يضاف على المائة من الفضة الخالصة خمسون درهما من النحاس .

وراجت هذه الدراهم فى بقية دولة بنى أيوب ، ثم فى أيام مواليهم الأتراك بمصر والشام رواجا حتى قلّ الذهب بالنسبة إليها ، وصارت المبيعات الجليلة تُباع وتقوّم بها ، وإليها تنسب عامة أثمان المبيعات وقيم الأعمال ، وبها يؤخذ خراج الأرضين وأجرة المساكن وغير ذلك . و[كان] الدرهم ثمانية عشرة خروبة ، [و] الخروبة ثلاث قمحات ، والمثقال أربع وعشرون خروبة . والصنجة تتفاوت بمصر والشام ، فتنقص كل مائة مثقال شامى مثقالا وربعا بمصر ، وكذلك الدراهم .

وأما الفلوس فإنه لما كان فى المبيعات محقَّرات تقلّ عن أن تباع بدرهم أو جزء منه ، احتاج الناس من أجل ذلك فى القديم والحديث من الزمان إلى شىء سوى نقدى الذهب والفضة يكون بإزاء تلك المحقَّرات ، لم يُسَمّ أبدا على وجه الدهر ساعة من نهار فيما عُرف من أخبار الخليقة نقدا ، لا ولا أُقيم قط بمنزلة أحد النقدين . واختلفت مذاهب البشر وآراؤهم فيما يجعلونه بإزاء تلك المحقّرات ، فلم يزل بمصر والشام (١٢١) وعراق العرب والعجم وفارس والروم فى أول الدهر وآخره ملوك هذه الأقاليم ، لعظمتهم وشدة بأسهم ونصرة ملكهم ، وكثرة شأوهم وخُنزوانة سلطانهم ، يجعلون بإزاء هذه المحقرات نحاسا يضربون اليسير منه قطعا صغارا تسميها العرب فلوسا[١] لشراء ذلك ، ولا يكاد يوجد من

(١) ليس لفظ الفلوس — والمفرد فلس — عربى الأصل ، بل هو لفظ يونانى معرب ، وقد أخذته اليونانية قبلا من اللفظ اللاتينى (follis) ، ومعناه كيس النقود ؛ ويقال مثل ذلك بصدد لفظ الدرهم ، فقد أخذه العرب من لفظ (diram) فى الفارسية ، وهو يونانى الأصل ؛ وكذلك لفظ الدينار ، وأصله (denarius) فى اللاتينية . انظر (Enc. Isl. Arts. Fals, Dirham, Dinār) .

هذه الفلوس إلا النزر اليسير ، مع أنهـا لم تقم أبدا فى هذه الأقاليم بمنزلة أحد النقدين قط . وكان سبب ضربها بمصر فى أيام الكامل الأيوبى — بعـد أن لم تكن — أن امرأة تعرّضت لخطيب الجامع بمصر ، وهو إذ ذاك أبو الطاهر المحلى ، تستفتيه : "أيحل شرب الماء أم لا ؟" فقال : "يا أمة الله ! وما يمنع من شرب الماء ؟" فقالت : "إن السلطان ضرب هذه الدراهم ، وإنى أشترى القربة بنصف درهم منها ومعى درهم ، فيردّ [السقّاء] علىّ نصف درهم وَرِقا ، فكأنى اشتريت منه ماء ونصف درهم بدرهم" . فأنـكر [أبو الطاهر] ذلك ، واجتمع بالسلطان وتكلّم معه فى ذلك ، فأمر بضرب الفلوس .

ولقد كان ببغداد ، التى أربَت عمارتها على عامة الأمصار ، يُجْعل بإزاء غالب المبيعات عوضا منها الخبز . يوضّح ذلك ما علّقتُه من رسالة الشيخ الرئيس أبى القاسم بن أبى زيد إلى بعض إخوانه يخبره بأخبار البلاد التى سلـكها وما هى عليه ، وذلك عند سفره من مصر وحصوله ببغداد ، فى سنة بضع وأر بعمائة . قال بعـد صدر طويل : أما الخبز فيبرز عجينة على باب الدكان ، فيجتمع عليه عدد كثير من الذباب ، ثم يخبزونه فى تنانير قد أُحميت بالدخان ، و يبالغون فى تجفيف[1] الرغفان ، و يتعاملون به فى الأسواق ، و يقيمونه مقام الدرهم [فى الإنفاق] ، و ينتقدونه نقدا قد اصطلحوا عليه . وجعلوا لذلك قانونا يرجعون إليه : فيردّون المثلوم والمُـكَرّج[2] ، كما يردّ الدرهم الزائف والدينار المبهرج[3] ،

(١) فى و "تخفيف" ، والرسم المثبت هنا من م (٣٦ ا) .
(٢) المـكرج من الخبز هو الذى فسد وعلته خضرة . (محيط المحيط) .
(٣) جاء فى محيط المحيط ، أن "البهرج الباطل والردىء ، والدرهم الذى فضته ردية" ، فيكون الدينار المبهرج مثل ذلك . انظر أيضا ص ٦٢ ، (حاشـية ١) ، حيث ورد لفظ "النبهرج" للدلالة على نوع من النقود الرديئة .

ويشترون به أكثر المأكولات والمشمومات ، [ويدخلون[1] به الحمامات] ، ويأخذه النبّاذ والخمّار ، ولا يردّه البزّاز ولا العطار . وللرغيف السميذ على غيره صرف مقدّر ، وحساب عندهم معلوم محرّر ؛ ومع هذه العناية والاحتياط يباع كل ستين رغيفا بقيراط[2] . وكتبتُ من خط حافظ المغرب (ص ٢١ ب) محمد ابن سعيد فى كتابه الذى سماه "جنا النحل وحيا المحل" ما نصه : "فأخرج لى أحد هؤلاء التجار — يعنى[3] تجارا رآهم ببغداد لما رحل إليها — ورقة فيها خطوط بقلم الخطا[4] ، وذكر أنها من ورق التوت فيها لين ونعمة ، وأن هذه الورقة إذا احتاج إنسان فى خان بالق[5] من بلاد الصين لخمسة دراهم دفعها فيها ، وأنّ ملكها يختم لهم هذه الأوراق ، وينتفعُ بما يأخذ بدلا عنها ، انتهى[6] .

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٦ ا) .

(٢) القيراط هنا تقدمقداره جزء من عشرين من المثقال ، وهو من مستحدثات الخليفة عبد الملك بن مروان . انظر (Enc. Isl. Art. Ḳirāt) .

(٣) فى و "يعنى تجارهم ببغداد" ، والصيغة المثبتة هنا من م (٣٦ ب) .

(٤) الخطا بلاد المغول (Cathay) ، وهى الجزء الغربى من بلاد الصين ، وكانت عاصمتها جالق بالق ؛ ومن بلاد الخطا هذه كانت إغارات جنكز خان ومن وليه من خانات المغول . انظر القلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٤٨٣ — ٤٨٧ ، وكذلك Enc. Isl. Art. Kara Khitai)

(٥) فى و ، وكذلك ك (٤٣ ب) "اذا احتاج انسان بايع من بلاد الصين" ، والرسم المثبت هنا من م (٣٦ ب) ، حيث وردت "خان بالق" بالغين بدل القاف . هذا وكانت خان بالق عاصمة الصين ، وهى غير جالق بالق الواردة فى الحاشية السابقة . انظر القلقشندى (صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٤٧٩ — ٤٨٠) ؛ وكذلك (Enc. Isl. Art. Khan Baliḳ)

(٦) وصف ابن بطوطة فى كتاب رحلته المعروف (تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار — Defrémery — ج ٤ ، ص ٢٥٩ — ٢٦٠) هذا الورق وصفا دقيقا ، ونصه : "وأهل الصين لايتبايعون بدينار ولا درهم ، وجميع ما يتحصل ببلادهم من (ص٢٦٠) ذلك يسبكونه قطعا .... ، وإنما بيعهم وشراؤهم بقطع كاغد ، كل قطعة منها قدر الكف ، مطبوعة بطابع السلطان ، وتسمى الخمس والعشرون قطعة منها بالشت ، بباء موحدة وألف =

وأخبرنى مَنْ لا أتهم أنه شاهد فى بعض مدن إقليم الصعيد أهلها يتعاملون فى محقّرات المبيعات بالكودة[1] ، وتُسمى بمصر الودع ، كما يتعامل أهل مصر الآن بالفلوس . وأخبرنى ثقة أن ببعض بلاد الهند يُشترى الكثير من المأكل بالعفص والبلح . وأدركت أنا والناس [من] أهل ثغر إسكندرية وهم يجعلون فى مقابلة الخضرة والحوامض والبقول ونحو ذلك كِسَرَ الخبز ، ولشراء ما يراد منه ، ولم يزل ذلك إلى نحو السبعين والسبعمائة . وأدركنا ريفَ مصر وأهلُه يشترون الكثير من الحوائج والمأكولات ببعض الدجاج وبُنخال الدقيق ، وبردىء مشاق الكتان ، إلى آخر[2] هذه الحوادث . وكل هؤلاء إنما يتّخذون ما تقدّم ذكره لشراء الأمور الحقيرة فقط ، ولم يجعل أحد منهم شيئا من ذلك نقدا يُخزن ، ولا يشترى به شىء جليل ألبتة .

ولما ضُربت الفلوس كما مر[3] فى أيام الكامل تتابع[4] الملوك فى ضربها حتى كثرت فى الأيدى ، وما زالت العامة تتعنّت فيها لما يُداخلها من القِطَع المخالفة للقطع التى يأمر السلطان بالتعامل بها ، فتقدّم الولاة بصلاح ذلك .

= ولام مكسور وشين معجم مسكن وتاء معلوة ، وهو بمعنى الدينار عندنا . وإذا تمزقت تلك الكواغد فى يد إنسان حملها إلى دار كدار السكة عندنا ، فأخذ عوضها جددا ودفع تلك ، ولا يعطى على ذلك أجرة ولا سواها ، لأن الذين يتولون عملها لهم الأرزاق الجارية من قبل السلطان ، وقد وكل بتلك الدار أمير من كبار الأمراء . وإذا مضى الإنسان إلى السوق بدرهم فضة أو دينار يريد شراء شىء لم يؤخذ منه ، ولا يلتفت عليه حتى يصرفه بالبالشت ويشترى به ما أراد " . انظر أيضا (Gibb : Ibn Battuta, p. 369. N. 4) لشرح لفظ " بالشت " .

(١) عرّف المقريزى (شذور العقود — Tychsen — ، ص ٥٠) الكودة بأنها الودع الذى يستخرج من البحر .

(٢) فى و ، وكذلك ك (٤٣ ب) "ايسر" ، وفى م (٣٦ ب) "امس".

(٣) فى و " كما ترى " ، والصيغة المثبتة هنا من م (٣٦ ب) .

(٤) فى و "لم يتابع" ، والصيغة المثبتة هنا من م (٣٦ ب) .

وكانت الفلوس أولا تعدُّ فى الدرهم الكاملى ثمانية وأربعون فلسا ، ويُقسَّم الفلس أربع قِطع تُقام كل قطعة مقام فلس ، يُشترى بها ما يُشترى بالفلوس ؛ فيحصل بذلك من الرفق لذوى الحاجات ما لا يكاد يوصف . وتمادى الأمر على ذلك إلى بعـد الخمسين والستمائة[1] من الهجرة ، فسوّل بعض العمال لأرباب الدولة حُبّ الفائدة ، وضَمِن ضرب الفلوس بمـال قرره على نفسه ، وجعل كل فلس يزن مثقالا ، والدرهم (ص ١٢٢ ا) يعدُّ أربعة وعشرين فلسا . فثقل ذلك على الناس ، وأنكاهم موقعه لمـا فيه من الخسارة ، لأنه صار ما يُشترى بدرهم هو ما كان قبل يشترى بنصف درهم ؛ ثم توطّنت نفوس الناس على ذلك ، إذ هم أبناء العوائد . وكانت الفلوس مع ذلك لا يُشترى بها شىء من الأمور الجليلة ، وإنما هى لنفقات البيوت ، ولأغراض مايحتاج إليه من الخضر والبقول ونحوها .

فلما كانت سلطنة العادل كتبغا ، وأكثر الوزير فخر الدين عمر بن عبد العزيز الخليلى من المظالم ، وجارت حاشية السلطان ومماليكه على الناس ، وطمعوا فى أخذ الأموال والبراطيل[2] والحمايات ، وضُربت الفلوس ، تَوَقّف الناس فيها لخفّتها . فنودى فى سنة خمس وتسعين وستمائة أن تُوزن بالميزان ، وأن يكون الفلس زنة درهم ؛ ثم نودى على الرطل منها بدرهمين ، وكان هذا أول ما عُرف بمصر من وزن الفلوس والمعاملة بها وزنا لا عددا .

---

(١) فى جميع النسخ المتداولة هنا "والسبعمايه" ، وهو غلط يبرهن عليه ما يلى بهذه الصفحة (سطر ١١) ، حيث ذكر المقريزى ما حدث فى سلطنة العادل كتبغا (٦٩٤ — ٦٩٦ هـ ، ١٢٩٤ — ١٢٩٦ م) من خلل فى النقد ، وذلك قبل سنة سبعمائة ؛ هذا وقد أدرك ناسخ ك فقط (٤٤ ا) تلك الغلطة ، فأشار إليها بالهامش بالجملة الآتية : "لعله ستمائه".

(٢) انظر ص ٣٧ ، حاشية ٤ .

فلما كانت أيام الظاهر برقوق ، وتولّى محمود [بن على الأستادار[1]] أمْرَ الأموال السلطانية ، شَرِه إلى الفوائد وتحصيل الأموال ، فكان مما أحدث الزيادة الكبيرة [من الفلوس[2]] ؛ فبعث إلى بلاد فرنجة لجلب النحاس الأحمر ، وضَمِن دار الضرب بالقاهرة بجملة من المال ، ودام ضرب الفلوس بها مدة أيامه ؛ واتخذ بالإسكندرية دارَ ضربٍ لعمل الفلوس . فكثرت [الفلوس] بأيدى الناس كثرة بالغة ، [و] راجت رواجا صارت من أجله هى النقد الغالب فى البلد . وقلّت الدراهم لأمرين : أحدهما عدم ضربها ألبتة ، والثانى سبك ما بأيدى الناس منها لاتخاذه حلياً منذ تفنّن أمراءُ السلطان وأتْباعِهم فى دواعى الترف ، وتأنقهم فى المباهاة بفاخر الزىّ وجليل الشارة . ووُجِد مع ذلك الذهب بأيدى الناس ، بعد أن كان لا يوجد مع كل أحد ، لكثرة ما كان يخرجه الظاهر [برقوق] فى الإنعام على أمراء الدولة ورجالها ، وفى نفقات الحروب والأسفار ، وفى الصِلات زمن الغلاء . فمات الظاهر وللناس ثلاثة نقود أكثرها الفلوس ، وهو النقد الرايج الغالب ، والثانى الذهب وهو أقل وجدانا[3] من الفلوس ، وأما الفضة (ص ٢٢ ب) فقلّت حتى بطل التعامل بها لعزّتها ، وكان يعطى فى الدينار الذهب منها [إلى] ثلاثين درهما . ثم كثر الذهب بأيدى الناس حتى صار مع أقل السوقة ؛ وعظم رواج الفلوس ، وكثرت كثرة بالغة حتى صارت المبيعات وقيم الأعمال كلها تنسب إلى الفلوس خاصة .

---

(١) أضيف ما بين الحاصرتين من (De Sacy : Op. Cit. p. 46) . انظر أيضا أبا المحاسن : النجوم الزاهرة (طبعة كاليفورنيا) ، ج ٦ ، ص ٣٨٠ ، و (Wiet : Les Biographies du Manhal Safi. p. 245. No. 1671.)

(٢) أضيف ما بين الحاصرتين من م (٣٧ أ) .

(٣) كذا فى و .

و بلغ الذهب كل مثقال منه إلى مائة وخمسين من الفلوس ، [والفضة كل[1] زنة درهم من المضروب منها بخمسة دراهم من الفلوس] التى كل درهم منها يعدّ أربعة وعشرين فلسا ؛ و بلغ المثقال من الذهب بثغر الإسكندرية ثلاثمائة درهم من الفلوس ؛ فَدُهِيَ الناس بسبب ذلك داهية أذهبت المال ، وأوجبت قلة الأقوات ، وتعذّر وجود المطلوبات لاختلاف النقود ؛ وإنه ليخشى من تمادى ذلك أن يحول حال [أهل] الإقليم[2] ، وَإِذَا أَرَادَ اللهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ .

* * *

كتاب النقود (*)

لاحمد بن يحيى بن جابر البغدادي الشهير بالبلاذري

(P.2) حدثنا الحسين بن الاسود ، قال : يحيى بن آدم ، قال : حدثني الحسن بن صالح ، قال : كانت الدراهم من ضرب الأعاجم ، مختلفة ، كباراً وصغاراً ، فكانوا يضربون منها مثقالا ، وهو وزن عشرين قيراطاً ، ويضربون منها وزن اثني عشر قيراطاً ، ويضربون بوزن عشرة قراريط ، وهي أنصاف المثاقيل . فلما جاءَ الاسلام ، واحتيج في أداء الزكاة الى الامر الوسط ، أخذوا عشرين قيراطاً ، واثني عشر قيراطاً ، وعشرة قراريط ، فوجدوا ذلك اثنين وأربعين قيراطاً . فضربوا على وزن الثلث من ذلك ، وهو ١٤ قيراطاً ، فوزنُ الدرهم العربيّ ١٤ قيراطاً من قراريط الدينار العزيز ، فصار وَزْن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، وذلك ١٤٠ قيراطاً وزن سبعة .

(P.3) وقال غير الحسن بن صالح : كانت دراهم الاعاجم ، مَا العشرة منها وزن عشرة مثاقيل ، وما العشرة منها وزن ستة مثاقيل ، وما العشرة منها وزن خمسة مثاقيل ، فجمع أُولُو الشأن ذلك ، فوجدوا احداً وعشرين مثقالاً ، فأخذوا ثُلُثه وهو سبعة مثاقيل ، فضربوا دَراهِم ، وَزْنُ العشرة منها ، سبعةُ مثاقيل . القولان يرجعان الى شيء واحد .

(*) تحقيق : الأب أنستاس الكرملي، ص ٩ ـ ١٨ .

وحدثني محمد بن سعد . قال : حدثنا محمد بن عمر الاسامي ؛ قال : حدثنا عثمان بن عبد الله بن موهب عن أبيه ، عن عبد الله بن ثعلبة بن صعير ، قال : كانت دنانير هرَقْل تَرِدُ عَلَى أهل مكة في الجاهلية ، وتَرِدُ عليهم دراهم الفُرْس البَغْلية [1] ، فكانوا لا يتبايعون إلا على أنها تِبْر [2] .
٥ وكان المثقال عندهم معروف الوزن . وزنه اثنان وعشرون قيراطاً إلاّ كسراً ؛ ووزن العشرة الدراهم سبعة مثاقيل . (P.4) فكان الرِطْل اثنتي عشرة أُوقيّة . وكل أُوقية اربعين درهماً . فأقرّ رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، ذلك وأقرَّهُ ابو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعليّ ، فكان معاوية ، فاقرَّ ذلك على حالهِ . ثم ضرب مُصْعَبُ بن الزبير ، في ايامِ عبد الله بن الزبير ، دراهم قليلة ،
١٠ كُسِرت بعدُ . فاما وَلِي عبد الملك بن مروان ، سأل وفحص عن أمر الدراهم والدنانير ، فكتب الى الحجاج بن يوسف ، ان يضرب الدراهم على خمسة عشر قيراطاً من قراريط الدنانير ، وضرب هو الدنانير الدمشقيّة . قال عثمان : قال ابي : فقدِمتْ علينا المدينة ، وبها نفر من أَصحابِ رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وغيرهم من التابعين ؛ فلم ينكروا ذلك . قال محمد بن سعد :
١٥ وَزْن الدرهم من دراهِمِنا هذه ، اربعةُ عشر قيراطاً ، من قراريط مثقالنا (P.5)

---

(١) سيأتي شرح الدراهم البغلية في ما يأتي من الفصول .

(٢) المراد بالتبر هنا ما كان من الذهب غير مضروب ، فكأنك تقول : القطعة من الذهب .

الذي جُعِل عشرين قيراطاً ، وهو وزن خمسة عشر قيراطاً ، من احد وعشرين قيراطاً وثلاثة أسباع .

حدثني محمد بن سعد ، قال : حدثنا محمد بن عمر ، قال : حدثني اسحاق بن حازم ، عن المُطَّلِب بن السائب ، عن أبي وداعة السهمي ، أنه أراهُ وزن المثقال ، قال : فوزنتهُ ، فوجدتهُ وزن مثقال عبد الملك بن مروان ، قال : هذا كان عند ابي وداعة بن ضبيرة السهمي ، في الجاهلية .

وحدثني محمد بن سعد ، قال : حدثنا الواقديّ ، عن سعيد بن مسلم بن بابك ، وعن عبد الرحمن بن سابط الجُمَحِيّ ، قال : كانت لقريش أوزان في الجاهلية ، فدخل الاسلام ، فأُقِرَّت على ما كانت عليه كانت قريش تَزِن الفِضة بوزنٍ تسمِّيهِ درهماً (P.6) وتَزن الذهب بوزن تسمِّيه ديناراً . فكل عشرة من أوزان الدراهم سبعة أوزان الدنانير . وكان لهم وزن الشعيرة ، وهو واحد من الستين من وزن الدرهم . وكانت لهم الأُوقية ، وزن أربعين درهماً . والنشّ [1] وزن عشرين درهماً . وكانت لهم النواة [2] وهي وزن خمسة دراهم . فكانوا يتبايعون بالتِبْر على هذه الاوزان . فلما قدم النبي ، صلى الله عليه وسلم ، مكة ، أقرَّهم على ذلك . — محمد بن سعد عن الواقديّ ، قال : حدثني ربيعة بن عثمان ، عن وهب بن كيسان ، قال :

---

(١) سيأتي الكلام على النش في الكتاب الآتي .

(٢) سيأتي الكلام عليها عن قريب .

رأيتُ الدنانير والدراهم ، قبل أن ينقشها [1] عبدالملك ، ممسوحة [2] ، وهي وزن الدنانير التي ضربها عبد الملك .

وحدثني محمد بن سعد عن الواقدي ، عن عثمان بن عبد الله بن مَوْهَب عن أبيه ، قال : (P.7) قلتُ لسعيد بن المسيَّب : مَنْ أوَّلُ من ضرب الدنانير

٥ المنقوشة ؟ — فقال : عبد الملك بن مروان . وكانت الدنانير تَرِدُ روميَّةً . والدراهم كسرويَّةً في الجاهلية .

وحدثني محمد بن سعد قال : حدثنا سفيان بن عُيَيْنة عن أبيه : ان اول من ضرب وزن سبعةٍ ، الحارث بن عبد الله بن ابي ربيعة المخزومي ، ايامَ ابن الزُبَيْر .

١٠ وحدثني محمد بن سعد ، قال : حدثني محمد بن عمر ، قال : حدثنا بن ابي الزناد عن أبيه : ان عبد الملك ، اول من ضرب الذهب ، عام الجماعة سنة ٧٤ . قال ابو الحسن المدائني : ضرب الحجاج الدراهم آخر سنة ٧٥ ، ثم أمر بضربها في جميع النواحي سنة ٧٦ .

وحدثني داود الناقد ، قال [3] : سمعت مشايخنا يحدّثون : أن العِبَاد (P.8)

---

١٥ (١) المراد بالنقش هنا الحَفْر .

(٢) المراد بالممسوحة هنا المُلْس في ظاهرها .

(٣) المراد بالناقد هنا ما انتسب اليهِ من الحرفة ، إذ كانت حرفتهُ تميز الدراهم ونظرها ليعرف جيّدها من رديئها ، ووازنها من زائفها . فقول الاقدمين : فلان الناقد ، كقولهم : فلان النجار ، أو الحدّاد ، أو الصيّاد .

من اهل الحيرة ، كانوا يتزوّجون على مائة وزن ستة . يريدون وزن ستين مثقالاً دراهم . وعلى مائة وزن ثمانية ، يريدون ثمانين مثقـالاً دراهم . وعلى مائة وزن خمسة ، يريدون وزن خمسين مثقالاً دراهم . وعلى مائة وزن مائة مثقال . قال داود الناقد : رأيتُ درهماً عليهِ : « ضُرِبَ هذا الدِّرهم بالكوفة سنة ٧٣ » ، فاجمع انتقاداته معمول . وقال : رأيت درهماً شاذاً لم يُرَ مثلهُ ؛ ٥
عليه : « عبيد الله بن زياد » فانكر أيضاً .

حدثني محمد بن سعد ، قال : حدثني الواقديُّ عن يحيى بن النعمان الغفاري ، عن أبيه ؛ قال : ضرب مُصعَبٌ الدراهم ، بأمر عبد الله بن الزبير سنة ٧٠ ، على ضرب الاكاسرة ، وعليها « بركة » . وعليها « الله [1] » . فلما كان الحجاج غيَّرها . (P.9) ورُوِي عن هشام بن الكلبي انهُ قال : ضرب ١٠
مُصعَبٌ مع الدراهم دنانير أيضاً .

حدثني داود الناقد ، قال : حدثني ابو الزبير الناقد ، قال : ضرب عبد الملك شيئاً من الدنانير ، في سنة ٧٤ ، ثم ضربها سنة ٧٥ ، وان الحجاج ضَرَب دراهم بغلية . كتب عليها :« بسم الله» «الحجاج» [2]. ثم كتب عليها

---

(١) أي منقوش على وجهها الواحد « بركة » ، وعلى وجهها الثاني « الله » . ١٥

(٢) استنتج بعض المغفلين من هذهِ الكلمات ، ان الحجّاج ادعى الالوهية . وهو زعم باطل ، إنما كتب « بسم الله » وكتب في سطر آخر « الحجّاج » فهو كقولهِ : « من ضرب الحجاج » . واما أن المغفلين يؤيدون رأيهم بقولهم : ولذلك سميت « مكروهة » لما كتب من الكلمة الكفرية المذكورة ، فزعم باطل آخر ، لان

بعـد سنة : « الله أَحَد ، الله الصمد » . فكره ذلك الفقهـآء ، فسميت مكروهة . قال : ويقال ان الاعاجم كرهوا نقصانها ، فسُمِّيت مكروهة . قال : وسميت « السُمَيْرية » باول من ضربها ، واسمه سُمَيْر .

حدثني عباس بن هشام الكلبي ، عن أبيهِ ، قال : حدثني عوانة بن الحكم :

٥ ان الحجاج سأل عمَّا كانت الفُرْس تعـمل بهِ في ضرب الدراهم ، فاتخذ دار ضرب ، وجمع فيها الطبَّاعين [1] ، (P.10) فكان يضرب المال للسلطان ، مما يجتمع له من التبر ، وخلاصة الزُيُوف ، والستوقة ، والبهرجة [2] ، ثم اذن للتجار وغيرهم ، في ان تضرب لهم الاوراق [3] ، واستغلها من فضول ما كان يؤخذ من فضول الاجرة للصناع والطباعين . وختم ايدي الطباعين ، فلما

١٠ وُلّي عمر بن هُبَيْرة العراق ليزيد بن عبـد الملك ، خَلَّصَ الفضة أبلغ مِن تخليص مَنْ قَبْلَهُ ، وجوَّد الدراهم ، فاشتد في الغيار [4] ، ثم وُلّي خالد بن

الفقهآء بينوا سبب هذهِ التسمية ، لكونها كانت تقع بأيدي المؤمنين وغير المؤمنين ، وبأيدي المطهرين وغير المطهرين ، واسم الجلالة عليها ، فكرهوا ذلك ، فسميت مكروهة .

١٥ (١) الطباعين جمع طبّاع ، وهو الذي ينقش الدراهم ويسكّها أو يضربها .

(٢) سيأتي شرح كل من هذه الكلمات الثلاثة ، أي الزيوف جمع زيف ، والستوقة أو الستوق ، والبَهْرَجة أو البهرج .

(٣) سيأتي شرح الاوراق التي هي جمع ورق في موطن آخر .

(٤) الغيار هنا مصدر غاورهُ مغاورة وغياراً أي هجم عليهِ وأوقع بهِ .

عبد الله البجلي ، ثم القسري ، العراق لهشام بن عبد الملك ، فاشتدّ في النقود أكثر من شِدّة ابن هبيرة ، حتى أُحكم أمرها أبلغ من احكامه . ثم وُلّيَ يوسف بن عُمر بعدهُ ، فأَفْرط في الشدة على الطَبَّاعين ، وأصحاب الغيار وقطع الايدي ، وضرب الابشار*، فكانت الهُبَيرية ، والخالدية ، واليوسفية ، أجود نقود بني امية . (P.11) ولم يكن المنصور يقبل في الخراج من نقود بني أمية غيرها ، فسميت الدراهم الاولى « المكروهة » .

حدثني محمد بن سعد ، عن الواقدي ، عن ابن أبي الزناد ، عن أبيه : أن عبد الملك بن مروان ، أوّلُ من ضرب الذهب ، والورق بعد عام الجماعة ، قال : فقلتُ لأَبي : أرأيت قول الناس : ان ابن مسعود كان يأمر بكسر الزيوف ؟ قال : تلك زيوف ضربها الأَعاجم فغشوا فيها .

حدثني عبد الاعلى بن حماد البُرْسِيّ : قال : حدثنا حماد بن سلمَةَ . قال : حدثنا داود بن ابي هند ، عن الشعبي ، عن علقمة بن قيس : أنَّ ابن مسعود كانت لهُ بقاية في بيت المال . فباعها بنقصان . فنهاهُ عمر بن الخطاب عن ذلك . فكان يَدِينها بعد ذلك .

حدثني محمد بن سعد عن . الواقدي . عن قدامة بن موسى : أَنَّ عمر وعثمان كانا اذا وَجدا الزُيُوفَ في بيت المال جعلاها فضة .

(P.12) حدثني الوليد بن صالح . عن الواقديّ . عن ابن ابي الزناد، عن أبيه:

(*) الأبشار جمع بشر ، محركة ، اي ظاهر جلد الانسان .

أن عمر بن عبد العزيز أُتِيَ برجل يَضْرب على غير سكة السلطان . فعاقبهُ وسجنهُ ، وأخذ حديده [1] ، فطرحه في النار .

حدثني محمد بن سعد الواحدي ، عن كُثَيِّر بن زيد . عن المُطَّلب بن عبد الله بن حنظب : أن عبد الملك بن مروان أخذ رجلاً يَضْرب على غير سكة المسلمين ، فاراد قطع يده ، ثم ترك ذلك وعاقبهُ . قال المطَّلِبُ : فرأيت مَنْ بالمدينة من شيوخنا ، حَسّنوا ذلك من فعلهِ ، وحمدوهُ . قال الواقدي : واصحابنا يَرَوْن في من نَقَش على خاتم الخلافة ، المبالغة في الأَدب ، والشهرة ، وأَن لا يرونَ عليه قطعاً . وذلك رَأْي ابي حنيفة والثوري . وقال مالك وابن ابي ذئب . واصحابهما :(P.13) نكرهُ قطع [2] الدرهم ، اذا كانت على الوفآء ، ونهي عنه ، لانه من الفساد . وقال الثوري ، وابو حنيفة ، واصحابه : لاباس بقطعها ، اذا لم يضر ذلك بالاسلام واهلهِ .

حدثني عمرٌو الناقد . قال : حدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن ابن عون عن ابن سيرين : ان مروان بن الحكم أخذ رجلاً يقطع الدراهم . فقطع يده ، فبلغ ذلك زيد بن ثابت ، فقال : لقد عاقبهُ . قال اسماعيل : يعني دراهم فارس .

قال محمد بن سعد : وقال الواقدي : عاقب أبان بن عثمان . وهو على

---

(١) الحديد هنا السكة التي كان يطبع عليها .

(٢) المراد بقطع الدراهم : نزع شيء منها انتفاعاً بهِ لنفس القاطع ، حتى أن بعض هؤلاء السُرّاق يبردون الدراهم ، والدنانير ، لينتفعوا بتلك البُرادة المسروقة .

المدينة . من يقطع الدراهم بضربهِ ثلاثين [١] ، وان يطاف بهِ [٢] . وهذا عندنا في من قطعها ، ودسَّ فيها المفرغة [٣] والزيوف .

وحدثني محمـد عن الواقدي ، عن صالح بن جعفر ، عن ابن كَعْب في قولهِ : « أو ان نفعل في أموالنا ما نشآء » . قال : قطع الدراهم .

(P.14) حدثنا محمد بن خالد بن عبد الله . قال : حدثنا يزيد بن هارون . ٥ قال : أنبأنا يحي بن سعيد . قال : ذُكِرَ لابن المسيَّب رجُلٌ يقطع الدراهم . فقال سعيد : هذا من الفساد في الارض .

حدثنا عمرو النـاقد . قال : حدثنا اسماعيل بن ابراهيم . قال : حدثنا

---

(١) ثلاثين أي ثلاثين سوطاً ، أو ثلاثين جلدة .

(٢) ان يطاف بهِ ، أي أن يُدار بهِ في الشوارع تشنيعاً لعملهِ . وكانت العادة ١٠ في هذا التشنيع في بغداد ، ان يجعل في عنق المتَّهم جرس ، ويركب على دابة مقلوباً ، أي وجههُ من جهة ذنبها . وكان يُشَهَّرُ أيضاً على وجه آخر وهو : ان يُسَيَّر بين يدي المذنب ، رجل وبيدهِ جرس يديم القرع بهِ تنبيهاً للناس . وكان التشهير يجري على وجهٍ ثالث وهو : كان يُلبس الاثيم قلنسوة فيها أجراس ، ويكره على هزّها بلا انقطاع ، الى غير هذه الاعمال . ولهذا كان يسمى هذا التشهير تَجْريساً ، لاتخاذ الجرس آلة ١٥ لتحقيق هذه الغاية .

(٣) تفريغ الدراهم والدنانير ، كان جارياً في بغداد ، الى قبل نحوٍ من سبعين سنة . فقد شاهدنا بعض صاغة اليهود يأخذون الدينار ، فيحفرون فيه حفرة صغيرة ، لينزعوا منهُ شيئاً ، ثم يحشون تلك الحفرة بما يملأْها ، ويموّهونها ، فينخدع آخذها ، ويظنها صحيحة وازنة ثقلةً . ٢٠

يونس بن عبيد ، عن الحسن . قال : كان الناس — وهم أهل كفر — قد عرفوا موضع هذا الدرهم من الناس . فجوَّدوه ، واخلصوه ؛ فلما صار اليكم غششتموهُ . وأفسدتموه . ولقد كان عمر بن الخطاب . قال : هممت أن اجعل الدراهم من جلود الابل . فقيل له : اذاً ، لا بعير ؛ فامسك .

تم كتاب النقود للبلاذري
ولله الحمد

كتاب النقود القديمة الاسلامية (*)

للشيخ الامام العالم العلامة المحدث المؤرخ

تقيّ الدين احمد بن عبد القادر المقريزيّ الشافعيّ

قال المؤلف رحمه الله :

بسم الله الرحمن الرحيم   ٥

الحمد لله ربّ العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد ، خاتم الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله ، وأصحابه ، والتابعين

(وبعدُ) فقد برز الأمر المطاع ، زاده الله علواً وتمكيناً ، بتحرير نبذة لطيفة في أمور النقود الاسلامية ، فبادرتُ إلى امتثال ماخرج به الأمر العالي ، اعلاه الله ، واسألهُ التوفيق .   ١٠

(*) تحقيق : الأب أنستاس الكرملي ، ص. ٢١ - ٥١ .

(3) فصل فى النقود القديمة

اعلم ان النقود التي كانت للناس على وجه الدهر ، على نوعين : (السودُ* الوافية) ؛ و (الطبرية العُتُق) ؛ وهما ما كان البشر يتعاملون به .

٥ (فالوافية) ، (٣) وهي (البَغْلية[1]) هي دراهم فارس . الدرهم ؛ وزنهُ زنة المثقال الذهب ؛ والدراهم (الجواز [2]) ؛ تنقص في العشرة ثلاثة . فكل سبعة (بغلية) ، عشرة (بالجواز[2]) . وكان لهم أيضاً دراهم

(*) في النسخة المطبوعة : السوداء .

(١) البغلية نسبة الى (بَغْل) وهو اسم يهودي ضرب تلك الدراهم . وكان ١٠ يعرف (بِراس البغل) قالهُ صاحب البرهان القاطع . وقال في مادة درخش : درخش اسم بيت نار ، بناهُ راس اليهود المعروف براس البغل ، وهو الذي ضرب بعد ذلك (الدراهم البغلية) فسميت باسمِهِ ، وذلك في مدينة ارمنية [كذا ولعلها ارمية وهي من مدن فارس وليست ثم مدينة اسمها ارمنية وايرانية معاً] التي بنى فيها ذلك البيت ، بيت النار ، وهو الذي بنى شيراز ايضاً » اه .

١٥ وجاء في مجمع البحرين : « الدرهم البغلي ، بسكون الغين ، وتخفيف اللام ، منسوب الى ضَرَّابٍ مشهور باسم (راس البغل) . وقيل : هو بفتح الغَيْن وتشديد الياء [اي بَغَلِيّ] بلدة قريبة من الحلة ، وهي بلدة مشهورة بالعراق . والاول اشهر على ما ذكرهُ بعض العارفين . وقُدّرت سعتهُ بسعة الراحة ، و بعقد الابهام . والدرهم الشرعي دون البغلي . عرف ذلك بالاختبار . » اه .

٢٠ (٢) الدراهم الجواز مشتقة من قولك : جَاوَزَ الدراهم : قَبلها على ما فيها من الدَّخَل .

تُسمى (جوراقية [1]) ، وكانت نقود العرب في الجاهليـة ، التي تدور بينها ، الذهب والفضة لا غير ، ترد اليها من الممالك ، ودنانير [2] الذهب (قيصريّة [3]) من قبل الروم .

ودراهم [4] الفضـة على نوعين : (سود [5] وافية [6]) ، و (طبرية [7] عُتُق) [8] . ٥

---

(١) الدراهم الجُوْرَاقيةُ منسوبة الى جُوَرقَان ، بالضم ، قرية بنواحي همذان .

(٢) في النسخة المطبوعة : دنانير .

(٣) قيصرية نسبة الى قيصر ، وهو لقب كل من ملك ديار الروم . والكلمة رومية معناها « الخِشْمَة » (بكسر الخآء) وهو الصبيّ يُبقر عنهُ بطن أُمهِ ، اذا ماتت وهذا ما وقع لقيصر الاول المسمَّى يوليوس قيصر . ثم أطلق بعد ديوقلطيانس على ١٠ وارث المملكة ، أو ولي العهد في الدولة الرومانية .

(٤) الدراهم جمع درهم . قال في مجمع البحرين : « الدِرهم بكسر الدال وفتح الهآء ، وكسر الهآء لغةٌ ، واحد الدراهم . فارسيّ [كذا] معرب . وربما قالوا درهام » . وفي المصباح : الدرهم الاسلامي ، اسم للمضروب من الفضة وهو ستة دوانِق . والدرهم نصف دينار وخمسُهُ ، وكانت الدراهم في الجاهلية مختلفة ، فكان بعضها خفافاً ، وهي ١٥ الطبرية ، وبعضها ثقالاً ، كل درهم ثمانية دوانيق . وكانت تسمى العَبْدية ، وقيـل : البغلية ، نسبة الى ملك [كذا] يقال لهُ (راس البغل) . فَجُمِع الخفيف والثقيل ، وجُعلا درهمين متساويين ، فجآء كل درهم ستة دوانيق . ويقال : ان عمر هو الذي فعل ذلك ، لانهُ لما أراد جباية الخراج ، طلب الوزن الثقيل ، فصعب على الرعية ، فجمع بين الوزنين واستخرج هذا الوزن . وفي رواية : دراهم اهل مكة ستة دوانيق ، ٢٠ ودراهم الاسلام المعدّلة ، كل عشرة سبعة مثاقيل . وكان اهل المدينة يتعاملون بالدراهم عند مقدم رسول الله ، صلى الله عليـهِ وسلم ، فارشدهم الى وزن مكة واما

الدنانير ، فكانت تحمل الى العرب من الروم ، الى ان ضرب عبد الملك بن مروان الدينار في ايامهِ » انتهى .

والدرهم في اليونانية (دراخمي) ، وكان في أصل وضعهِ وزناً ثقلهُ خمسون دانقاً ، ٥ وبهِ سميت القطعة من الفضة ، لأن وزنها كان درهماً من الفضة ، كما أن الدينار مثقال من الذهب . وقد اختلفت قيمة الدرهم باختلاف الازمان والبلدان ، لكن يقال بنوع عام انهُ كان يساوي نحواً من ٤٠ ملياً مصرياً من مليمات هذا العهد ، أو ٤٠ فلساً عراقياً في وقتنا هذا . ومن الدراهم التي كانت في نأناة الاسلام : (القوقية) وهي تصحيف الفوقيـة نسبة الى القيصر (فوقا) ، أو (فوق) بفـاء ، وواو ، وقاف ، ١٠ و (الهرقليـة) ، و (الاصبهبذية) ، و (الغطريفية) ، الى غيرها . ولم يتخذ العرب للدراهم محفظة خاصة بها ، بل كانوا يجعلونها في اطراف اردانهم ، او في همايينهم (جمع هميان) . – راجع نخب الذخائر ، في أحوال الجواهر ص ١٦٣ .

(٤) في النسخة المطبوعة دراهم .

(٥) في النسخة المطبوعة : سوداء .

١٥ (٦) الدراهم الوافيـة ، جمع درهم وافٍ . والوافي على ما في القاموس : درهم وار بعة دوانق .

(٧) الطبرية من الدراهم المضروبة في طبرستان . وظن قوم ان الطبرية من الدراهم المنسوبة الى طبرية : قصبة الاردن ، لـكن المنسوبة الى هذهِ المدينة يقال فيها طَبَرَانيّ بزيادة الالف والنون ؛ ومنها الحافظ ابو القاسم سليمان بن احمد . وظن ٢٠ آخرون أنها منسوبة الى طبرية : قرية بواسط التي يقال في النسبة اليها طبري وطبرك بتحريك الاحرف الثلاثة الاولى ، وتنتهي الكلمة الثانية بكاف في مكان اليـاء المشددة ، لـكنهُ لم يضرب فيها دينار . والعُتُق جمع عتيق .

(٨) وفي النسخة المطبوعة عتقا .

مرتين ، ويسمى المثقال من الفضة (درهماً) ؛ (من ٤) ومن الذهب (ديناراً [1])

---

(١) الدينار : كلمة رومية من denarius بتقدير nummus ومعناهما : « نقد ذو عشرة آسات » ، جمع آس . as لانهُ كان في أصل وضعهِ من الفضة ، وكان يساوي عشرة آسات » ، والآس من النقود النحاسية عندهم . ثم استعمال بمعنى الآس نفسهِ . ٥

وورد الدينار عندهم بمعنى النقود ، من أي سعرٍ أو جوهر كانت . وكذلك ورد معناهُ في العربية ، على حدّ ما جرى في معنى لفظ الدرهم ، من باب التوسع .

وجاء الدينار أيضاً بمعنى وزنٍ ثقله درهم أتيكي واحد ، وبمعنى الجزء السابع من الاوقية الرومانية once . واشتهر عند العرب الدينار الهرقلي ، وكان ذهبهُ من أحسن الذهب ، وشكلهُ بديعاً حسناً . ومنهُ قول الشاعر في صبيان النصارى . ١٠

كأنَّ دنانيراً على قسَمَاتهم وان كان قد شفَّ الوجوه لقاءُ

ومن هذا الشرح ، ترى ما ورد في محيط المحيط من الخطإ البارز ، بروز عين الجاحظ ، قال في (دنر) ، – وقد اتبع خطأ جميع لغويي العرب الاقدمين ، وكان الاحق ان يذكر الدينار في ترجمة (د ي ن ا ر) ، لأن احرف الكلم الاعجمية كلها أصول – : « الدينار ضرب من المعاملات القديمة . واصلهُ دِنّار ، بالتشديد . ١٥ [كذا . ومثال هذا ورد في جميع المعاجم الأمهات] فابدل من أحد حرفي تضعيفهِ ياء ، لئلاَّ يلتبس بالمصادر التي تجيء على فِعَّال ككِذَّاب . وعن الزمخشري : الدينار : قطعة من الفضة تساوي ثماني وار بعين شعيرة ، وهو خلاف المشهور ، لان المعروف أن الدينار قطعة الذهب ، والقطعة من الفضة هي الدرهم ، ولذلك يشبهون الدينار بالشمس ، والدرهم بالبدر ، وعليهِ قول الشاعر : ٢٠

ويُظلِمُ وجهُ الارض في اعين الورى بلا شمسِ دينارٍ ولا بدرِ درهمِ

واختلف فيهِ . فقيل : اصلهُ فارسي ، وقيل : عربي . وكلاهما محتمل . » اه كلام البستاني بما فيهِ من الاوهام المختلفة المتضاربة .

ولم يكن شيء من ذلك يتعامل به اهل مكة في الجاهلية . وكانوا يتبايعون بأوزان ، اصطلحوا عليها فيما بينهم . وهو (الرَّطْل [1]) الذي هو اثنتا عشرة أوقية . و (الاوقية [2]) هي اربعون درهماً . فيكون الرِطل ثمانين واربعمائة درهم . و (النِصّ [3]) ، وهو نصف الاوقيـة حُوّلت

قلنا : واختلاف سعر الدينار باختلاف جوهرهِ . والايرانيون يستعملون اليوم الدينار بمعنى نقدٍ قليل الثمن ، يساوي نحواً من فلس عراقي ، او نحواً من مليم مصري في عهدنا هذا ، وهو متخذ من النحاس .

فليحفظ كل هذا ، وإلا زلق القارىء كما زلق صاحبنا ، صاحب محيط المحيط ، وابناؤه الذين نقلوا عنهُ تلك الاوهام بلا تحرج ولا توقّف ، وبثّوها في الاندية الضادية اللسان . راجع نخب الذخائر ، في أحوال الجواهر ص ١٦٣ إلى ١٦٥ .

(١) الرِّطل . الاوزان تختلف أثقالها باختلاف المدن والازمان ، ويقال بوجهٍ عام ، كان وزنهُ اثنتي عشرة أوقية ، وهو بفتح الرآء أو كسرها ، والافصح الكسر ، لانهُ يدل على اصلهِ اليوناني litra ومثالهُ في الرومي . قال السيوطي : ان الرطل جمع كل الموزونات فهو اثنتا عشرة أوقية ، والاوقية استار وثلثا استار . والاستار أربعة مثاقيل . والمثقال : درهم وثلاثة أسباع درهم . والدرهم ثمانيـة دوانق . والدانق : قيراطان . والقيراط : طسّوجان . والطسوج : حبتان . والحبة هي حبة الحنطة » انتهى كلام السيوطي .

قلنا : ووزن حبة الحنطة بنوع عام ، نحو من جزء واحد من عشرين جزءاً من الغرام الفرنسي . وعلى هذا الاساس تبني ما مرَّ بك من الموازين .

(٢) راجع ما كتبناه في الرطل .

(٣) لم يذكر اللغويون (النِصّ) بكسر النون بمعنى النصف . وعوام العراقيين يعرفونهُ .

صادهُ شيئاً فقيـل (نَشّ [1]) وهو عشرون درهماً . و (النواة [2]) وهي خمسة دراهم . (والدرهم الطَبَرِيّ) ثمانيةُ دوانيق . والدرهم البَغْلي) اربعة دوانيق . وقيـل بالعكس . والدرهم (الجَوْرَاقىّ [3]) ؛ أربعـة دوانيق ونصف و(الدانق [4]) ثماني حبات وخُمسَا حَبّة من حبات الشعير المتوسطة التي لم تقشّر ، وقد قطع من طرفيها ما امتدَّ .

(5) وكان (الدينار) يسمى لوزنه ديناراً . وانما هو (تِبْر [5]) ويُسَمى

---

(١) النشّ بفتح النون : نصف أوقية عشرون درهماً (القاموس)

(٢) قال في القاموس : « النَّواة من العـدد : عشرون أو عشرة ، والاوقية من الذهب ، أو أربعة دنانير ، أو ما زنتهُ خمسة دراهم ، أو ثلاثة دراهم ، أو ثلاثة ونصف » اه .

وكنا قد أدرجنا مقالة في الاهرام الصادرة في ١٩ يونية سنة ١٩٣٧ و بيَّنَّا أن المراد بالنواة ، أو النوى من العدد . التسعة والسبب انها كذلك في كثير من اللغات الغربية والنوى بالهندية الفصحى والزندية « نَوَى » وزان فتى ، كالعربية تماماً مبنى ومعنى . وهي في اللاتينية Novem وأصلها Noven أي كأنك تلفظ نَوَى العربية بتنوين الآخر . و باللغة القوطية Niun وفي الألمانية العالية Niun وفي النرمندية القديمة Nio ، وفي السكسونية القـديمة Nigum وفي الانكليزية السكسونية نحو من ذلك أي Nizon . وهكذا تراها في لغات كثيرة والفرق بين لفظة ولفظة شيء زهيد .

(٣) في المطبوعة : الجوارقي .

(٤) الدانق من الفارسية (دَانَه) أي حَبَّة .

(٥) في الصحاح : التِبر : ما كان من الذهب غير مضروب ، فاذا ضُرب دنانير فهو (عين) ، ولا يقـال (تبر) إلا للذهب ، وبعضهم يقولهُ للفضة أيضاً .

الدرهم ، لوزنه درهماً ، وانما هو (تِبْر) . وكانت زنة كل عشرة دراهم ستة مثاقيل . و (المثقال) زنة اثنين وعشرين (قيراطاً [1]) إلا (حبة [2]) .

وقيل : هو حقيقة في الذهب ، مجاز في الفضة . والكلمة تنظر الى الارمية (تِبْرَا) أي كِسرة أو قطعة ، تقال في تلك اللغة للذهب ولغيره .

(١) « القيراط ، ويقال فيه القرَّاط [أي بتشديد الراء] بكسرهما ، يختلف وزنهُ بحسب البلاد . فبمكة : رُبْعُ سُدُسِ دينار . وبالعراق : نصف عشرهِ » انتهى عن القاموس . ويجمع على قراريط في كلا الوزنين ، مثال دينار ودنانير . وديوان ودواوين . ووزنهُ عند الجوهريين : نصف دانق ، أي اربع حبات ، أو ٢٢ سنتيغراماً . والكلمة تعريب اليونانية Keration ثم اقتبسها منا الافرنج ، وليس من اليونانيين ، فقالوا Carat . والقيراط عند اهل هذا العصر من الجوهريين : جزء من الذهب الابريز ، يزن جزءاً رابعاً وعشرين من مجموع الثقل لمزيج المعدن . ولا يتخذ القيراط في عهدنا هذا ، إلا لوزن الماس ، والدرّ ، وما اشبههما من الحجارة الكريمة المنقومة المثمنة .

(٢) الحبة ، على ما في القاموس : « واحدة الحَبّ والجمع حَبَّات وحُبُوب وحُبَّان كتُمْران ، والحاجة ، وبالضمّ : المُحَبَّة ، وعجم العنب ، ويخفف . وبالكسر : بزور البقول والرياحين ، أو نبت في الحشيش صغير ، أو الحبوب المختلفة من كل شيء ، أو بزر العشب ، أو جميع بزور النبات . وواحدها حَبَّة ، بالفتح ، أو بزر ما نبت بلا بذر ، وما بُذِر ، فبالفتح . . . وحبة القلب : سويداؤه ، أو مهجتهُ ، أو ثمرتهُ ، أو هنة سوداء فيه . » انتهى .

والحبّ ينظر الى اللاتينية Ovum واليونانية ᾠὸν ومعناها البيضة . وأنت خبير أن الحبة للنبات كالبيضة للحيوان ، حتى أن الاقدمين سموا بَيْض بعض الحشرات حَبًّا ، لما هناك من المشابهة بين هاتين الجرثومتين . فقال صاحب القاموس في قرمز : « هو احمر كالعدس ، مُحبَّب ، يقع على نوع من البلوط في شهر أذار ، فان غفِل عنهُ

وهو أيضاً بزنة اثنتين وسبعين حبةَ شعير ، مما تقدم ذكره . وقيل ان المثقال ، منذ وُضع ، لم يختلف في جاهليةٍ ، ولا إسلام . ويُقال : ان الذي اخترع الوزن ، في الدهر الأول ، بدأه بوضع المثقال أوّلاً ، فجعله ستين حبة ، زنة الحبّةِ مائة ، من حب الخَرْدَلِ البَرّيّ المعتدل . ثم ضَرَبَ (صنجة [1]) بزنةِ مائةٍ من حَبِّ الخَرْدَل ، وجَعَل بوزنها مع المائةِ الحبةِ صَنْجَةً ثالثة ، حتى بلغ مجموعُ الصنج (ص٤) خَمْس صَنْجات ، فكانتْ صنجته نِصفَ سُدْسِ مِثقـالٍ ، ثم أَضْعَفَ وَزْنَها ، حتى صارت ثُلُث

ولم يجمع ، صار طائراً وطار . وهذا « الحَبّ » منهُ شيءٌ يسمى القرمز » .

ولا يخفى عليك ان ما سمَّاهُ « حَبّاً » هو « بيض » تلك الحشرة . فسماهُ حباً لما ثم من المشابهة ، كما قلنا لك .

وبعد أن عرف العرب دودة القزّ سموا بيضها « بزراً » ولم يسموهُ « بيضاً » ابداً ، مع أنهُ لا يُبذر ، وانما سموهُ بذلك على التشبيه ، زد على ذلك أن اللغويين صرحوا أن البزر هو كل حب يُبذر للنبات ، وهكذا جرى الامر للحب ، فان اصل معناهُ البيضة ، أو البيضة الصغيرة ، ثم أطلقوهُ على بذر النبات . وأمثال هذا الاطلاق كثيرة في لغتنا وسائر اللغات .

(١) الصنجة بالصاد ، أو السنجة بالسين ، وكلاهما بالفتح ، من الفارسية سنكـه ، أي الحجر ، ويراد بهِ في الاصطلاح : العيار وبالفرنسية Poids . وفي عهد العباسيين ، كان العراقيون يستعملون الصنجة أكثر من العيار ، بخلاف ما يجري اليوم ، قال القاموس في (سنج) : « وسَنْجة الميزان ، مفتوحة ، وبالسين أفصح من الصاد » اه . قال الشارح : « قولهُ : وبالسين أفصح من الصاد ، وذكرهُ الجوهري في الصاد . ونقل عن ابن السكيت انهُ لا يقال سنجة . وفي اللسان : سنجة الميزان لغة في صنجتهِ . والسين أفصح » اه .

مثقال ؛ فركب منها نِصْف مثقالٍ ، ثم مِثقـالاً وعشرة ، وفوق ذلك .
فَعلى هذا ، تكون زِنةُ المِثقال الواحِدِ ، سِتَّة آلافِ حَبَّة .

ولما بعث الله ، نبيَّنا محمداً ، صلى الله عليه وسلم ، أَقرَّ أَهْل مكة على ذلك كُلِّـهِ ، وقال : « المِيزان ، ميزانُ أَهل مكة » . وفي رِواية : « مِيزان المدينـة » . وقد ذكرتُ طرق هذا الحديث ، والكلامَ عليهِ ، في مجاميعي [1] .

(6) وفَرَض رسُولُ الله ، صلى الله عليه وسلم ، زكاةَ الأموال ، فجعل في كُلّ خَمْسِ أَواقيّ من الفضَّة الخالصة ، التي لم تُغَشَّ ، خمسة دَرَاهم . وهي النَوَاة . وفرَض في كُلّ عشرين دينـاراً ، نصفَ دينار كما هو معروفٌ في مَظَنَّته من كتب الحديث .

فصل في ذكر النقود الاسْلَامية

قد تقدم ما فرَضَهُ رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، في نقود الجاهلية من الزكاة ، وانهُ أقرَّ النقود في الإِسلام ، على ما كانت عليهِ ، فاما استُخلِف ابو بكر الصديق ، رضي الله عنه ، عمل في ذلك بسُنَّة رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، ولم يُغَيِّرْ منهُ شيئاً ، حتى إِذا استُخْلِف امير المؤمنين ، أَبو حفصٍ ، عُمَر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، وفتح الله على يَدَيْهِ مِصْرَ ،

---

(١) مجاميعي جمع مجموع مضافة الى ياء المتكلم ، وقد أنكرهُ بعضهم ولا يحق لهم هذا الانكار .

والشام ، والعِرَاق ، لم يعترض لشيءٍ من النقود ، بل أَقَرَّها على حالها .

فلمّا كانت سنةُ ثمانيَ عَشْرة من الهِجْرة ، وهي السَّنَةُ الثامنةُ من خِلافتِـهِ ، اتتْهُ الوفود ، منهم : وَفْدُ البصرة ، وفيهم الأَحْنَفُ بن قيس ، فكلَّمَ عمر بن الخطاب ، رضيَ اللّٰه عنهُ في مَصَالحِ أهْلِ البصرة ، فبعث مَعْقِلَ بن يَسَار ، فاحتفر (نَهْرَ [1] مَعْقِل) ، الذى قِيل فيه : « إِذَا جَاءَ نَهْرُ اللّٰهِ ، بَطَلَ نهر معقل » .

ووضع الجريب [2] والدرهمين في الشهر ، فضَرَبَ حينئذٍ عُمَرُ ، رضي اللّٰه عنه ، الدراهم على (٥) نَقْش الـكِسْرَوِية [3] وشكلها (7) باعيانها ،

---

(١) نهر معقل ، ومعقل وزان مجلس ، معروف الى اليوم في البصرة ، وغدا محلة كبيرة . ويسميها بعض العوام (ماركَيل) نقلا عن الانكليز Margeel . وسبب هذا التصحيف ، أن ليس لأبناء بريطانية الكبرى (عين) في كلامهم ، فوضعوا (رآء) في مكانها ثم زادوا الفتحة مداً فصارت الفاً . ونطقوا بالقاف كافاً فارسية ، فصارت (ماركَيل) كما ترى . وحكومة العراق تسعى اليوم في قتـل هذا الحرف الممقوت ، المعوجّ الملتوي وما هي إلا ناجحة ان شاء اللّٰه .

(٢) الجريب : اهل البصرة يعرفون الجريب الى عهدنا هذا ، وهو عندهم نحو من مائة نخلة . ومن غير النخيل أرض سعتها هكتار . ويسمى الجريبان الاثنان : (فنجاناً) قال في لسان العرب في مادة (جرب) : « الجريب من الارض نصف الفنجان » اه فيكون الفنجان مقدار جريبين . — والفنجان : كلمة فارسية هي (پنكان) وهي ساعة مائية تسقى الارض فيها ماء ، حتى يبلغ المسقي منها جريبين . وأما الجريب فكان الارميون ، وهم أهل الزراعة في العراق ، يسمونهُ أيضاً جريباً قالوا : وهو مقدار أربعة أقفزة .

(٣) الكسروية نسبة الى كسرى . وكسرى ، كسريان : كسرى الاول

غير أَنَّهُ زاد في بَعْضها : « الْحَمْدُ لله » وفي بعضها : « محَمَّد رسول الله » ، وفي بعضها : « لَا اله الا الله وَحْدَه » وفي آخِرِ مُدَّة عُمَرَ وزَنَ كل عشرة دراهِمَ سِتَّة مثاقيل .

فلما بويع أمير المؤمنين عُثمان بن عفـان ، رضي الله عنه ، ضُرِبَ في خلافته دَرَاهِمُ ، نَقْشُهَا : « اللهُ أَكبر » .

فلما اجتمع الأمر لمعاوية بن أبي سُفْيان ، رضي الله عنهُ ، وُجمِع لزياد بْنِ أبيهِ الـكُوفَةُ والبَصْرَةُ ، قال : « يا أمير المؤمنين ، إِنّ العَبد الصالح ، أَميرَ المؤمنين عُمَرَ بن الخطَّابِ ، رضي الله عنهُ ، صَغَّر الدِرْهَمَ ، وكَبَّرَ القفيز [1] ، وصارت تُؤخذ عليهِ ضريبةُ أَرْزَاقِ الجُنْد ، وتُرزَقُ عليـهِ ١٠ الذُرِّيَّة ، طلباً لِلْاحسان الى الرعيـة ، فلو جعلتَ انتَ عِياراً ، دون ذلك

ويسمى كسرى الاكبر ، أو الاعظم ، كان من أصل ساساني ، وحكم ديار الفرس ، من سنة ٥٣١ الى ٥٧٩ للميلاد ، وحارب الروم البوزنطيين ، وظهر عليهم . واما كسرى الثاني فملك من سنة ٥٩٠ الى سنة ٦٢٨ وغلبهُ هرقل ، ملك الروم . والدنانير الكسروية تنسب الى الاول ، وان كان الثاني ضرب أيضاً دنانير تنسب اليهِ . قال في القاموس في ١٥ (كسر) : « كِسرى . [بالكسر] ويُفْتَح . ملك الفرس ، معرب (خُسْرَوْ) ، أي واسع المُلْك ، والجمع أكاسرة ، وكساسرة ، واكاسِر ، وكُسُور . والقياس كِسْرَوْن كَعِيسَوْن . والنسبة كِسْرِيّ . وكِسْرَوِي » اه .

(١) القفيز ، ومثلهُ في الارمية (قفيزا) ، « هو من الارض : قدر مائة وأربع وأربعين ذراعاً ، والجمع أقفِزة وقفزان » (القاموس) .

العيـار ، ازْدادتِ الرعيَّة بهِ مرفقاً [١] ، ومضت لك السُّنَّةُ الصالحة .
فَضَرَب معاوية ، رضي الله عنه ، تلك الدَّرَاهِم السُّوْدَ النـاقصة ، من ستة دوانيق ، فتكون خمسة عشر قيراطاً تنقص [٢] حَبَّـةً أَو حبتين ؛ وضَرب منها زِيادْ ، وجعل وَزْنَ كُلِّ عشرة دراهم ، سبعة مثاقيل ، وكتب عليها ، فكانت تجري مَجْرَى الدَّرَاهم . ٥

(ص ٦) وضَرَب معاوية أيضاً دنانير ، عليها تمثال [٣] ، متقلداً سيفاً ؛ فوقع منها دينارٌ رديءٌ في يد شيخٍ من الجند ، فجاءَ بهِ الى معاوية ، وقال : يا مُعَاوِيَةُ ، إِنَّا وجدنا ضَرْبَكَ ، شَرَّ ضرب . فقالَ لهُ معاوية : لاحرمنَّكَ عطاءَكَ ، ولا كسُوَنَّك القطيفة .

فلمـا قام عبد اللهَ بن الزبير ، رضي الله عنهما ، بمكة ، ضرب دَرَاهِمَ مدوّرةً [٤] ، وكان أَولَ من ضرب الدَّرَاهِمَ المُسْتَديرة [٤] . وكان ما ضرب منها قبـل ذلك ، ممسوحاً ، غليظاً ، قصيراً ، فدوَّرها عبـدُ الله ، ونقش على أحد وجهي الدراهم : « محمـد رسول الله » ، وعلى الآخر : « أمَرَ اللهُ بالوفاء والعـدل » . وضرب اخوهُ مُصْعَبٌ بن الزبير دَرَاهِمَ بالعراق ، وجَعَل كُلَّ عَشَرَةٍ منها ، سَبْعة مثـاقيل . وأعطاها الناسَ في ١٠ ١٥

---

(١) المرفق من الامر : ما ارتفقت به وانتفعت .
(٢) تنقص حبة أو حبتين أي تحتاج الى حبة أو حبتين لتتم صحتها .
(٣) التمثال هنا صوره رجُل .
(٤) المدوَّرة والمستديرة شيء واحد وان أنـكرهُ بعضهم .

العطاء، حتى قَدِم الحجاج بن يوسف العِرَاق، مِن قبل أمير المؤمنين، عبد الملك بن مروان. فقال: «ما نُبْقي من سُنَّة الفَاسِق أو المنافق[1] شيئاً، فغيَّرها.

فلمَّا استوثق الأمر لعبد الملك بن مروان، (9) بَعْد مقتلِ عبد الله ومصعب ابني الزُبَيْر، فحص عن النقودِ، والأوزانِ، والمكاييل، وضرب الدنانير والدراهم في سنة ستٍّ وسبعين من الهجرة. فجعل وزن الدينار، اثنين وعشرين قيراطاً، إلا حَبَّةً بالشامِيّ، وجَعَل وزن الدرهم، خمسةَ عشر قيراطاً سوًى[2]، والقيراطِ اربع حبات، وكلِ دانقٍ، قيراطين ونصفاً.

(ص ٧) وكتب الى الحجاج، وهو بالعراق، أَنِ اُضْرِبْها قبلي[3].

فضربها، وقدمتْ مدينة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وبها بقايا الصحابة، رضي الله عنهم اجمعين، فلم يُنْكِروا مِنها سِوَى نَقْشها، فان فيها صُورَةً. وكان سَعِيد بن المُسَيَّب، رحمه الله، يبيع بها ويشتري، ولا يعيب من أمرها شيئاً.

وجعل عبد الملك الذهب الذي ضربهُ دنانير، على المثقال الشامي، وهي الميالة، الوازنة المائة دينارين. وكان سبب ضرب عبد الملك الدنانير والدراهم كذلك، أنَّ خالد بن يزيد بن معاوية بن ابي سفيان، قال لهُ: يا امير

---

(١) يشير الحجاج بن يوسف الى كل واحدٍ من الاخوين عبد الله ومصعب ابني الزبير.

(٢) سُوًى، أي لا زيادة فيه ولا نقصان.

(٣) في الاصل المطبوع: «قبلك» وهو خطأ.

المؤمنين ، إن العلماءَ من اهل الكتاب الأوّل ، يذكرون أنهم يجدون في كُتُبهم أن اطولَ الخلفاء عُمراً ، من قدس الله تعالى في درهمه (10) ، فعزم على ذلك ، ووضع السكة الاسلامية .

(ص٨) وقيل : ان عبد الملك كتب في صدر كتابه الى ملك الروم : قُلْ هو الله احدٌ . وذكر النبي ، صلى الله عليهِ وسلم ، في ذكر التاريخ ، فانكر ملك الروم ذلك ، وقال : ان لم تتركوا هذا ، وإلا ذكرنا نبيكم في دنانيرنا بما تكرهون . فعَظُم ذلك على عبد الملك ، واستشار الناس ، فاشار عليهِ يزيد بن خالد بِضَرْبِ السكة ، وترك دنانيرهم .

وكان الذي ضرب الدراهم رجلاً يهودياً ، من تيماء ، يُقال لهُ (سُمَيْر) نُسِبَت الدراهم اذ ذاك إليه . وقيل لها « الدَرَاهِم السُمَيْرية [1] » .

---

(١) السُمَيْرِيَّة . لم يذكر القاموس السميرية بمعنى الدراهم في مادة (س م ر) ولا في غيرها : وأما اللسان فقد قال : « وحكى ابن الاعرابي : اعطيتهُ سُمَيْرِيَّة من دراهم كأنَّ الدخان يخرج منها . ولم يفسرها . قال : عَنَى ابن سيده : أراهُ دراهم سُمْراً . وقولهُ : كأن الدخان يخرج منها ، يعني كُدرة لونها ، أو طراء بياضها . » اه

قال الأب انستاس ماري الكرملي : وهذا عجيب من ابن سيده انهُ لم يفهم معنى عبارة ابن الاعرابي . فالسميرية هي هذهِ الدراهم التي ضربها اليهودي بامر عبد الملك بن مروان . ومعنى قولهِ : كأن الدخان يخرج منها : حديثة الضرب، كأنهُ لم يمض على ضربها مدة . فكأن أثر دخان الضرب عليها .

وممن تكلم على الدراهم السميرية البلاذري ، في كتابهِ ، فتوح البلدان وقد افتتحنا بهِ كتابنا ونقل المقريزي كلامهُ عنهُ . وراجع ايضاً كتاب دساسي في النقود ص ٢٠ و بالفرنسية

De Sacy. — Traité des Monnaies, p. 20

وبعث عبد الملك بالسِكّة[1] (ص٩) الى الحجاج فسيّرَها الحجاج إلى الآفاق، لتضرب الدراهم بها. وتقدم الى الأمصار كلها ان يكتب اليه منها، في كل شهر، بما يَجْتَمِع قبلهم من المال، كَيْ يُحْصِيَهُ عندهم، وان تُضْرَب الدَرَاهم في الآفاق على السِكّة الإسلامية، وتُحْمَلَ اليه، أولاً فأولاً. وقَدَّرَ في كل مائةِ درهمٍ درهماً، عن ثمن الحطب، وأَجْرِ الضَرّاب.

(ص٩) وَنقشَ على أحدوجهَي الدرهم: «قل هو الله احد». وعلى الآخر: «لا إله إلا الله» وطَوَّق الدرهم على وجْهَيْهِ بطَوْق. وكتب في الطَوْق الواحِدِ: «ضُرِبَ هذا الدرهم بمدينة كَذا». وفي الطَوْق الآخر: (11) «محمد رسول الله. ارسلهُ بالهُدَى ودين الحق ليظهرهُ على الدِّين كلهِ، ولو كرِهَ المشركون». وقيل الذي نُقِش فيها: «قُل هو الله احدٌ هو الحجاج».

وكان الذي دعا عبد الملك الى ذلك، أنه نظر للأُمَّةِ، وقال: هذهِ الدراهم السُود: الوافية، الطبرية، العُتُق، تبقى مع الدهر. وقد جاء في الزكاة ان في كل مائتين. وفي كل خَمْسِ أَوَاقٍ. خَمْسَةَ دراهم. واتفق ان يجعلها كُلَّها على مثال السُود العِظام. مائتي عَدَد، يكون قد نقص من الزكاة، وان عملها كلَّها على مثال الطبرية. ويحمل المعنى على انها اذا بلغت

(١) المراد بالسِكة هنا: «حديدة منقوشة يُضرب عليها الدراهم» (القاموس) وهي بكسر السين وتشديد الكاف. وقد توسع بعض العوام في معناها، حتى أطلقوها على النقود نفسها، والفصحاء لم تعرفهُ.

مائتي عدد ، وجبت الزكاة فيها ؛ فان فيه حيفاً ، وشططاً ، على أرباب الأموال فاتخذ منزلةً بين منزلتين ، يجمع فيها كمال الزكاة من غير بَخْسٍ ، ولا اضرار بالناس ، مع موافقة ماسنَّهُ رسول الله ؛ صلى الله عليه وسلم ؛ وحدهُ من ذلك .

(ص١٠) وكان الناس قبل عبدالملك . يؤدون زكاة أموالهم شطرين ؛ من الكبار والصغار ؛ فلما اجتمعوا مع عبد الملك على ما عزم عليهِ ؛ عهد الى درهم وافٍ ، فوزنُه ، فاذا هو ثمانية دَوَانيق ، والى درهم من الصِغار ، فاذا هو اربعة دَوَانيق ، فجمعهما ، وكمَّل وزن الاكبر على نقص الاصغر ، وجعلهما درهمين متساويَيْن ، زنة كل منهما ستة دوانيق سُوًى .

(12) واعتبر المثقال أيضاً ، فاذا هو لم يبرح في آبادالدهر ، مُوَفًّى محدوداً ؛ كل عشرة دَرَاهم منها ، سِتة دوانيق ؛ فانها سبعة مثاقيل سوًى . فاقرَّ ذلك وأَمضاهُ ، من غير أن (ص٩) يعرض لتغييره ؛ فكان فيما صنع عبد الملك في الدراهم ، ثلاث فضائل :

الأولى ، ان كل سبعة مثاقيل زنة عشرة دراهم .

والثانية ، انه عَدَّل بين صغارها وكبارها ؛ حتى اعتدلت ؛ وصار الدِّرهم ستة دوانيق .

والثالثة ، انهُ موافق لما سَنَّهُ رسول الله ؛ صلى الله عليهِ وسلم ، في فريضة الزكاة ؛ بغير وكسٍ ولا اشتطاط . قضت بذلك السُنَّة ؛ واجتمعت عليهما الأُمة .

(ص١١) وضبط هذا الدرهم الشرعيّ ، المجمع عليه ، أنه كما مرّ ، زنةُ العشرة منهُ ، سبعةُ مثاقيل ، وزنة الدرهم الواحد ، خمسون حبة ، وخُمْسَا حبة من الشعير ، الذي تقدم ذكرهُ آنفاً .

ومن هذا الدرهم تركب الرَّطْل [1] ، والقدح [2] ، والصاع [3] ،

---

٥ (١) الرطل ، بكسر الرآء وفتحها ، من الاوزان التي شاعت في ديار العرب ، منذ عهد الجاهلية . قال في اللسان : الرَطْل والرِطْل [وضبط الاول ضبط خط بالفتح والثاني بالكسر] الذي يوزن بهِ و يُكال . رواه ابن السكيت ، بكسر الرآء . قال ابن احمر الباهلي :

لَهَا رِطْلٌ تَكِيلُ الزَيْتَ فيهِ   وفَلَّاحٌ يَسُوق بها حِمَارا

قال ابن الاعرابي : الرِطْل : اثنتا عشرة اوقية بأواقي العرب . والاوقية : اربعون ١٠ درهماً ، فذلك اربعمائة وثمانون درهماً . وجمعهُ أرطال . الحربي : السُنَّة في النكاح ، رِطْل . وشرحهُ كما شرحهُ ابن الاعرابي . قال ابو منصور : السنة في النكاح ، ثنتاعشرة أُوقيّة ونَشٌّ . والنَشُّ : عِشْرون درهماً . فذلك خمسمائة درهم . رُويَ ذلك عن عائشة رضي الله عنها : قالت : « كانَ صداقُ رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، لأزواجهِ ، اثنتي عشرة اوقية ونَشًّا . وورد في حديث عمر ، رضي الله عنه ، اثنتا عشرة اوقية . ١٥ ولم يذكر النَشَّ . والأُوقيَّة : مكيال ايضاً . الليث : الرَّطْل : مقدار مَنٍّ ، وتكسر الرآء فيهِ . الجوهري : الرَطْل والرِطْل : نِصْفُ مَنًّا . » اه كلام ابن مكرم .

وقال السيوطي : « ان الرطل جمع كل الموزونات ، فهو اثنتا عشرة اوقية ، والأُوقية : استار . والاستار : اربعة مثاقيل . والمثقال : درهم ، وثلاثة اسباع درهم . والدِرهم : ثمانية دوانق . والدانق : قيراطان . والقيراط : طسُّوجان . والطسُّوج : ٢٠ حبَّتان . والحَبَّة : هي حبة الحنطة » اه كلام السيوطي .

قلنا : ووزن حبة الحنطة بنوع عام ، هو نحو من جزء واحدٍ من عشرين جزءاً من الغرام الفرنسي . وعلى هذا الاساس ، تبني ما مرَّ بك من الموازين .

وما فوقه ، ولنلمع بذلك ، من طرف مما ذكرته ، في كتاب (المواعظ

والرِطل تعريب اليوناني Litra ومثله في الرومي . وقد اتفق جميع علماء اللغة من الغربيين على هذا الرأي . وكذلك فريق المستشرقين .

وراجع (نخب الذخائر ص ١٦٥) من الطبعة التي عنينا بنشرها وتعميم فوائدها .

(٢) قال صاحب اللسان : « القدح ، من الآنية ، بالتحريك ، واحد الاقداح التي للشرب ، معروف . قال ابو عبيد : يَرْوي الرجلين . وليس لذلك وقت . وقيل : هو اسم يجمعُ صغارَها وكبارَها . والجمع أقداح . ومتَّخذها : قَدَّاح . وصِناعتهُ : القِداحة . والقدح باللاتينية Cadus وهي من اليونانية κάδος بمعناهُ . وكان أصل معناهُ موضوعاً للسوائل ، وكان يتخذ في أول أمرهِ من الطين المشويّ ، ثم من الخشب ، ثم من النحاس ، وقد ورد ذكر القدح في قصيدة ارخيلوقس من فاروس Archiloque de Peros المتوفى في سنة ٦٦٠ قبل الميلاد . وذكرهُ بعدهُ هيرودوتس المؤرخ المتوفى سنة ٤٠٨ قبل الميلاد . وصوفكلس المتوفى سنة ٤٠٥ قبل الميلاد ، ثم انتقلت معانيه من باب التوسع الى الجرة ، والحُبّ ، والبرنية ، الى نظائرها . وهي مشتقة عندهم من فعل Kad (قد) اي وَسِعَ وحوى .

وعَرَّب عرب الشام Kados فقالوا (قادوس) ، وهو فم الرحى تلقى فيهِ اللهوة وطاسة الناعورة ، ووعاء للماء . وكل هذهِ المعاني لم ترد في كلام فُصَحائهم ، انما سمَّوا القادوس فم الرحا .

(٣) قال في اللسان : الصاع : مكيال لاهل المدينة ، يأخذ أربعة أمداد . يذكر ويؤنث . فمن أنَّث ، قال : ثلاث أَصْوُع ، مثل ثلاث أَدْوُر . ومن ذكَّرهُ ، قال : أَصْوَاع ، مثل اثواب ، وقيل : جمعهُ : أَصْوُعٌ . وان شِئتَ ابدلت من الواو المضمومة همزة ، وأصواعٌ وصِيعان .

والصُوَاع كالصاع . وفي الحديث : « انهُ ، صلى الله عليه وسلَّم ، كان يغتسل بالصاع ، ويتوضأ بالمدّ . » وصاع النبي ، صلى الله عليه وسلم ، الذي بالمدينة : اربعة

والاعتبار بذكر الخطط[1] والاثار) عند ذكر دار العيار[2] فاقول :

أمداد بُدِّهم المعروف عندهم . قال : وهو يأخذ من الحَبّ ، قَدْرَ ثُلُثَيْ [كذا] من بلدنا .
واهل الكوفة يقولون : عيار الصاع عندهم : أَرْبَعَةُ امناء . والمُدُّ ربعهُ . وصاعُهم هذا
هو القفيز الحجازي ، ولا يعرفهُ اهل المدينة .

٥ « قال ابن الاثير : والمُدُّ مختلف فيه . فقيل : هو رطْل وثُلُثٌ بالعِراقيّ . وبهِ
يقول الشافِعي ، وفقهآء الحِجاز ، فيكون الصاع خمسة أرْطَال وثلثاً ، على رأيهم .
وقيل : هو رِطْلان . وبهِ أخذ ابو حنيفة ، وفقهآء العراق . فيكون الصاع ، ثمانية أرطال
على رأيهم . وفي أمالي ابن برّيّ :

أَوْدَى ابنُ عِمْرَان يَزِيدُ بالوَرِقْ فَاكْتَلْ أُصَيَّاعَكَ مِنهُ وانطَلِقْ

١٠ وفي الحديث : « أنهُ اعطى عطيَّةَ بن مالك صاعاً من حَرَّةِ الوادي » ، أي
موضعاً يُبْذَرُ فيهِ صاعٌ ، كما يقال : اعطاهُ جريباً من الأرض ، اي مَبْذر جريب .
وقيل : الصاع : المطمئن من الارض . والصُّوَاع ، والصَوْع ، والصُوعُ ، كلهُ إناءٌ
يُشرب فيه . مذكر .

« وفي التنزيل : « قالوا نَفْقِدُ صُوَاعُ المَلِكِ » . قال : هو الإِناء الذي كان الملك
١٥ يشرب مِنهُ . - وقال سعيد بن جبير في قولِهِ : « صُواعُ الملك » قال : هو المكُّوكُ
الفارسيّ الذي يلتقي طرفاهُ . - وقال الحسن : الصواع والسِقاية : شيء واحد . - وقد
قيل : انهُ كان من وَرِق ، فكان يُكال بهِ ، وربما شربوا بهِ . - واما قولهُ تعالى :
« ثم استخرجها من وِعاءِ أخيهِ »، فان الضمير رجع الى السِّقاية في رَحْلِ أخيهِ .

« وقال الزجاج : هو يذكر ويؤنث . وقرأ بعضهم : « صَوْعَ الملكِ » . -
٢٠ وقرأ : صَوْغَ الملك [بالغين المعجمة] ، كأنهُ مصدر وُضِعَ مَوْضِع مفعول ، اي
مصوغهُ . - وقرأ ابو هُرَيْرَة : صاعَ الملكِ . - قال الزجاج : جاء في التفسير ، انهُ
كان إناءً مستطيلاً يشبه المكُّوك ، كان يشرب الملك بهِ ، وهو السِقاية . قال : وقيل

انما جعلت العشرة من الدراهم الفضة ، بوزن سبعة مثاقيل من الذهب ،

انهُ كان مصوغا من فضةٍ مُمَوَّهًا بالذَهَبِ . - وقيل : انهُ كان من مِسّ [اي نحاس] » اه ما نقلناهُ عن اللسان .

وعندنا ان اغلب اسماء ألاوزان والمكاييل تشابه كل المشابهة اوضاع الاعاجم . فالصاع يشبه اليونانية Kuathos, ou وتلفظ قواثس . فالسين من علامات الاعراب ٥ عندهم . واما الصاد فليست في هجائهم ، فهم يجعلون في مكانها الحرف K اي القاف ، وهذا معروف في العربية نفسها فقد قالوا : القُضُب كالعُصُب اي الصلب . وعبا الثياب وقباها ، وطوَّعت لهُ نفسُهُ ، مثل طوقت لهُ نفسُه . والشواهد لاتحصى فنجتزىء دائمًا بذكر ثلاثة منها . واما العين ، فلا تُرى في منطقهم ، ولهذا يُعوّضون عنها بما يقوم مقامها . ومثل هذا الإبدال ، ورد في لغتنا . فقد قيل: قرَّبْتُ عليهم . وعَرَّبْتُ عليهم ، ١٠ بمعنى واحد . إذا قبَّحتَ عليهم فعلهم . - والجَمْثُورة : التراب المجموع ، والجُمْعُورَة : الكومة من الأقِط . والجامع بينهما الركام لا غير . وهو المقصود من اللفظ ، وإلا فالفروق كلها فرعية ، والعمدة هي الأصول في اللغة .

ومن الغريب ان مترجمي الكتب اليونانية الى العربية ، لم يعرفوا ان الصُوَاع هو نفس القُوَاثس . فنقلوا الكلمة بنفسها الى لساننا فقالوا قواثوس، ثم وقع فيهِ من التصحيف ١٥ والتحريف ما يحير الافكار . وما عليك إلا ان تطالع مفردات ابن البيطار المطبوع في مصر ، لترى ان القواثوس اوالقواثس جاءت بصور مختلفة منها : القوانوس ، والقوابوس ، والقوايوس ، والفوانوس ، والفواثوس ، والفوايوس ، والفواتُوس ، الى غيرها .

اما ان القواثس هو نفس الصُوَاع - على ما بسطناه فويق هذا وانهُ هو هو ، بلا أدنى ريب ، ولا أدنى شكٍّ ، وان ظهر الفرق بينهما ، فظاهر ممَّا شرحناهُ ، ومن ان ٢٠ المعنى واحد في اللغتين .

ويقال على المُدّ ، ماقلناهُ على الصواع . فالمُدّ ينظر الى اللاتينيَّة Modius او Modium

لأن الذهب أَوْزَنُ من الفضة ، واثقل وزنًا ، فأُخِذت حَبَّةُ فضة ، وحبَّة ذهب ووزنتا ، فرجحت حبَّة الذهب على حبة الفضة ثلاثة اسباع ، فجُعِل من أجل ذلك ، كل عشرة دراهم زنة سبعة مثاقيل . فأن ثلاثة أسباع الدرهم ، إِذا أضيفت عليهِ ، بلغت مثقالاً ، والمثقال اذا نقص منه ثلاثة اعشار ، بَقِي درهماً ، وكل عشرة مثاقيل ، تزن اربعة عشر درهماً ، وَسُبْعَي دِرْهم .
فلما رُكِّبَ الرِطْلُ ، جعل الدرهم من ستين حبة ، لكن كل عشرة دراهم تعدلُ زِنة سَبْعَةِ مثاقيل ، فتكون زنة الحبة ، سبعين حبة ، من حب الخردل ، ومن ذلك تركَّب الدِرهم ، فرُكِّب [1] الرطل ، ومن الرطل تركب المد ، ومن المدّ تركب الصاع ، وما فوقهُ . وفي ذلك طرق حسابية مُبَرْهَنَةٌ باشكال هندسية ، ليس هذا موضع ايرادها .
(ص١٢) وكان مما ضرب الحجاج ، الدَرَاهم البِيض ، ونقش عليها : « قُلْ

وهو عند الرومان مكيال للسوائل والجوامد ، ثم اطلق عندهم على المكيال ، ويختلف عندهم باختلاف البلدان والازمان ، على حدّ ما كان يجري في الديار الضادية اللسان .

(١) أَلَّف المقريزي كتابهُ (المواعظ والاعتبار) قبل هذهِ الرسالة ، ولم يذكر فيها ما افردهُ هنا للبحث . ولهَذا كان لهذهِ المقالة ثمن عظيم ، اذ جمع فيها كلام من تكلم على النقود في الاسلام ، كالبلاذري، وسائر المؤرخين الذين تأثروه . وعلي مبارك لم ينتفع بها إلا قليلا .

(٢) المرادبدار العيار هنا : دار الضرب ، لأن الدار المذكورة ، تعنى عناية خاصة ، بوزن الذهب والفضة ، وزنًا مدققًا فيه ، ولهذا رادف الحرف الواحد الحرف الآخر .

(١) في النسخة المطبوعة : فركبَ الرطل .

هو الله أحد» فقال القُرّآء : قاتل الله الحجاج ، اي شيء صنع للناس ؟ الآن يأخُذُ الدرهم الجنب [1] والحائض .

وكانت الدراهم قبلُ ، منقوشةً بالفارسية ، فكرهَ ناس من القُرّآء مَسَّها وهم على غير طهارة . وقيل لها « المَكْروُهة [2] » فعرفت بذلك .

(14) ووقع في المدينة أن مالكاً ، (٩) رحمه الله ، سُئِل عن تغيير كتابة الدنانير والدراهم ، لما فيها من كتاب الله ، عز وجل . فقال : اول ماضربت ، على عهد عبد الملك بن مروان ، والناسُ متوافرون . فما انكر احد ذلك ، وما رأيت اهل العلم انكروهُ . ولقد بلغني ان ابن سيرين كان يكرهُ أن يبيع بها ويشتريَ ، ولم أر أحداً منع ذلك ههنا ، يَعْني ، رحمهُ الله تعالى ، اهلَ المدينة النبوية .

وقيل لعمر بن عبد العزيز ، رحمه الله تعالى : « هذه الدراهم البِيض ، فيها كتاب الله تعالى ، يقبلها اليهوديُّ ، والنصرانيُّ ، والجُنب ، والحائِض ، فان رأيت ان تأمر بمَحْوِها . فقال : اردتُ ان تحتجَّ علينا الأمم ، ان غيّرنا توحيد ربنا ، واسم نبينا ، صلى الله عليه وسلم .

مات عبد الملك ، والأمر على ما تقدَّمَ ، فلم يزل من بعدهِ في خلافة

---

(١) في المطبوعة : « ياخذهُ الجنب » . والجنب من أصابتهُ الجنابة ، فيكون غير طاهر ، او بطلت طهارتهُ .

(٢) في المطبوعة : المكروهية .

الوليد ، ثم سليمان بن عبد الملك ، ثم عمر بن عبد العزيز ، الى ان استخلف يزيد بن عبد الملك ، فضَرَبَ (الهُبَيْرِيَّة [1]) بالعراق ، عُمَرُ بن هُبَيْرَة ، على عِيار [2] ستة دوانيق .

(ص١٣) فلما قام هشام بن عبد الملك ، وكان جَمُوعاً للمال ، أمر خالد بن عبد الله القسري ، (15) في سنة ست ومائةٍ من الهجرة ، ان يعيد العيار الى وزن سَبْعَةٍ ، وان يبطل السِكاك من كل بلدة ، إلا وَاسِطاً [3] ، فضرب

---

(١) لم يذكر اللغويون (الهبيرية) في معاجمهم ، فهي من الكلم التي يُستدرك بها عليهم .

(٢) ورد العيار عند العرب بعدة معان، فقد قال اللغويون : عيَّر الدنانير تعييراً : وزنها واحداً بعد واحدٍ . وقالوا : عاورَ المكاييل وعَوَّرَها : قدَّرَها . وعايرَ بينهما مُعَايرةً وعِياراً : قدَّرهما ونظر ما بينهما ، لكن ارباب ضرب الدراهم والدنانير يريدون بهِ : ما جُعل فيها من الفضة الخالصة او الذهب الخالص، ويقابلهُ بالفرنسية Titre d'un alliage او Titre de la monnaie والدول المنتظمة، تسنُّ سُنَناً لتعيين ذلك القدر ، او ذلك العيار ، وتسمهُ بوسم تحقيقها ويسمَّى هذا الوسم Marque ou poinçon de contrôle ، مما يجعل الذهب او الفضة مضمونة الصحة .

وجاء العيار ايضاً بمعنى المثال ، او الانموذج الذي تسنهُ الدولة لتسير بموجبهِ ولهذا يدفع الى جميع المحققين عِيَارات ، ليُعيروا بها ما يمكن ان يغش بعض الناس البعض الآخر ما يتخذونهُ من الدغل ، وهذا يسمى بالفرنسية étalon . فالعيار الوارد في هذه الجملة هو المعنى الاول .

(٣) واسط بكسر السين ، من أشهر مدن العراق في عصر العباسيين ، بناها الحجاج . وكانت الدنانير والدراهم تضرب فيها . وليس المراد هنا بواسط القرية التي

الدراهم بواسط فقط ، وكبَّر السكة ، فضربت الدراهم على السكة (الخالدية [1]) ، حتى عُزِل خالد في سنة عشرين ومائة ، وتولى من بعدهِ يوسف بن عمر الثقفي ، فصغَّر السكة ، وأُجراها على وزن ستةٍ ، وضربها بواسط [2] وَحْدَهَا ، حتى قُتِل الوليد بن يزيد في سنة ستٍ وعشرين ومائة .

فلما استخلف مروان بن محمد الجعدي ، آخر خلائف [3] بني أمية ، ٥ ضرب الدراهم بالجزيرة [4] ، على السكة بِحَرَّانَ [5] الى ان قتل .

بجوار مكة ، بوادي نخلة . ولاالتي باليمن ، وقدضرب فيها نقود في عهد الفاطميين فقط . ولا واسط خراسان وضرب فيها . نقود بني سامان ، ولا القرية التي ببلخ ، ولا التي بباب طوس ، ولاالتي بحلب ، ولاغيرها . وهي مدن وقرى سُمِّيت بواسط ، لكن المذكورة هنا هي واسط العراق وهي اليوم خربة ياوي اليها البوم ليلاً ، والغراب نهاراً ، وقد ١٠ ضربت فيها نقود في عهد الامويين ، والعباسيين ، و بني بويه ، و بني حمدان .

(١) هي المنسوبة الى خالد بن عبد الله القسري المذكور آنفًا ، ولا تجد لها ذكراً في دواوين اللغة ، فيجب ان تدوَّن فيها .

(٢) هي واسط العراق ، او واسط الحجاج ، المذكورة آنفًا لا غيرها .

(٣) خلائف جمع خليفة مثل خلفاء . ١٥

(٤) المراد بالجزيرة هنا : جزيرة ابن عُمَر وهي في شمالي الموصل ، يحيط بها دجلة مثل الهلال . ولا يراد بها غيرها . وقد وردت اسماء عدة مدن بهذا اللفظ عينه ، لكن لم تضرب النقود إلا في هذهِ الجزيرة ، وذلك في عصر الامويين ، والعباسيين ، واتا بكة الموصل .

(٥) حَرَّان ، من المدن الواقعة في شمالي العراق ، وقد ضربت بها نقود في ٢٠ عصر الامويين ، والايوبيين .

واتت دولة بني العبـاس ، فضرب عبد الله بن محمد السفاح الدراهم بالانبار [1] ، وعملها على نقش الدنانير ، وكتب عليهـا السكة العباسية ؛ وقطع منها ، ونقصها حبة ، ثم نقصها حبتين .

فلما قام من بعده ابو جعفر المنصور ، نقصها ثلاث حبات ، فصارت [2]

٥ تلك الدراهم ، ثلاثة ارباع قيراط ، لأن (٩) القيراط اربع حبات ، فكانت

---

(١) الأنبار : بلد بالعراق قديم وليست بانبار باخ ، أمّا انبار العراق فواقع على شاطئ الفرات في غربي بغداد ، بينهما عشرة فراسخ (التاج) . وجاء في كتاب مراصد الاطلاع ان الانبار لم تُسَمَّ هذا الاسم إلا بعد ان بنى فيها سابور ذو الاكتاف - الذي ملك من سنة ٣١١ الى ٣٨٠ بعد الميلاد - ، مخازن عظيمة او أنباراً . ومع ذلك

١٠ فمن المحتمل ان هذا الاسم أقدم من ذيالك العهد . ونحن نوافق على رأي العلامة المسيو دى سان مارتين De St. Martin. — His. du Bas-Empire, Vol III, p 85 اي ان الانبار هذهِ تصحيف (انكوباريتس) Ancobaritis التي ذكرها بطلماوس ويريد بها القسم الجنوبي من بلاد الجزيرة .

وقد سمّاها مؤرخو الروم Bersabora (بَرْسَبُورة) و Pirisabora (بيريسبورة)

١٥ وهذان الاسمان الروميان هما تصحيف (فيروزشابور) والـكلمة فارسية معناها (نَصْر او ظفر شابور) . وسمّاها بهذا الاسم سابور الثاني او سابور ذو الاكتاف او سابور الاكبر او الاعظم الذي ذكرناهُ فويق هذا ، لكن حين افتتح العرب تلك الربوع ، غلب اسم (الانبار) سائِر الاسماء . وكان يليانس اخذ هذهِ المدينة سنة ٣٦٣ . راجع نويل ديفرجه Noël Desvergers. — L'Arabie, p. 76 تاريخ جزيرة العرب

٢٠ ص ٧٦ وفي الانبار هذهِ ضرب الامويون كثيراً من نقودهم .

(٢) في الاصل المطبوع : وسميت .

الدراهم كذلك، وحدثت (الهاشمية[1]) على المثقال البصرى[2] فكان (ص١٤) يقطع على المثاقيل الميالة الوازنة التامة[3]. فاقامت الهاشمية (16) على المثاقيل، والعتق، على نقصان ثلاثة ارباع قيراط، مدة ايام ابي جعفر، والى سنة ثمان وخمسين ومائة، فضرب المهدي محمد بن جعفر فيها، سكة مدورة فيها نقطة، ولم يكن لموسى الهادي بن محمد سكة تعرف. وتمادى الأمر على ذلك ٥ الى شهر رجب، من سنة ثمان وسبعين ومائة. فصار نقصانها قيراطاً غير ربع حبة، فلما صيّر هارون الرشيد السكك الى جعفر بن يحيى البرمكي، كتب اسمهُ بمدينة السلام[4]، وبالمحمدية[5]، من الري على الدنانير، والدراهم، وصير نقصان الدرهم قيراطاً إلا حبة.

---

(١) الهاشمية، منسوبة الى محل ضربت فيهِ، وهي (الهاشمية) من ديار عراق ١٠ العرب، ولم يضرب فيها إلا العباسيون دون غيرهم.

(٢) المسموع في النسبة الى البَصْرة، البَصْري، بالفتح ويقال بالكسر أيضاً. قال صاحب اللسان في مادة (ظهر): « الظِهريّ [ومضبوطة بكسر الاول] الذي تجعلهُ بظَهر، اي تنساهُ. وظِهريٌّ: الذي تنساهُ وتَغْفُلُ. ومنهُ قولهُ: « واتخذتموهُ وراءكم ظِهْرِيّاً »، اي لم تلتفتوا اليه. ابن سيده: واتخذ حاجتهُ ظِهرياً: ١٥ استهان بها، كأنهُ نسبها الى الظَهْر على غير قياسٍ، كما قالوا في النسب الى البَصْرةِ [المفتوحة]: بِصْرِي [بالكسر] » اه. فيؤخذ من هذا ان الفصحاء كانوا ينطقون بها بالكسر.

(٣) الميالة، وزان الشدّادة، التي فيها شيء من الميل الى الرجحان. ويراد بها هنا انها تامة الوزن ليس فيها ادنى نقص. ٢٠

(٤) مدينة السلام هي بغداد. وضرب فيها العباسيون وبنو بويه والسلجوقيون

وضرب الأمين دنانير ودراهم واسقط منها .

ثم اخوهُ محمد المأمون ، فلم تجز مدة ؛ وسميت (الرباعيات[1]) ، وكان ضرب ذلك بمرو[2] ، قبل قتل أخيه .

وهارون الرشيد اول خليفة ترفع عن مباشرة العيـار بنفسه . وكان ٥ الخلفاء من قبـله ، يتولون النظر في عيـار الدراهم ، والدنانير ، بأنفسهم . وكان هذا ، مما نوه باسم جعفر بن يحيى ؛ إذ هو شيء لم يتشرف به أحد قبله .

(ص١٥) واستمر الأمر كما ذكر ، إلى شهر رمضان ، سنة أربع وثمانين ومائة ، فصار النقص أربعة قراريط وحبة ونصف حبة ؛ وصارت لاتجوز ، إلا في المجموعة ، أو بما فيها ، ثم بطلت ، فلما قَتَلَ هارون الرشيد جعفراً ، ١٠ صير السكك الى السندي[3] ، فضرب الدراهم على مقدار الدنانير ، وكان سبيل

الدنانير والدراهم وسموها (مدينة السلام) ، وضربوا دنانير أخر ، وذكروا عليها أنها ضربت في (بغداد) ، فهما اسمان لمسمّى واحد . وسموها ايضاً (دار السلام) ، لكنهم لم يضربوا دراهم بهذا الاسم .

(٥) المحمدية هي قسم من الريّ ، وهو اسم وضعهُ لهـا العرب بعد افتتاحهم ١٥ الريّ ، وهي من عراق العجم . وضرب فيها نقوداً العباسيون ، و بنو طاهر ، و بنوسامان .

(١) سميت الرباعيات ، لان وزنها كان اربع حبات ، او يكاد .

(٢) مَرْو هي من أعمال خراسان . وضرب فيها دنانير ودراهم ، الامويون ، والعباسيون ، و بنو طاهر ، وبنو سامان .

(٣) السندي وزان الهنـدي ، من رجال هرون الرشيد المقربين منهُ واسمهُ ٢٠ السندي بن هاشك .

الدنانير في (17)جميع ما تقدم ذكره ، سبيل الدراهم وكان خلاص السندى جيداً ، أشد الناس خلاصا [1] للذهب والفضة .

فلما كان شهر رجب سنة ١٩٢ ، نقصت الدراهم الهاشمية [2] نصف حبة ، وما زال الأمر في ذلك كله ، عصراً يجوز جواز المثاقيل ، ثم ردت الى وزنها ، حتى كان أيام الأمين محمد بن هارون الرشيد ، فصير دور الضرب ، ٥
الى العباس بن الفضل بن الربيع ، فنقش في السكة بأعلى السطر: « ربي الله » ومن أسفلها : « العباس بن الفضل » .

فلما عهد (ص١٦) الأمين الى ابنه موسى ، ولقبه : (الناطق بالحق المظفر بالله) ، ضرب الدنانير والدراهم باسمه، وجعل زنة كل واحد عشرة ،
و نقش عليه : ١٠

---

(١) الخلاص وزان سحاب . و يريد الجوهريون المولدون الفصحاء بالخلاص هنا : الذهب الخالص من كل غِشّ . قال الحريري : ان الناس يقولون للذهب : (خَلاَص) بالفتح ، وانما هو بالكسر . وقال الغوريّ : الخلاص بالفتح : ما انتفى عنهُ الغش من الذهب ، وهو في الاصل مصدر من خَلَص ، فسمّي بهِ الخالِص . ومثلهُ كثير » اه ١٥

قال الأب أنستاس ماري الكرملي : لا حق للحريري أن يخطىء فصحاء الجوهريين المولدين ، فالحرف من أوضاعهم ، لا من مصطلح اللغويين ، وهم الحجة في ما ينطقون بهِ . واما ان الغوري قال الخلاص بالفتح هو مصدر من خلص في الاصل فليس صحيحاً أيضاً ، وانما هو اسم مصدر ، اللهم الا ان يقال ان هذهِ التسمية ، هي من باب التوسع ، فيجوز حينئذٍ استعمال (المصدر) في مكان (اسم المصدر) . ٢٠

(٢) مرَّ الكلام عليها .

كل عز ومفخر فموسى المظفَّرِ
ملك خص ذكره في الكتاب المسطَّرِ

فلما قتل الأمين ، واجتمع الأمر لعبد الله المأمون ، لم يجد أحدا ينقش الدراهم ، فنُقِشت بالمخراط[1] ، كما تنقش الخواتم[2] ، ومابرحت ٥ النقود على ما ذكر ، أيام المأمون ، والمعتصم ، والواثق ، والمتوكل . فلما قتل المتوكل ، وتغلبت الموالي من الاتراك ، وتناثر سلك الخلافة ، وبقيت الدولة (18) العباسية في الترف ، وقوي عامل كل جهة على ما يليهِ ، وكثرت النفقات ، وقلت المجابي ، بتغلب الولاة على الأطراف ، وحدثت بدع كثيرة من[3] حينئذ ، ومن جملتها ، غشّ الدراهم .

١٠ ويقال ان أول من غش الدراهم وضربها زيوفا[4] ، عبيد الله بن زياد ، حين فرَّ من البصرة في سنة اربع وستين من الهجرة ، ثم فشت في الأمصار ،

---

(١) المخراط : آلة تسوّى بها الخواتم وما أشبهها .

(٢) في الاصل المنسوخ : كما ينقش الخواتيم .

(٣) أنكر بعضهم هذا التركيب . وهو صحيح لا غبار عليهِ .

١٥ (٤) الزيوف جمع زَيْف ، بالفتح . وهو جمع زائف أيضاً . وهو الدرهَمُ الذي خُلط بهِ نحاس أو غيرهُ ، ففات صفة الجودة ، فيردُّهُ بيت المال لا التجار . والبَهْرَجة ما يردُّه التجار ويقال لهُ البهرج أيضاً بلا هآء . واما اذا غلب عليهِ الغش فيقال لهُ السَّتُّوق وزان تنُّور .

أيام دولة العجم ، من بَنى بُوَيهِ [1] ، وبنى سَلجُوق [2] . والله أعلم .

---

(١) بنو بويهِ . اول من اشتهر بهذا الاسم (عليّ بن بويهِ) ، ثم اشتهر بعد ذلك بعماد الدولة ، وهو الذي أسَّس هذهِ السلالة في ديار فارس، ثم وضع اخوهُ (معز الدولة) يدهُ على الاهواز سنة ٣٢٦ (= ٩٣٥ م) وضرب الدراهم باسمهِ ، واسم اخيهِ عماد الدولة، مع اسم الخليفة ، ثم أسست دولة بني بويهِ في العراق ، ثم حكم (ركن الدولة) بضع سنين ، ثم قسم مملكتهُ بينهُ وبين اولادهِ الثلاثة سنة ٣٦٥ ، فاحتفظ لنفسهِ بعراق العجم ، وجعل العجم لابنهِ (عضد الدولة) ، وخصَّ الري واصبهان بابنهِ (موحد الدولة) ، وجعل همذان لابنهِ (فخر الدولة) .

وكان ثالث بني بويهِ (عضد الدولة) (ابو شجاع) ، وعاملهُ (موحد الدولة) . - ورابعهم : (بهآء الدولة) . - وخامسهم (سلطان الدولة ابو شجاع) . وجميعهم كانوا ينقشون اسماءهم على النقود . واما مؤسس دولة بني بويهِ في العراق ، فكان (مجد الدولة) .

(٢) بنو سلجوق ، أو السلجوقيون ، أو السلاجقة ، كانوا في العجم . واسم أولهم (طغرلبك) ، وذلك في زمن القائم بأمر الله .

وثانيهم (ملكشاه أو ملك شاه) وضرب على نقودهِ اسم (شمس الملة جعفر بن نصر) احد ولاتهِ .

وثالثهم (محمود) ، ووضع اسمهُ مع اسم (دمتري الاول) .

ورابعهم (مسعود) ، مع اسم دمتري الاول المذكور ، ثم مع اسم (سنجر) ، سلطان خراسان .

وخامسهم (ارسلان شاه) مع اسم بعض أتابكة اذربيجان ، مثل الديكيز ، وبهلوان ، وقزل ارسلان ، وكان يضع بعض الاحيان اسم الخليفة ، وكثيراً ما كان يهملهُ .

وسادسهم (سنجر) ، وكان ينقش اسمهُ مع الاتابك الديكيز وقزل ارسلان .

السكة

(لابن خلدون)[*]

« وهي الختمُ على الدنانير والدراهم ، المتعامَلِ بها بين الناس ، بطابَعٍ حديدٍ ، تُنقَشُ فيه صورٌ ، أو كلماتٌ مقلوبة ، ويُضْرَبُ بها على الدنانير أو الدراهم ، فتخرج رسومُ تلك النقوشِ عليها ظاهرةً ، مستقيمةً ، بعد أن يُعتَبَرَ عِيارُ النقدِ من ذلك الجنس في خُلُوصِهِ بالسَّبْكِ ، مرةً بعد أخرى ، وبعد تقدير أشخاص الدنانير والدراهم ، بوزنٍ معين ، يُصطَلَحُ [1] عليهِ ، فيكونُ التعاملُ بها عدداً ، وإنْ لم [2] تُقدَّر أشخاصُها ، يكونُ التعامُلُ بها وَزْناً .

ولَفْظُ السكةِ كان اسمًا للطابَعِ ، وهي الحديدةُ المتّخذةُ لذلك ، ثم نُقِلَ إلى أثَرِها ، وهي النُّقُوشُ الماثلةُ على الدنانير والدراهم ، ثم نُقل الى القِيام على ذلك ، والنظرِ في استيفاء حاجاتِهِ ، وشروطِهِ ، وهي الوظيفةُ ، فصار عَلَماً عليها في عُرْفِ الدول ، وهي وظيفةٌ ضروريةٌ للمَلِكِ ، إذ بها يتميّزُ الخالصُ من البهرج [3] بين الناس في النقود ، عند المعاملات ، ويثقون في سلامتها من الغشّ [4] ، بختمِ السلطانِ

---

(١) في (ت) : بوزنٍ معيَّنٍ صحيح يُصطَلَحُ . والظاهر ان كلمة صحيح من زيادة طابع الكتاب لا من الأصل .

(٢) كلمة (لم) غير واردة في (س) وهي ضرورية لايضاح الكلام .

(٣) في (ت) : المنشوش . وهذا خطأ من ناشر الكتاب . والصواب « البهرج » لأن البهرج غير المنشوش . فيبين من هذا التصحيح الذي هو في غير محلّهِ ان طابع الكتاب ضعيف النظر في العربية .

(٤) في (ت) : ويثقون في سلامتها الغِشّ . هذا التعبير صحيح فصيح ، لكن المطلوب هنا « من الغش » أي بعض الغش ، فمن هنا للتبعيض ، ولهذا كان التصحيح للمحرّر في غير موطنهِ . والصواب هنا حذف « من » كما لا يخفى .

(*) من كتابه المقدمة ، تحقيق الأب أنستاس الكرملي ، ص ١٠٣ ـ ١٠٩ من كتاب النقود العربية .

عليها ، بتلك النقوشِ المعروفةِ . (وكان) ملوكُ العجمِ يتّخذونها ، وينقشون فيها تماثيلَ ، تكونُ مخصوصةً بها ، مثل تِمثالِ السلطانِ لعَهْدها ، أو تِمثالِ [1] حصنٍ ، أو حيوانٍ أو مصنوعٍ ، أو غيرِ ذلك . ولم يزلْ هذا الشأنُ عند العجم الى آخر أمرهم .

(لمَّا) جاء الإِسلامُ ، أُغفِلَ ذلك ، لسذاجةِ الدّينِ ، وبداوةِ العربِ ، وكانوا
٥ يتعاملون بالذهبِ ، والفضّة وَزْناً ، وكانت دنانيرُ الفُرْس ودراهمُهم ، بين أيديهم ، يردّونها في معاملتِهم الى الوَزْن ، ويتصارفون [*] بها بينهم ، الى ان تفاحش الغشُّ في الدنانير والدراهم ، لغفلةِ الدولةِ عن ذلك . وأمر عبدُ الملكِ الحجاجَ ، على ما نَقَلَ سعيدُ بنُ المُسَيَّبِ ، وابو الزِّنَادِ ، فضرَبَ الدراهمَ ، وميَّزَ المغشوشَ [2] من الخالصِ ، وذلك سنةَ أربعٍ وسبعين . وقال المدائني : سنة خمسٍ وسبعين ؛ ثم أمر
١٠ بضربها [3] في سائر النواحي ، سنة ستٍّ وسبعين ، وكُتِبَ عليها اللهُ أحدٌ ، اللهُ الصمدُ .

(ثم) وُلِّيَ ابنُ هُبَيْرَةَ العراقَ ، ايامَ يزيدَ بنِ عبدِ الملكِ ، فجوَّدَ السِكَّةَ ، ثم بالَغَ خالدُ [بن عبد الله البجلي ، ثم] القَسْريُّ في تجويدها ، ثم يوسفُ بن عُمَرَ بعدَهُ ، وقيل أوّلُ مَن ضرب الدنانيرَ والدراهمَ ، مُصْعَبُ بنُ الزُبير ، في العراق سنةَ
١٥ سبعين ، بأمر أخيه عبدِ اللهِ ، لما وُلّيَ الحجازَ ، وكُتِبَ عليها في أحد الوجهين

---

(١) في (ت) : تمثيل . وهو خطأٌ ، لأنّ التمثال معناهُ الصورة ، والتمثيل لا يؤدي هذا المعنى ، بل يقاربهُ .

(*) تصارف لا وجود لهُ في اللغة ، لكنهُ من الافعال التي تؤخذ بالقياس . فليحتفظ بهِ ويستدرك به على أصحاب المعاجم .

٢٠ (٢) في (ت) : بضربِ الدراهمِ وتمييزِ المغشوشِ . وهذا تصحيح لامحل لهُ . والكلام الاول منقول عن الائمة .

(٣) في (ت) : بِصرْفِها وهذا غلط مخالف لصريح كلام المؤرخين . ودليل على أن المحرّر لم يفهم مطلوب المؤلف .

(بَرَكَةُ) [1] ، وفي الآخر اسمُ (اللهِ) . ثم غيّرها الحجاجُ بعد ذلك بسنةٍ، وكَتَبَ عليها : « باسم الله » . « الحجاج » [2] وقدّروا [3] وزنها على ما كانت استقرّت أيامَ عمرَ ، وذلك ان الدرهم كان وزنُهُ في أول الاسلام ستّةَ دوانيق [4] ، والمثقالُ وزنُهُ درهمٌ وثلاثةُ أسباع الدرهمِ ، فيكون [5] عشرةَ دراهمَ بسبعةِ مثاقيلَ . وكان السببُ في ذلك ، ان أوزانَ الدراهمِ ، أيامَ الفرس ، كانت مختلفةً ، وكان منها على وزن المثقالِ عشرون قيراطاً ، ومنها اثنا عَشَرَ ، ومنها عَشَرَةٌ ؛ فلما احتِيْجَ الى تقديرِهِ في الزكاةِ ، أُخِذَ الوَسَطُ من الثلاثة ، وذلك اربعةَ عَشَرَ [6] قيراطاً ، فكان المثقالُ درهماً ، وثلاثةَ اسباعِ درهمٍ .

وقيل : ان الدراهم كان منها (البغليُّ) بثمانية دَوَانقَ ، وا (لطبَريُّ) اربعةَ دوانقَ ، وا (لمغربيُّ) ثلاثة [7] دوانق ، وا (ليمني) دانق [8] . فأمر عمر رضي الله عنه ، ان يُنْظَرَ الاغلبُ في التعامُلِ ، فكان البغليُّ ، والطبريُ، وهما اثنا عشر دانقا [9] ، فكان الدرهمُ ستةَ دوانِقَ ، وان زِدْتَ ثلاثة اسباعِهِ ، كان مثقـالاً ، واذا نقصت

---

(١) في (ت) « برَكَةُ الله » . قلنا: وهذا محض افتراءٍ على الاولين . راجع هنا ص١٣

(٢) في (ت) : وكَتَبَ عليها اسمَ الحجاج . وهذا غير صحيح . راجع هنا ص ١٣

(٣) في (ت) : وقدّر . وهذا خطأ . فليس المقدّر هو الحجاج . وإنما المقدرون هم الناس . ولم يذكر (الناس) قبلاً لوضوح المعنى .

(٤) في (ت) : دوانقَ ، لكن الدوانيق ليس خطأ حتى يصحح ، لانهُ جمع داناق، وهو لغة في الدانق .

(٥) في (ت) : فتكونُ . وهذا تعبير دون النصّ عربية وفصاحةً . فما هذا التبجُّح والتحذلق والمنجهية ؟

(٦) في (ت) اثنا عشر قيراطاً . وما في النص هو الصحيح المعول عليهِ في الروايات المختلفة .

(٧) في (ت) . ثمانية . والصواب ما في النص .

(٨) في (ت) . واليمني ستّةَ دوانق وهو خطأ .

(٩) فكان البغلي والطبري اثني عشر دانقاً . وما في النص لا غبار عليه .

ثلاثة أعشارِ المثقال ، كان درهماً . فلما رأى عبدُ الملك اتّخاذَ السكةِ، لصيانةِ النقدينِ الجاريينِ في معاملة المسلمين عن الغشّ ، فعيّن [1] مقدارَها على هذا الذي استقرّ لعهد عُمرَ ، رضي الله عنه ، واتخذ طابَع الحديد ، ونقش فيهِ كلماتٍ ، لا صوراً ، لان العرب ، كان الكلامُ والبلاغةُ أقربَ مناحيهم ، وأظهرَها ، مع أن الشرعَ ينْهَى عن الصُوَر . فلما فعل ذلك ، استمرَّ بين الناس الى [2] أيام المِلةِ كلها .

وكان الدينار والدرهم على شكلين مدوّرين ، والكتابةُ عليهما في دوائرَ متوازية ، يُكتَبُ فيها مِن أحدِ الوجهين ، أسماء الله تهليلاً ، وتحميداً ، وصلاةٌ على النبيّ وآله ، صلى الله عليه وسلم ، وفي الوجه الثاني ، التأريخُ ، واسمُ الخليفة ، هكذا أيامَ العبّاسيين والعُبيْدِيّين ، والأُمويّين .

وأما صَنْهَاجَةُ ، فلم يتّخذوا سكَّةً إلا آخرَ الأمر ، اتَّخذها المنصور [3] ، صاحبُ بِجَايَةَ ، ذكر ذلك ابن حَمادٍ ، في تاريخهِ . ولما جاءتْ دولةُ الموحّدين ، كان ، مما سَنّ لهم المهديُّ ، اتخاذ سِكَّةِ الدراهمِ [4] مُربَّعَ الشكلِ وان يُرْسَمَ في دائرة الدينار شكلٌ مربَّعٌ في وَسَطِهِ ، ويُملأُ من أحد الجانبين تهليلاً ، وتحميداً ، ومن الجانب الآخرِ كَتْباً في السُطُورِ باسمـهِ ، واسمِهِ ، واسمِ الخلفاءِ مِن بعدهِ . ففعل ذلك الموحّدُون ، وكانت سِكَّتُهم على هـذا الشكل لهذا العهد . وقد كان المهـديُّ فيما نُقِل [5] ، يُنعَتُ قبل ظهورهِ بصاحبِ الدرهمِ المربّع ، نَعَتَهُ بذلك المتكلمونَ بالحدَثانِ من قَبْلِهِ ، المُخْبِرُون في ملاحمهم عن دولتِهِ . .

---

(١) في (ت) . «من الغشّ عيّن» . والصواب . «عن الغش عيّن» ، لان «لما» لا تتلق بالفاءِ ، بل «اما» .

(٢) في (ت) و (ق) . «في» . وهذا خطأٌ ظاهر ومفسد للمعنى .

(٣) في (ت) و (ق) . «منصور» وهو المتهور ، إذا كان الكلام على منصور صنهاجة . وأما منصور العباسيين فبأداة التعريف .

(٤) في (ت) . «الدرهم» . ولا لزوم لهذا الابدال .

(٥) في (ت) . «يُنْقَلُ» . وما في النص أبلغ .

(وأما) أهلُ المشرق لهذا العهدِ ، فسكَّتُهم غيرُ مقدّرةٍ، وانما يتعاملون بالدنانير والدراهم وَزْناً بالصَّنَجَاتِ المقدَّرة بعِدَّةٍ منهـا ، ويطبعون [1] عليها بالسكةِ ، نقوشَ الكلماتِ بالتهليلِ ، والصلاة ، واسمِ السلطانِ ، كما يفعلهُ أهل المغرب . ذلك تقديرُ العزيزِ العليمِ .

(تنبيه) ولنختم الكلامَ في السكةِ، بذكرحقيقة الدرهم ، والدينار ، الشرعيين، ٥ وبيان مقدارهما ، وذلك أن الدرهم والدينار ، مختلفا السكة في المقادير ، والموازين ، بالآفاق ، والامصار ، وسائر الاعمال ، والشرعُ قد تعرّض لذكرهما ، وعلّق كثيراً من الأحكام بهما في الزكاة ، والانكحة ، والحدود، وغيرها ، فلا بدّ لهما عندهُ من حقيقــةٍ ومقدار ، يتعيَّن في تقــديره ، وارادتهِ ، وتجري عليهما أحكام [2] ، دون غير الشرعي منهما ، فاعلمْ أن الاجماعَ منعقدٌ منذ صــدر الاسلام ، وعهد الصحابة ، ١٠ والتابعين ، ان الدرهم الشرعي هو الذي يَزِنُ [3] العشرةُ منهُ ، سبعةَ مثاقيــلَ من الذهب ، والاوقيةُ منهُ أربعين درهماً ، وهو على هذا سبعةُ أعشار الدينار ، ووزنُ المثقال من الذهب الخالص [4] اثنتان [5] وسبعون حبَّــةً ، من الشعير الوَسَط [6] . فالدرهم الذي هو سبعة أعشار [7] ، خمسون حبَّةً ، وخُمْسَا حبَّة . وهــذه المقادير كلها ثابتة بالاجماع . فان الدرهم الجاهلي ، كان بينهم على أنواع أجودها : الطــبري ، وهو ١٥ ثمانية دوانق ، والبغلي وهو أربعــة دوانق ، فجعلوا الشرعي بينهما ستة دوانق ، وكانوا

---

(١) في (ت) . ولا يطبعون . وهذا خطأ صارخ يصل الى عنان السماءِ .
(٢) في (ت) و (ق) . أحكامه .
(٣) في (ت) . تزنُ
(٤) لم ترد كلمة (الخالص) في (ت) ولا في (ق) وهي هنا ضرورية . ٢٠
(٥) في (ت) و (ق) . ثنتان .
(٦) لم ترد كلمة (الوسط) في (ت) ، وهي ضرورية ، كما ورد في كلام جميع المؤرّخين .
(٧) في (ت) و (ق) اعشاره (قلت . وهذا هو الصواب) .

بها يوجبون الزكاة في مائة درهم بغلية، ومائة طبرية، خمسة دراهمَ وَسَطاً.

وقد اختلف الناسُ، هل كان ذلك من وضع عبد الملك أو اجماع الناسِ بعدُ عليهِ، كما ذكرناهُ. ذكرَ ذلك الخطّابُ في (كتابِ معالمِ السُّنَن)، والماوَرْدي في (الأحكام السُّلطانية)، وأنكرهُ المحقّقونَ من المتأخّرين، لِمَا يَلزمُ عليهِ أن يكون الدينارُ والدرهمُ الشرعيان مجهولينِ في عهد الصحابة، ومَنْ بعدَهم، مع تعلُّقِ الحقوق الشرعية بهما، في الزكاة، والانكحة، والحدود، وغيرها كما ذكرناه. والحقُّ، أنّهما كانا معلومَيِ المقـدار في ذلك العصر، لجرَيانِ الأحكام يومئذٍ بما يتعلّقُ بهما من الحقوق، وكان مقدارُهما غير مشخص [1] في الخارج، وان [2] كان متعارفاً بينهم بالحكم الشرعي، المتقرّر في مقدارها ووزنهما، حتى استفحلت الدولة الاسلاميـة، وعظمت أحوالها، ودُعِيَ الحـال الى تشخيصهما في المقدار، والوزن، كما هو عند الشرع، ليستريحوا من كُلْفَةِ النقدين [3]. وقارَنَ ذلك أيامَ عبد الملك، فشخصَ مقـدارَهما وعيْنَهما في الخارج، كما هو في الذهْنِ، ونقش عليهما السكّةَ، باسمـهِ وتاريخهِ، أثَرَ الشهادتين الإيمانيتين، وطرَحَ النقودَ الجاهلية، رأساً حتى خَلُصَتْ، ونقشت [4] عليهما سكّتُهُ، وتلاشى وجودُهما. وهذا هو الحقّ الذي لا مَحِيْدَ عنهُ، ثم بعد ذلك، وقع اختيارُ أهلِ السكّةِ في الدولةِ [5]، على مخالفة المقدار الشرعي في الدينار والدرهم، واختلفتْ في ذلك الاقطارُ، والآفاق، ورجع الناسُ الى تصوُّرِ مقاديرها الشرعيةِ ذِهناً، كما كان في الصدرِ الأولِ، وصارأهلُ كلِ أُفُقٍ يستخرجون الحقوق الشرعية من سِكّتِهم، بمعرفه النِسْبةِ التي بينها و بين مقاديرها الشرعية.

---

(١) هذا ما في (س) و (ق)، وأما في (ت) فانه (مستخصّ) وهو غير صحيح.

(٢) في (ت): وإنما (قلتُ. وهو الصحيح).

(٣) في (ت): من كلفة التقدير.

(٤) في (ت): ونَقَشَ.

(٥) في (ت): في الدُوَل. وهو غلط، لأن المراد هنا الدولة الاسلامية على سعتها.

(وأما) وزنُ الدينار باثنتين وسبعين حبةً من الشعير الوسط ، فهو الذي نقلهُ المحققون ، وعليهِ الاجماعُ ، إلا ابنَ حزمٍ فانهُ خالفَ ذلك وزعمَ أنهُ أربع وثمانون حبةً. نقل ذلك عنهُ القاضي عبد الحق ، وردَّهُ المحقّقون ، وعدُّوه وهماً أو غلطاً[1] وهو الصحيحُ . اللهُ يُحقُّ الحقَّ بكلماتِهِ . وكذلك تعْلمُ أنَّ الأوقيّةَ الشرعيّةَ ليست هي المتعارفةَ بينَ الناس ، لأنَّ المتعارفةَ مختلفةٌ باختلافِ الأقطارِ ، والشرعيةَ متحدةٌ ذهناً ، لا خلاف فيها . واللهُ خلقَ كلَّ شيءٍ فقدَّرَهُ تقديراً » — انتهى .

---

(١) في (ت) . وهماً وغلطاً . وهذا خطأ لأن الواحد غير الآخر ، فاذا وهم المتكلم فلا غلط ، وإذا غلط فلا وهم ، إلا في رأي المكابر .

النقود للماوردي (*)

« وأما الدرهم فيحتاج فيه إلى معرفة وزنه ونقده، فأما وزنه فقد استقر الأمر في الإسلام على أن وزن الدرهم ستة دوانيق ووزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل :

واختلف في سبب استقراره على هذا الوزن ، فذكر قوم أن الدراهم كانت في أيام الفرس مضروبة على ثلاثة أوزان منها درهم على وزن المثقال عشرون قيراطا ودرهم وزنه اثنا عشر قيراطا ودرهم وزنه عشرة قراريط فلما احتيج في الإسلام إلى تقديره في الزكاة أخذ الوسط من جميع الأوزان الثلاثة وهو اثنان وأربعون قيراطا فكان أربعة عشر قيراطا من قراريط المثقال فلما ضربت الدراهم الإسلامية على الوسط من هذه الأوزان الثلاثة قيل في عشرتها وزن سبعة مثاقيل ، لأنها كذلك . وذكر آخرون أن السبب في ذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما رأى اختلاف الدراهم وأن منها البغلي وهو ثمانية دوانق ومنها الطبري وهو أربعة دوانق : ومنها المغربي وهو ثلاثة دوانق . ومنها اليمني وهو دانق قال انظروا الأغلب مما يتعامل به الناس من أعلاها وأدناها فكان الدرهم البغلي والدرهم الطبري فجمع بينهما فكانا اثني عشر دانقا فأخذ نصفها فكان ستة دوانق فجعل الدرهم الإسلامي في ستة دوانيق ومتى زدت عليه ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومتى نقصت من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهما فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان . فأما النقص فمن خالص الفضة وليس لمغشوشه مدخل في حكمه ، وقد كان الفرس عند فساد أمورهم فسدت نقودهم فجاء الإسلام ونقودهم من العين والورق غير خالصة إلا أنها كانت تقوم في المعاملات مقام الخالصة وكان غشها عفوا لعدم تأثيره بينهم إلى أن ضربت الدراهم الإسلامية فتميز المغشوش من الخالص : واختلف في أول من ضربها في الإسلام ، فقال سعيد بن المسيب إن أول من ضرب الدراهم المنقوشة عبد الملك بن مروان وكانت الدنانير ترد رومية والدراهم ترد كسروية وحميرية قليلة . قال أبو الزناد فأمر عبد الملك بن مروان الحجاج أن يضرب الدراهم بالعراق فضربها سنة

(*) الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، ص ١٥٣ - ١٥٦ .

أربع وسبعين. وقال المدائنى بل ضربها الحجاج فى آخر سنة خمس وسبعين ثم أمر بضربها فى النواحى سنة ست وسبعين ، وقيل إن الحجاج خلصها تخليصا لم يستقصه وكتب عليها.
(اللهُ أَحَدٌ اللهُ الصَّمَدُ) .

وسميت مكروهة . واختلف فى تسميتها بذلك ، فقال قوم لأن الفقهاء كرهوها لما عليها من القرآن وقد يحملها الجنب والمحدث. وقال الآخرون لأن الأعاجم كرهوا نقصانها فسميت مكروهة ثم ولى بعد الحجاج عمر بن هبيرة فى أيام يزيد بن عبد الملك فضربها أجود مما كانت ثم ولى بعده خالد بن عبد الله القسرى فشدد فى تجويدها ، وضرب بعده يوسف بن عمر فأفرط فى التشديد فيها والتجويد فكانت الهبيرية والخالدية واليوسفية أجود نقود بنى أمية ، وكان المنصور رضى الله عنه لا يأخذ فى الخراج من نقودهم غيرها .

وحكى يحيى بن النعمان الغفارى عن أبيه أن أول من ضرب الدراهم مصعب بن الزبير عن أمر أخيه عبد الله بن الزبير سنة سبعين على ضرب الأكاسرة وعليها بركة فى جانب والله فى الجانب الآخر ثم غيرها الحجاج بعد سنة وكتب عليها بسم الله فى جانب والحجاج فى جانب. وإذا خلص العين والورق من غش كان هو المعتبر فى النقود المستحقة والمطبوع منها بالسكة السلطانية الموثوق بسلامة طبعه المأمون من تبديله وتلبيسه هو المستحق دون نقار الفضة وسبائك الذهب ،لأنه لا يوثق بهما إلا بالسك والتصفية والمطبوع موثوق به ولذلك كان هو الثابت فى الذمم فيما يطلق من أثمان المبيعات وقيم المتلفات ، ولو كانت المطبوعة مختلفة القيمة مع اتفاقها فى الجودة فطالب عامل الخراج بأعلاها قيمة نظر ، فإن كان من ضرب سلطان الوقت أجيب إليه لأن فى العدول عن ضربه مباينة له فى الطاعة وإن كان من ضرب غيره نظر ، فإن كان هو المأخوذ فى خراج من تقدمه أجيب إليه استصحابا لما تقدم، وإن لم يكن مأخوذا فيما تقدم كانت المطالبة به غبنا وحيفا .

وأما مكسور الدراهم والدنانير فلا يلزم أخذه لالتباسه وجواز اختلاطه ولذلك نقصت قيمتها عن المضروب الصحيح .واختلف الفقهاء فى كراهية كسرها، فذهب مالك وأكثر فقهاء المدينة إلى أنه مكروه لأنه من جملة الفساد فى الأرض وينكر على فاعله. وروى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن كسر سكة المسلمين الجارية بينهم ؛

والسكة هي الحديدة التي يطبع عليها الدراهم ولذلك سميت الدراهم المضروبة سكة وقد كان ينكر ذلك ولاة بني أمية حتى أسرفوا فيه ، فحكى أن مروان بن الحكم أخذ رجلا قطع درهما من دراهم فارس فقطع يده وهذا عدوان محض وليس له فى التأويل مساغ .

وحكى الواقدى أن أبان بن عثمان كان على المدينة فعاقب من قطع الدراهم وضربه ثلاثين سوطا وطاف به. قال الواقدى وهذا عندنا فيمن قطعها ودس فيها المفرغة والزيوف، فإن كان الأمر على ماقاله الواقدى فما فعله أبان بن عثمان ليس بعدوان لأنه ماخرج به عن حد التعزير والتعزير على التدليس مستحق . وأما فعل مروان فظلم وعدوان . وذهب أبو حنيفة وفقهاء العراق إلى أن كسرها غير مكروه .

وقد حكى صالح بن حفص [1] عن أبيّ بن كعب فى قول الله تعالى :

(أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ) .

قال كسر الدراهم . ومذهب الشافعى رحمه الله أنه قال : إن كسرها لحاجة لم يكره له وإن كسرها لغير حاجة كره له لأن إدخال النقص على المال من غير حاجة سفه ، وقال أحمد بن حنبل : إن كان عليها اسم الله عز وجل كره كسرها ، وإن لم يكن عليها اسمه لم يكره . وأما الخبر المروى فى النهى عن كسر السكة فكان محمد بن عبد الله الأنصارى قاضى البصرة يحمله على النهى عن كسرها لتعاد تبراً فتكون على حالها مرصدة للنفقة . وحمله آخرون على النهى عن كسرها ليتخذ منها أوانى وزخرف . وحمله آخرون على النهى عن أخذ أطرافها قرضا بالمقاريض لأنهم كانوا فى صدر الإسلام يتعاملون بها عددا فصار أخذ أطرافها بخسا وتطفيفاً . وأما الكيل فان كان مقاسمة فبأى قفيز كيل تعدلت فيه القسمة وإن كان خراجاً مقدرا فقد حكى القاسم أن القفيز الذى وضعه عثمان بن حنيف على أرض السواد فأمضاه عمر رضى الله عنه كان مكيلا لهم يعرف بالشابرقان . قال يحيى ابن آدم وهو المختوم الحجاجى ، وقيل وزنه ثلاثون رطلا ، فإن استؤنف وضع الخراج كيلا مقدرا على ناحية مبتدأة روعى فيه من المكاييل ما استقر مع أهلها من مشهور القفزان بتلك الناحية . »

---

(١) فى النسخة الخطية : صالح بن جعفر .



القِسْم الثَاني

تعريب الدّوَاوين في العَصر الأمَوي



الفصل السابع

النظام الإداري في العهد الإسلامي الأول

أولاً - نبذة عن النظم السائدة.
ثانياً - أسباب جهل العرب قبل الإسلام للنظم الإدارية الراسخة.
ثالثاً - تعريف الديوان.
رابعاً - الدواوين في عهد الرسول (ﷺ) والخلفاء الراشدين.



أولاً: نبذة عن النظم السائدة

سادت النظم الإدارية في الامبراطوريات القديمة، لاسيما الامبراطورية الفارسية والامبراطورية الرومانية، نتيجة تجارب مستمرة في ميدان الاقتصاد والسياسة والحرب، وحصيلة خبرات إدارية جعلت كلا منها قادرة على تنظيم شؤونها تبعاً لأوضاعها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وتبعاً لمتطلبات الحكم والتوسع العسكري الذي فرض التنظيم لكافة الأقاليم التي سيطرت عليها.

وهذا يعني ـ بطبيعة الحال ـ أن تلك الامبراطوريات قد تأثرت تأثراً مباشراً نتيجة احتكاكها بالمناطق التي سيطرت عليها، لوجود حضارات قد تكون أرقى وأزهى من حضارتها، لذا اقتبست الكثير من أنظمة الشعوب المسيطرة عليها، فالرومان مثلاً أخذوا عن الحضارة اليونانية من حيث النظم الإدارية والسياسية، ومن حيث الآداب والعلوم أيضاً. كما أن الفرس أخذوا عن شعوب استعمروها كانت تفوقهم في مضمار الحضارة، ومن الأمثلة على ذلك، أنهم اقتبسوا عن الكلدانيين والبابليين تنظيمهم السياسي والإداري، وأخذوا عن الأشوريين تنظيمهم العسكري.

ومن الجدير بالذكر أن الفرس لم يهتموا في بادىء أمرهم بالكتابة والتدوين والآداب. فلا غرابة إذن أن تضيع «الافيستا» ولا تدون إلا في عصور لاحقة.

ولما أحس الفرس بضرورة التدوين اعتمدوا الكتابة المسمارية المعمول بها في بلاد ما بين النهرين مع بعض التعديل في كتاباتها، ولما امتدت امبراطوريتهم إلى الغرب اعتمدوا الأرامية كلغة دبلوماسية لأنها كانت لغة تتداولها شعوب الامبراطورية.

هذا ويمكن القول، أن الأمم التي ضمتها امبراطورية الفرس ساهمت مساهمة فعالة، في تأمين أسباب الحضارة للفرس. فلا عجب والوضع على هذا النحو، أن يقتبس العرب بعض الأنظمة التي سادت قبل إنشاء دولتهم وأضافوا عليها ما يلائم أوضاعهم الاقتصادية والإدارية والدينية والسياسية، ومن بين هذه الأنظمة نظام الدواوين. وهذا دليل واضح على استعداد العرب لتقبل الحضارات ومظاهر التقدم والرقي عند غيرهم من الشعوب.

ومما يستغرب أن أكثر المراجع والمصادر العربية لا تشير إلى أن الفرس أنفسهم، كانوا قد اقتبسوا نظام الدواوين وغيره من أنظمتهم من نظم إدارية لشعوب سيطروا عليها من قبل.

ثانياً: أسباب جهل العرب قبل الإسلام للنظم الإدارية الراسخة

يتبين للدارس في تاريخ العرب والإسلام الملاحظات التالية:

١ ـ كان العرب قبل الإسلام قبائل متفرقة، لا تربط فيما بينها روابط سوى النسب، ولا تجمعها أهداف موحدة، وكان مجتمعهم على هذا النحو مجتمعاً مفتتاً من الناحية السياسية.

٢ ـ لا يعني ذلك أنه لم يكن للعرب حضارة قبل الإسلام، ولكن المقصود منه أن عدم وجود دولة بمفهومها الكياني، يستتبع عدم وجود الإدارة والتنظيمات المالية والسياسية وما شابه ذلك، إذ لا حاجة للقبائل لمثل هذه التنظيمات. بل كانت تنظم أمورها وفقاً لظروفها واحتياجاتها.

٣ ـ جاء الدين الإسلامي ليلغي هذه الأوضاع، وليؤسس «دولة المدينة» في عهد الرسول ﷺ، وكان من الطبيعي ألا تجاري هذه الدولة الفتية ـ ولما يمض عليها سنوات معدودات ـ كبريات الامبراطوريات كالامبراطورية الفارسية والامبراطورية البيزنطية التي خبرت وأدركت الكثير من أمور

الإدارة والسياسة نتيجة خبراتها وتجاربها واختلاطها بشعوب أرقى منها وأكثر تقدماً. ولذا فقد اقتصر التنظيم الإداري في زمن الرسول ﷺ على قيادته السياسية والعسكرية ورئاسته الدينية، ولم يستلزم الأمر في ظل بساطة «دولة المدينة» الأخذ بنظم متطورة في الإدارة والحكم على غرار الفرس والروم.

٤ ـ عندما تعقدت الإدارة الإسلامية في عصر الفتوحات، كان طبيعياً الاقتباس من نظم المغلوبين، وهذه ظاهرة طبيعية إن دلت على شيء فإنما تدل على أن العرب شعب يتقبل الحضارات العالمية، ولا يعيش في معزل وانكماش عن التطورات الحضارية.

ثالثاً: تعريف الديوان

من الأنظمة التي اقتبسها العرب عن الفرس والروم نظام الدواوين الذي كان أداة لتنظيم أمور الدولة في كافة المجالات. «والديوان في تعريف أقضى القضاة أبو الحسن الماوردي، الديوان محفوظ بحفظ ما تعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال ومن يقوم بها من الجيوش والعمال»[(١)]. «وفي تسميته ديواناً وجهان: أحدهما أن كسرى اطلع ذات يوم على كُتّاب ديوانه فرآهم يحسبون مع أنفسهم فقال «ديوانه» أي مجانين، فسمي موضعهم بهذا الاسم، ثم حذفت الهاء عند كثرة الاستعمال تخفيفاً للاسم فقيل ديوان، والثاني أن الديوان اسم بالفارسية للشياطين فسمي الكُتّاب باسمهم لحذقهم بالأمور ووقوفهم على الجلي والخفي وجمعهم لما شذ وتفرق واطلاعهم على ما بعد وقرب ثم سمي مكان جلوسهم باسمهم فقيل ديوان»[(٢)].

---

(١) المقريزي (المواعظ والاعتبار) م ٢ ص ٣٣ تحقيق:
G. Wiet; Le Caire Imprimerie de L'Institut Francais «1913».
انظر أيضاً: Encyclopédie de L'Islam - Art Diwan - P.1006, Vol. 1.
للمزيد من التفصيلات أيضاً: انظر الموسوعة ذاتها طبعة ١٩٦٥.
Encyclopédie de L'Islam (Nouvelle Edition) Tome II, PP. 332 - 345.

(٢) المقريزي، المصدر نفسه م ٢ ص ٣٣، (ديوانه تعني بالفارسية مجنون) انظر أحمد لواساني (مدخل إلى اللغة الفارسية) ص ٢٦٨، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٧٢.

وقد استعمل العرب كلمة «ديوان» في نظامهم الإداري بعد أن عربت عن الفارسية، وقد يكون لهذه الكلمة صلة بكلمة «دبير» بمعنى الكاتب، أو بكلمة «دب» الأشورية بمعنى سجلات العامة[1]. وهذا التفسير يدعم الرأي السالف الذكر من أن الفرس كانوا قد اقتبسوا عن غيرهم من الشعوب.

رابعاً: الدواوين في عهد الرسول (ﷺ) والخلفاء الراشدين

لقد وجد الديوان منذ عهد الرسول ﷺ دون أن يتسمى بهذه التسمية، وللدلالة على صحة هذا القول، أنه كان للرسول ﷺ كتبة وقراء من الصحابة بلغ عددهم أكثر من اثنين وأربعين شخصاً، فقد كان عثمان بن عفان يكتب له أحياناً، وأحياناً علي بن أبي طالب، وخالد بن سعيد وأبان بن سعيد، والعلاء بن الحضرمي[2]. وكان أول من كتب له أبي بن كعب وإذا غاب كتب له زيد بن ثابت، وقد كتب له أيضاً عبدالله بن سعدبن أبي سرح، وكتب له أيضاً معاوية بن أبي سفيان وحنظلة الأسيدي.

ويكفي هذا العدد من الأشخاص لأن يؤلفوا ديواناً للكتابة والإدارة وكان جميع هؤلاء يكتبون ـ بطبيعة الحال ـ باللغة العربية وليس بلغة ثانية، بل إن ثقافة أحدهم بلغت حد إجادته لعدة لغات أجنبية من النادر أن تجتمع في شخص واحد في تلك الفترة، فقد كان زيد بن ثابت ترجمان الرسول ﷺ بالفارسية والرومية والقبطية والحبشية واليهودية[3]. يترجمها إلى اللغة العربية.

ومن الدلائل على وجود المفاهيم الديوانية عند المسلمين، أن النبي ﷺ أراد مرة إحصاء المسلمين فقال: اكتبوا لي من تلفظ بالإسلام من الناس، فكتبوا له ألفاً وخمسماية رجل[4]. ولم يكن قبل ذلك يجمع المسلمين كتاب

---

(١) الموسوعة العربية الميسرة ص ٨٤٠.

(٢) الطبري (تاريخ الرسل والملوك) جـ٣، ص١٧٣، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف في مصر ١٩٦٢.

(٣) محمد كرد علي (الإدارة الإسلامية في عز العرب) ص ١٤ مطبعة مصر، القاهرة ١٩٣٤.

(٤) محمد كرد علي، المرجع نفسه، ص ١٩.

حافظ أي ديوان مكتوب[1]. بالرغم من أن الرسول ﷺ أحصى المسلمين وسجل أعدادهم.

لقد كان إحصاء المسلمين الأول خطوة أولى نحو التدوين إذ بمثل هذه الطرق تم الإحصاء وأعداد من اعتنق الإسلام، والظاهر أن الرسول اتخذ هذه الخطوة ليقف على أعداد من اعتنق الإسلام، وذلك لدفع أموال الزكاة ولصرفها على المحتاجين من المسلمين، والأخذ ممن يتوجب عليهم الدفع. وللتأكد أيضاً من أعداد المسلمين الذين يمكن لهم الاشتراك في العمليات القتالية.

وقد اقتدى الخليفة أبو بكر الصديق بما ساد في عصر الرسول ﷺ من أنظمة أولية، إذ أن من كتب للرسول ﷺ كان يكتب أيضاً للخليفة أبي بكر الصديق ومنهم زيد بن ثابت وعثمان بن عفان. على أنه مما لا شك فيه أن نواة «بيت المال» وجدت في أيام الخليفة أبي بكر[2].

ولما تولى عمر بن الخطاب الخلافة، طور الأنظمة السائدة في الدولة، وأضاف إليها أساليب إدارية متبعة في بلاد فارس، ففي ١٥ هـ فرض على المسلمين الفروض ودون الدواوين، وأعطى العطايا على السابقة في الإسلام[3].

ولما أراد عمر وضع الدواوين لتوزيع الأموال على المسلمين، قال له علي بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف: ابدأ بنفسك. قال: لا، بل ابدأ بعم رسول الله ﷺ ثم الأقرب فالأقرب[4]. ومن الذين دونوا للخليفة عمر عقيل بن أبي طالب، ومخرمة بن نوفل، وجبير بن مطعم، وكانوا من نبهاء قريش لهم علم بالأنساب وبالناس.

وكان السبب في تدوين عمر للدواوين، أن أبا هريرة قدم عليه من البحرين

---

(١) محمد كرد علي، المرجع السابق، ص ١٩ نقلاً عن سيرة ابن هشام.

(٢) انظر: E. Browne; A Literary History of Persia, P. 205, Vol 1 «London 1909».

(٣) الطبري (تاريخ الرسل والملوك) جـ ٣ ص ٦١٤.

(٤) المصدر نفسه ص ٦١٤.

ومعه مال، فلقى عمر فقال له عمر: ماذا جئت به؟ قال: خمسمائة ألف درهم، فقال عمر: أتدري ما تقول؟ قال: نعم مائة ألف درهم، ومائة ألف درهم، ومائة ألف درهم، ومائة ألف درهم ومائة ألف درهم، فقال عمر: أطيب هو؟ قال: لا أدري، فصعد عمر المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أيها الناس قد جاءنا مال كثير، فإن شئتم كلناه كيلاً، وإن شئتم أن نعده عداً. فقام إليه رجل فقال: يا أمير المؤمنين، قد رأيت هؤلاء الأعاجم يدونون ديواناً لهم، قال دونوا الدواوين[1].

ويقال أنه استشار عثمان بن عفان، والوليد بن هشام بن المغيرة الذي قال له: قد جئت الشام فرأيت ملوكها قد دونوا ديواناً وجندوا جنداً، فدون ديواناً وجند جنداً[2]. فأخذ بقول من استشارهم بعد أن رأى أنه لا بد من ضبط الأموال التي ترد على الدولة. ومن ثم معرفة أعداد الجند لفرض العطاء لهم ولأسراتهم، وما يقتضي ذلك من تنظيم للقضايا المالية والعسكرية.

وكان الديوان الدفتر أو مجتمع الصحف والكتاب يكتب فيه أهل الجيش وأهل العطية[3]. وأول ديوان أنشىء في الإسلام هو ديوان الجند، ويطلق عليه أيضاً ديوان العطاء، وغايته الحفاظ على الأموال الفائضة الواردة إلى بيت مال المسلمين، مثل الزكاة والجزية والعشور وغيرها، وتسجيل أسماء الجند لصرف العطايا لهم. وقيل إن أول ديوان وضع في الإسلام هو ديوان الإنشاء[4].

ولما تولى عثمان بن عفان الخلافة، أقر الأوضاع الإدارية السائدة التي وضعها الخليفة عمر بن الخطاب من قبل. وسار الخليفة علي بن أبي طالب

---

(١) البلاذري (فتوح البلدان) ص ٦٣٥، ٦٣٦. الجهشياري (الوزراء والكتاب) ص ١٦، ١٧، الطبعة الأولى تحقيق ونشر مصطفى السقا وآخرين، مطبعة الحلبي القاهرة، ١٩٣٨.
(٢) البلاذري، المصدر السابق، ص ٦٣٠.
(٣) محمد كرد علي (الإدارة الإسلامية في عز العرب) ص ٤٤.
(٤) محمد كرد علي، المرجع نفسه، ص ٤٥ نقلاً عن «نهاية الأرب للنويري» و«صبح الأعشى» للقلقشندي.

على النمط الإداري السابق لأنه لم ير موجباً لتغييره أو الإضافة عليه، خاصة وأنه كان مشغولاً بما ساد من مشاكل داخلية في عهده.

ويذكر أيضاً أن معاوية بن أبي سفيان جعل على كل قبيلة من قبائل العرب رجلاً يدور على المجالس كل صباح ليسأل عما إذا كان مولود قد ولد فيهم، أو ضيف حل بهم، فيكتب أسماءهم وأسراتهم ويذهب إلى الديوان ليثبتهم فيه[1]، بالإضافة إلى أن عبد الملك بن مروان سيعمل ـ فيما بعد ـ على تنظيم الدواوين وتطبيقها ليس على المسلمين فحسب وإنما على أهل الذمة، حيث أمر بأن يدون كل شخص اسمه واسم والده وأولاده وممتلكاته وذلك في مكان ولادته[2].

---

(١) سيدة كاشف (عبد العزيز بن مروان) ص ٩٩ نقلاً عن ابن عبد الحكم والمقريزي.

(٢) Denys; Chronique, Publication et traduite par chabot, P. 10 «Paris 1895».



الفصل الثامن

الدواوين في العصر الأموي

١ ـ ديوان الجند.
٢ ـ ديوان الخراج.
٣ ـ ديوان الرسائل.
٤ ـ ديوان الخاتم.
٥ ـ ديوان البريد.



تولى معاوية بن أبي سفيان الحكم سنة (٤١ ـ ٦٠ هـ) وفي عهده خطت الإدارة العربية خطوات سريعة إلى الأمام، نظراً لانفتاحه الشديد على حضارات الروم والفرس، وقد اضطرته الظروف الجديدة، والمحيط الجديد للأخذ بمثل هذه الحضارات، لاسيما الإدارية منها، بعد أن رأى ضرورة إخراج إدارة الدولة العربية من رتابة الماضي إلى تطور الحاضر ورقي المستقبل.

وفي عهده تعددت الدواوين إلى أن أضحت خمسة تدير شؤون الدولة الأموية، وذلك نتيجة لاتساع هذه الدولة وازدياد نشاطها، فظهر مظهر الاختصاص فأصبح كل ديوان يختص بناحية معينة من شؤون الدولة.

وقد استعان معاوية بن أبي سفيان بأشخاص من النصارى بالإدارة العربية، بينما كان الخليفة عمر بن الخطاب يمتنع عن استخدامهم إلا إذا أسلموا، لاسيما في الإدارة الخاصة بمقر الخلافة. فعهد معاوية إلى سرجون بن منصور، ثم إلى ابنه منصور بن سرجون من نصارى الشام بإدارة دواوين المال. وكان منصور الأول والد سرجون على المال في الشام منذ عهد هرقل وذلك قبل الفتح العربي.

والواقع أنه لم يقتصر وجود الدواوين على مقر الخلافة فقط ـ والتي كانت بطبيعة الحال تستعمل اللغة العربية في تدوينها ـ بل أنشئت دواوين محلية في البلاد المفتوحة، كانت استمراراً للدواوين التي كانت موجودة قبل الفتح العربي، وظلت تستعمل فيها اللغات الفارسية والرومية والقبطية وأحياناً

اليونانية، ويتولى الوظائف فيها أشخاص من النصارى والفرس دون العرب والمسلمين.

وكانت الدواوين في البلد الواحد تكتب باللغة العربية وبعضها الآخر إما باللغة الفارسية أو الرومية. ولم يزل بالكوفة والبصرة ديوانان: أحدهما بالعربية لإحصاء الناس وأعطياتهم، وهذا الذي كان عمر قد رسمه، والآخر لوجوه الأموال بالفارسية. وكان بالشام مثل ذلك، أحدهما بالرومية، والآخر بالعربية فجرى الأمر على ذلك إلى أيام عبد الملك بن مروان[١].

أما في مصر فكانت الدواوين تكتب بالقبطية واليونانية، ولكن ظهرت اللغة العربية إلى جانبهما، فقد عثر على وثيقة من وثائق البردي كتبت باللغتين اليونانية والعربية ويرجع تاريخها إلى سنة ٢٢ هـ. أي نحو ٦٥ عاماً قبل المحاولة الرسمية لتعريب الدواوين في مصر[٢].

ومع هذا فقد كانت السمة الغالبة على الدواوين سواء ما يتعلق بأشخاصها أو لغاتها السمة الأجنبية البعيدة عن المظاهر العربية، إلى أن تولى عبد الملك بن مروان أمر تعريب الدولة، بعد أن نفذ عملية تعريب النقود، وتحقق بذلك الاستقلال الاقتصادي عن الدولة البيزنطية والأنظمة النقدية الفارسية، ثم قام الخليفة عبد الملك ليحقق الخطوة الثانية في حركة التعريب وأعني بها تعريب الدواوين إكمالاً لصبغ الدولة بصبغة عربية. بعد أن كان النظام الديواني والمالي الإسلامي على غرار الأنظمة البيزنطية نظاماً وتعبيراً[٣].

وكانت الدواوين في العصر الأموي خمسة: ديوان الجند، ديوان الخراج، ديوان الرسائل، ديوان الخاتم، ديوان البريد.

---

(١) الجهشياري (كتاب الوزراء والكتاب) ص ٣٨، الصولي (أدب الكتاب) ص ١٩٢، نسخة وعلق عليه محمد بهجة الأثري المطبعة السلفية بمصر ١٣٤١ هـ.

(٢) أحمد مختار عمر (تاريخ اللغة العربية في مصر) ص ٣١، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة ١٩٧٠.

(٣) Lammens, un gouverneur Omaiyade d'Egypte, P. 102.

١ ـ ديوان الجند

وكان هذا الديوان هو نفسه الذي أسسه عمر بن الخطاب لتحديد العطاء لجميع المسلمين وخاصة الجند منهم. غير أنه قد مر بتطورات عديدة على أيدي الأمويين، لما اقتضته الظروف الجديدة للحياة الإسلامية في العصر الأموي، نتيجة ازدياد عدد الجند، واحتكاك المسلمين بحضارات أخرى، وتشعب المسائل المالية وما شابه ذلك من نظرة الجند إلى العطاء على أنه معاش أكثر منه راتباً لقاء خدمة حربية أمر بها الإسلام.

وقد استمرت هذه النظرة إلى أن جاء الخليفة هشام الذي أبطل إجراء من الإجراءات الفاسدة، وهو تقديم العطايا على أنها وسيلة للتعيش دون إيمان بما يقوم به الجندي من خدمة، فلم يأخذ أحد عطاء حتى ولو كان أميراً أموياً ما لم يؤد الخدمة الحربية بنفسه أو يرسل من ينوب عنه في أدائها وأعطى نصيبه لمولاه ياقوت، الذي ذهب إلى ميدان القتال نائباً عنه[١].

٢ ـ ديوان (الخراج)

ويعتبر أهم الدواوين جميعاً، لأنه يشرف على شؤون الجبايات وجميع القضايا المالية للدولة، ويتولى تسجيل ما يرد وما ينفق من الأموال في الوجوه المختلفة. ويقال لكتابة الخراج قلم التصريف، وأول ما دون هذا الديوان في الإسلام بدمشق والعراق على ما كان عليه قبل الإسلام[٢] وقد اقتبسه عمر بن الخطاب من الإدارة الفارسية[٣].

وكان هذا الديوان يعتبر بمثابة مصلحة المالية حالياً، إذ نظم تنظيماً دقيقاً حيث أعدت فيه إيصالات الاستلام والصرف، التي كانت تحفظ في سجلات خاصة بها.

---

(١) فلهوزن (تاريخ الدولة العربية) ص ٣٤٨، ترجمة دكتور أبو ريدة، نشر لجنة التأليف والترجمة القاهرة ١٩٥٨.

(٢) المقريزي (المواعظ والاعتبار) م ٢، ٥٧ تحقيق: G-Wiet; Le Caire 1913

(٣) السيد عبد العزيز سالم (تاريخ الدولة العربية) ص ٦٧٧.

وكان الفائض من الولايات يرسل إلى هذا الديوان ومع ذلك فإن مبالغ طائلة أبقيت في خزائن الولايات للأغراض المحلية والحوادث الطارئة[1].

٣ ـ ديوان الرسائل

سبق وأشرنا إلى أن الرسول ﷺ كان يستعين في أمور دولته بكتاب يكتبون له الرسائل والوثائق، وحذا الخلفاء الراشدون حذوه فكانوا يتخذون الكتاب لتدوين الكتب والرسائل. واستمر الحال كذلك حين اتخذ الأمويون ديواناً خاصاً بالرسائل يخدم الإدارة المركزية والإدارات المحلية.

وكان من أعمال هذا الديوان تنسيق العمل أيضاً بين جميع الدواوين الأخرى، نظراً لما يرسله الخليفة من ملاحظات على سير الأمور في هذه الدواوين وما يتوجب عمله.

وكانت المراسلات السياسية في عهد الخلفاء الأول قصيرة جداً ومقصورة على ما يراد منها[2].

ويتولى هذا الديوان مشرف عام يقوم بالإشراف على الرسائل الواردة من الولايات الإسلامية، أو الموجهة من الخليفة إلى عماله. وكان القائم على هذا الديوان يختار من أهل الخليفة ومن عظماء قبيلته[3] ذلك أن الخليفة كان لا يأتمن إلا من كان موضع ثقته، حتى لا تتسرب أسرار الدولة والخلافة إلى الأعداء.

٤ ـ ديوان الخاتم

وكان من مهام هذا الديوان تسجيل ما يصدر عن الخليفة ثم يختم سواء كانت رسالة أم وثيقة قبل أن يرسل إلى الولايات والأمصار والأقاليم. كانت الرسائل ـ قبل إنشاء ديوان الخاتم ـ تصدر غير مختومة بتوقيعات الخليفة، وحدث أن أعطى معاوية كتاباً إلى عمرو بن الزبير يأمر فيه زياد بن أبيه عامله

---

(١) مولوي حسيني (الإدارة العربية) ص ١٦٧ ترجمة د. إبراهيم العدوي، المطبعة النموذجية بالحلمية ١٩٥٨.

(٢) مولوي حسيني المصدر نفسه ص ١٦٨.

(٣) السيد عبد العزيز سالم (تاريخ الدولة العربية) ص ٦٧٩.

في بلاد العراق، بأن يعطي حامله مائة ألف درهم، ففض عمرو الكتاب، وجعل المائة مائتين، وتسلم المبلغ من زياد[١]. فلما رفع زياد حسابه إلى معاوية أنكر هذا العدد، فاكتشف معاوية عند ذلك تزوير عمرو وأمر بسجنه. غير أن أخاه عبدالله بن الزبير دفع المبلغ الزائد إلى معاوية وضمن بذلك إطلاق سراح أخيه[٢].

ومنذ ذلك الوقت أصبحت الرسائل تصدر مختومة، بعد أن تحزم بخيط وتختم بالشمع، ثم تختم بخاتم صاحب هذا الديوان، كما هو الحال اليوم في قلم «الأرشيف» أو السجلات[٣]. بحيث لا يعلم أحد ما تشتمل عليه، ولا يستطيع فضها أيضاً، ولو حاول حاملها ذلك لاكتشف أمره فوراً.

وأسند ديوان الخاتم إلى عبدالله بن محصن الحميري وقيل ولاه عبد الله بن أوس الغساني. والمرجح أن الرسائل البالغة الأهمية، كان لا بد للخليفة نفسه من أن يختمها بخاتمه الخلافي، ولا يتركها تختم بخاتم المشرف على الديوان، وذلك للحفاظ على سريتها وأهميتها.

وقد اتبع ولاة الأقاليم الأسلوب نفسه، فاعتاد زياد بن أبيه أن يختم الرسائل، وأن يحفظ نسخاً من جميع أوامره، حتى إذا ما تقاعس البعض عن تنفيذ أوامره، أو شذوا في تحقيقها، كانت هناك نسخة ثبوتية إضافية تدينهم.

وفي عهد عبد الملك بن مروان تقدمت إدارة ديوان الخاتم، كما نشأت إذ ذاك دار للمحفوظات الحكومية في دمشق[٤]. وكان بنو أمية عادة لا يولون ديوان الخاتم إلا أوثق الناس عندهم. وأول من رسم هذا الديوان معاوية[٥].

---

(١) الجهشياري (الوزراء والكتاب) ص ٢٤، ٢٥.

(٢) مولوي حسيني (الإدارة العربية) ص ١٦٩.

(٣) حسن إبراهيم حسن (تاريخ الإسلام) جـ١، ص ٤٤٧، الطبعة السابعة، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٦٤.

(٤) مولوي حسيني، المرجع السابق، ص ١٦٩.

(٥) الصولي (أدب الكتاب) ص ١٤١.

٥ ـ ديوان البريد

يذكر ياقوت في «معجم البلدان» أن كلمة «بريد» مأخوذة من الكلمة الفارسية «بوريدان» لأن أذناب خيل الرسل وأعرفها كانت مقطوعة، لتميزها عن الخيل الأخرى، ولتميز راكبها بأنه رسول الدولة.

وقد استحدث نظام البريد، بعد اتساع الدولة العربية، وضرورة الاتصالات بين مركز الخلافة وسائر الأقاليم للوقوف على الأحداث ومجريات الأمور، وإعطاء الأوامر وتلقيها أيضاً. إذ أصبح من الضروري نقل الرسائل في سرعة متناهية لتسهيل الاتصال السريع بين الخليفة وعمال الأقاليم[١].

وكان معاوية بن أبي سفيان أول من أنشأ نظاماً للبريد، وكان في نشأته الأولى مختصاً لتصريف شؤون الدولة فقط، وبعد التيقن من فائدته وضرورته أتيح للناس الانتفاع منه في نقل رسائلهم. بالإضافة إلى أنه يزيد دخل الدولة المالي، من جراء إجرة النقل أو الرسوم المترتبة على ذلك.

وفي عهد عبد الملك بن مروان ـ الخليفة الأموي ـ تقدم نظام البريد تقدماً ملموساً، فلم يعد نظاماً يعتمد على طريقة تبادل الخيل في المحطات البريدية فقط، ولنقل الرسائل، بل أصبح نظاماً يستفاد منه في الحالات العسكرية، والحربية والرحلات السريعة، فقد كانت عربات البريد تستخدم أحياناً في نقل القوات العسكرية على وجه السرعة، حيث كانت تستطيع أن تحمل ما بين خمسين ومائة رجل في الرحلة الواحدة[٢]. وبعد أن قامت الدولة الأموية بتعريب النقود عمدت إلى تعريب الدواوين وتنظيم البريد تنظيماً جيداً[٣].

وللدلالة على أهمية البريد والوظيفة التي كان يقوم بها، فقد كان عبد الملك بن مروان يمنع حاجبه من الوقوف في سبيل حامل البريد إذا أراد

(١) السيد عبد العزيز سالم (تاريخ الدولة العربية) ص ٦٨٠.

(٢) مولوي حسيني، المصدر السابق ص ١٧١.

(٣) H. Gibb; The Arab Conquests in Central Asia, P. 25 - 27, «London 1923».

الدخول إليه. وذلك كسباً للوقت لاسيما في الحالات الطارئة وأيام الحرب وأثناء قيام الثورات المضادة للحكم المركزي[1].

وفي عهد يوسف بن عمر والي العراق، بلغت تكاليف ديوان البريد في هذه الولاية وحدها أربعة ملايين من الدراهم في السنة[2].

وكان وجود هذه الدواوين الخمسة، ضرورة مهمة لإقامة دولة متكاملة، بحيث تستطيع أن تنظم أمورها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية، وقد استطاعت الدولة العربية أن تستكمل شروط إقامة مثل هذه الدولة.

---

(١) انظر أيضاً: عن تنظيم البريد H. Gibb; op. cit, P. 424.

(٢) مولوي حسيني (الإدارة العربية) ص ١٧١.

الفَصْلُ التَّاسِع

عَبدالملك بِن مروَان وَتعريب الدَّواوين

١ ـ دواوين الشام.
٢ ـ دواوين العراق.
٣ ـ دواوين مصر.



يعتبر عبد الملك بن مروان المؤسس الثاني للدولة الأموية، لما امتاز به من رجاحة العقل والقدرة على تصريف الأمور، فانتشل الدولة من الفوضى بعد وفاة مروان بن الحكم، وأقام صرح مجدها على أسس لم يسبقه إليها من جاء قبله من الخلفاء[1].

وكان عبد الملك بن مروان لبيباً عاقلاً مالكاً جباراً، قوي الهيبة شديد السياسة، حسن التدبير للدنيا. في أيامه نقل الديوان من الفارسية إلى العربية، واخترعت سياقة المستعربين[2].

وكان عبد الملك منذ نشأته يميل للإسلام والعروبة، فقد ولد عبد الملك في الإسلام وتربى عليه، فضلاً عن أن ميلاده كان في مدينة الرسول ﷺ، وكان يعتبر من العلماء بالقرآن. لذا رأينا نشأته الأولى تؤثر في سلوكه واتجاهه، بالإضافة إلى ضرورات الدولة والظروف الجديدة، فبعد أن دعم سلطانه على أرجاء الدولة العربية، رغب في تعريب الإدارة والدواوين، خاصة بعد أن قام بتعريب النقود وإصلاحه النقدي الشهير، إذ أن تعريب الدواوين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتعريب النقود كضرورة من الضرورات الواجب اتخاذها لإرساء قواعد الدولة على أسس متينة قوية.

وكانت لغات الدواوين لا تزال إلى أيامه تكتب بلغات أهلها، ويتولاها

---

(١) حسن إبراهيم حسن (تاريخ الإسلام) جـ ١ ص ٢٩٢.

(٢) ابن طباطبا (تاريخ الدول الإسلامية) ص ١٢٢ - مطبعة دار صادر - دار بيروت ١٩٦٠.

أشخاص من أهل البلاد المفتوحة، وترتب على ذلك احتفاظ الدولة بعدد من الموظفين من غير العرب والمسلمين، فكانت لغاتهم الأجنبية لغات من الدرجة الأولى، لأنها كانت لغات رسمية، يضطر الناس إلى تعلمها لأنها كانت سبيلاً لتولي الوظائف الحكومية.

ولو لم تقم حركة التعريب في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان، لاستمرت تلك اللغات منافسة للغة العربية، ولاستمر هؤلاء الأشخاص عقبة في سبيل وصول العرب إلى مناصب الدولة، وكان هذا يضعف من شأن اللغة العربية وخطراً يهددها. وبالتالي كان يضعف من تكوين الدولة القومي[1].

ورأى عبد الملك أن هذا الوضع يتناقض مع سيادة الدولة العربية، فرأى أن ثقته في الإدارة لا يمكن أن تتم ما دام موظفوها ليسوا عرباً ومسلمين، وما دامت لغتها غير العربية. لذا أمر عبد الملك بن مروان بتعريب لغة الدواوين، وكان طبيعياً أن يعقب تغير لغة الكتابة تغيير الموظفين[2].

وكان لهذا العمل أثر عظيم في رفع شأن اللغة العربية، بحيث أصبحت لغة من الدرجة الأولى بعد أن كانت تعد لغة أجنبية كسواها بالنسبة لأهل البلاد المفتوحة.

ويعتبر الخليفة عبد الملك بن مروان مؤسس النهضة العربية الأولى، بسبب حركة التعريب في مرافق الدولة. صحيح أن معاوية كان له فضل في إدخال بعض الأنظمة الإدارية في الدولة، إلا أن عبد الملك بن مروان هو الذي صقلها وأضاف عليها وبلورها ومن ثم عربها، وهي أهم خطوة خطاها خليفة حتى تلك الفترة.

وكان ديوان الخراج أو المال عصب الدولة، لما يطلع به على جميع القضايا الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية سواء في مركز الخلافة أو

---

(١) ضياء الدين الريس (عبد الملك بن مروان) ص ٢٨٤.

(٢) فيليب حتي وآخرين (تاريخ العرب) جـ ٢، ص ٢٨٣، الطبعة الثانية مطبعة دار الكشاف للنشر بيروت ١٩٥٣.

في أقاليم الدولة، وكان لا بد من أن يكون في هذه الدواوين موظفون يتمتعون بثقة الخليفة نتيجة إطلاعهم على أسرار الدولة. وكان الرسول ﷺ من قبل قد أحس بخطورة هذا الأمر، إذ يروى أن زيداً بن ثابت قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أتعلم له كتاب يهود، وقال لي: إني لا آمن يهوداً على كتابي، فلم يمر بي نصف شهر حتى تعلمته، فكنت أكتب له إلى يهود، وإذا كتبوا إليه قرأت كتابهم»[1]. ونظراً لأهمية الثقة ودورها في الدولة فقد تعلم زيد بن ثابت الفارسية والرومية والقبطية وغيرها، لئلا يضطر الرسول ﷺ والخلفاء إلى الاستعانة بمثل هذه الملل والنحل في الكتابة لهم.

ومن الأسباب التي جعلت عبد الملك يقوم بتعريب الدواوين الاختلاف الواضح منذ عهد الخليفة عمر بين أحكام الجزية والخراج وعشور الأرض وعشور التجارة في العراق وفارس عنها في الشام ومصر، وقد حمل على إيجاد هذا الاختلاف اختلاف لغات الدواوين فيما بينها في الأراضي المفتوحة، وكان من العسير على عمر أن ينقل هذه الدواوين إلى العربية ويستخرج منها نظاماً موحداً يفرضه على الدولة العربية كلها[2]. لذا قام عبد الملك بن مروان بتنفيذ هذه المهمة لإخراج نظام موحد في الدولة العربية. وأعطى أوامره إلى عمال الأقاليم بتنفيذ مهمة التعريب في الدواوين كالحجاج في العراق وعبدالله بن عبد الملك في مصر، وتولى عبد الملك بنفسه الإشراف على تنفيذ المهمة في بلاد الشام.

١ ـ دواوين الشام

«كان يتقلد ديوان الشام بالرومية، لعبد الملك ولمن تقدمه، سرجون ابن منصور النصراني، فأمره عبد الملك يوماً بشيء فتثاقل عنه وتوانى فيه، فعاد لطلبه، وحث فيه، فرأى منه تفريطاً وتقصيراً، فقال عبد الملك لأبي ثابت سليمان بن سعد الخشني ـ وكان يتقلد ديوان الرسائل ـ أما ترى إدلال سرجون علينا؟ وأحسبه قد رأى أن ضرورتنا إليه وإلى صناعته، أفما عندك حيلة؟ قال:

(١) البلاذري (فتوح البلدان) ص ٦٦٤.

(٢) السيد عبد العزيز سالم (تاريخ الدولة العربية) ص ٥٢٤.

لو شئت لحولت الحساب إلى العربية، قال: فافعل، فحوله، فرد إليه عبد الملك جميع دواوين الشام»[1]. وذلك في سنة ٨١ هـ[2] ثم صرف سرجون عن الديوان، واستمر سليمان بن سعد يكتب لعبد الملك ومن بعده للوليد بن عبد الملك، إلى أن صرفه عمر بن عبد العزيز واستكتب مكانه صالح بن كثير الصداي من أهل طبريا[3]. وكان سليمان بن سعد هذا من أهل الأردن، وهو أول مسلم ولي الدواوين كلها[4]. في بلاد الشام.

والظاهر أن الخلفاء الأمويين ضيقوا عليه، وحاولوا إقصاءه أكثر من مرة نتيجة ازدياد نفوذه لأنه صاحب الفضل في نقل الديوان من الرومية إلى العربية، ومن الخلفاء الذين أقصوه أيضاً يزيد بن عبد الملك الذي أحل مكانه الكاتب أسامة بن زيد، مما أثار حفيظة سليمان وحقده على الكاتب الجديد.

٢ ـ دواوين العراق

وكان يتولى ديوان الفارسية زادان فروخ بن بيري، ومعه صالح بن عبد الرحمن البصري الذي كان يكتب بالعربية والفارسية التي تعلمها من زادان، وصالح هذا هو مولى بني مرة بن عبيد من بني سعيد بن زيد مناة بن تميم وكان من سبي سجستان[5].

ولما قلد الحجاج العـراق قرب صالح بن عبد الرحمن لذكائه، فاغتاظ زادان قائلاً: «لا بد للحجاج مني لأنه لا يجد من يقوم بحساب ديوانه غيري. فقال له صالح: إنه إن أمرني بنقل الحساب إلى العربي[6] فعلت، قال فانقل شيئاً منه بين يدي ففعل»[7]. فقال له زادان: تمارض فتمارض، فبعث إليه

---

(١) الجهشياري (الوزراء والكتاب) ص ٤٠.
(٢) البلاذري (فتوح البلدان) ص ٢٧٢.
(٣) الصولي (أدب الكتاب) ص ١٩٣.
(٤) محمد كرد علي (الإدارة الإسلامية) ص ٨٩.
(٥) الصولي (أدب الكتاب) ص ١٩٢.
(٦) العربية.
(٧) الصولي، المصدر السابق، ص ١٩٢.

الحجاج بطبيبه فشق ذلك على زادان، وأمره أن لا يظهر للحجاج[1].

ولما كان مقتل زادان فروخ - أيام فتنة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث الكندي - استكتب الحجاج صالحاً مكانه[2]. فأعلمه بما جرى له مع زادان في نقل الديوان فأعجبه ذلك، وعزم عليه في إمضائه فنقله من الفارسية إلى العربية[3]. بعد أن عرضه على الحجاج وذلك في سنة ثمان وسبعين[4]. ويقال إنه بعد سنة ثمانين[5]. ومضى صالح بن عبد الرحمن في نقل الديوان إلى العربية، وإن كانت كتابة الكسور قد شقت عليه، ويظهر أن رموز الأرقام لم تكن تستعمل في الكوفة[6].

وازدادات أهمية صالح بن عبد الرحمن فتتلمذ على يديه تلاميذ كثر، دربهم على أصول الكتابة الديوانية، وكانت عامة كتاب العراق تلامذته، وقد تسلموا الوظائف الإدارية في أيامه وبعده ومن هؤلاء المغيرة بن أبي قره، وشيبة بن أيمن، ومروان بن أياس[7]. وغيرهم.

غير أن الذي يسترعي الانتباه، تواريخ بدء التعريب في كل من الشام والعراق، فمن خلال تلك النصوص التاريخية يتضح لنا أن تعريب الدواوين بدأ في العراق قبل الشام. والظاهر أن السبب في ذلك يعود إلى عدم معاصرة المؤرخين لتلك الحقبة التاريخية، وعدم تثبتهم من تاريخ بدء التعريب في كلا البلدين، بدليل أن كلاً منهم يذكر تاريخاً مختلفاً عن الآخر.

ومن الوجهة العملية يرجح أن تعريب الدواوين بدأ في الشام قبل العراق

---

(١) المقريزي (المواعظ والاعتبار) جـ ٣ ص ٥٩.
(٢) البلاذري (فتوح البلدان) ص ٤٢١.
(٣) المقريزي، المصدر السابق ص ٥٩.
(٤) الجهشياري (الوزراء والكتاب) ص ٣٨.
(٥) المقريزي، المصدر السابق ص ٥٨.
(٦) ڤلهوزن (تاريخ الدولة العربية) ص ٢١٢.
(٧) الجهشياري (الوزراء والكتاب) ص ٣٩.

وفارس، لأن صاحب التعريب كان يستقر في دمشق، وكانت الظروف السياسية مؤاتية له في الشام أكثر منها في أكثر الأقاليم والولايات الأخرى.

ومما يسترعي الانتباه أيضاً أن اللغة الفارسية ظلت مستعملة في ولايات أخرى غير العراق كمنطقة خراسان وذلك حتى سنة **١٢٤** هـ «وكان أكثر كتاب خراسان إذ ذاك مجوساً، وكانت الحسابات تكتب بالفارسية، فكتب يوسف بن عمر ـ وكان يتقلد العراق في سنة أربع وعشرين ومائة ـ إلى نصر بن سيار كتاباً أنفذه مع رجل يعرف بسليمان الطيار، يأمره ألا يستعين بأحد من أهل الشرك في أعماله وكتاباته»(١).

وكان أول من نقل الكتابة من الفارسية إلى العربية بخراسان إسحق بن طليق، رجل من بني نهشل، كان مع نصر بن سيار(٢).

والظاهر أن استعمال اللغة الفارسية فيما وراء العراق ظلت سائدة في الدواوين حتى العصر العباسي، فيذكر «المقريزي» بأن «أول من نقل الدواوين من الفارسية إلى العربية الوليد بن هشام بن قحذم بن سليمان بن ذكوان وتوفي سنة اثنتين وعشرين ومائتين»(٣).

أما انتقال الدواوين إلى العربية في العراق فيذكر «المقريزي» أنه تم بعد ثمانين(٤). كما سبق وأشرنا.

وكان استمرار التدوين باللغة الفارسية في خراسان وما جاورها، وتأخر حركة التعريب هناك، أمراً طبيعياً، لأن الفارسية كانت لغة السكان الأصلية يتداولونها منذ آلاف السنين، بالإضافة إلى أنها لغة الدين المجوسي، ولا يعقل أن تذوب هذه اللغة في الدواوين في سنين قليلة، بل إن ذلك يحتاج إلى مراحل زمنية لا بد من قطعها، وقد تم ذلك فيما بعد.

---

(١) الجهشياري، المصدر السابق، ص ٦٧.
(٢) الجهشياري، المصدر السابق، ص ٦٧.
(٣) المقريزي (المواعظ والاعتبار) جـ ٣، ص ٥٨.
(٤) المقريزي، المصدر نفسه، جـ ٣، ص ٥٨.

وكان الفرس يتباهون باستمرار، ويفاخرون أمام العرب في تنظيماتهم، ولغتهم السائدة في الدواوين، أذ قال أحدهم لأحد رجال العرب: «ما احتجنا إليكم قط في عمل ولا تسمية، ولقد ملكتم فما استغنيتم عنا في أعمالكم ولا لغتكم حتى أن طبيخكم وأشربتكم ودواوينكم وما فيها على ما سميناه ما غيرتموه، كالأسفيداج والسكباج والدغباج...»[1].

ولكن بعد حركة التعريب تغير هذا المنطق نتيجة لحركة عبد الملك بن مروان واستمرار خلفائه في تحقيق هذه الحركة، فقد أجرى التعريب حتى على العيارات والألفاظ سواء رومية أو فارسية، وما سمعته العرب فاحتاجت إلى استعماله في نظم أو نثر فقد أعربته فصار عربياً بتكلمها به وإعرابها إياه[2].

والواقع أن حركة تعريب الدواوين لا تقل أهمية عن حركة الإصلاح النقدي لما أسهمت به من صبغ الدولة بالصبغة العربية، ورفع أثر اللغة العربية - بعد أن كانت لغة من الدرجة الثانية - في الميدانين الإداري والاقتصادي.

وخير دليل على الأهمية التي اتخذتها هذه الحركة، ظاهرة التحول الكبرى في التاريخ العربي، نتيجة شعور الفرس والروم بانحسار نفوذهم في الدولة، إذ أنه عندما أفصح الخليفة عبد الملك بن مروان لكاتبه سرجون بن منصور عن عزمه على تعريب الدواوين غمه ذلك وخرج من عنده كئيباً حزيناً فلقيه قوم من كتاب الروم فقال لهم: اطلبوا المعيشة من غير هذه الصناعة، فقد قطعها الله عنكم[3].

وللدلالة أيضاً على حزن كتاب الدواوين غير العرب، بسبب فقدانهم المكاسب المادية والمعنوية، أنه عندما علم مردانشاه بن زادان فروخ بتعريب الدواوين غضب وحزن حزناً شديداً، حتى أنه عرض على صالح مائة ألف

---

(١) الصولي (أدب الكتاب) ص ١٩٣.
(٢) الصولي المصدر نفسه ص ١٩٣.
(٣) البلاذري (فتوح البلدان) ص ٢٧٢.

درهم ليظهر العجز عن نقل الديوان إلى العربية، ولكنه أبى وأمسك عن ذلك وأتم عمله، فقال مرادنشاه بن زادان موجهاً كلامه لصالح: قطع الله أصلك من الدنيا كما قطعت أصل الفارسية[1].

وكان زادان فروخ قد تنبأ قبل وفاته بانتهاء نفوذ اللغة الفارسية، بعد أن رأى صالحا يكتب الحساب باللغة العربية، فقال عندئذٍ لكتاب الفرس: التمسوا مكسباً غير هذا[2].

ويتجلى ـ خلال ذلك ـ مدى تأثر الفرس والروم من تعريب الدواوين، لأنه أنهى نفوذهم الثقافي والإداري، وأنهى استغلالهم المالي، بسبب حاجة العرب إليهم، وعدم استغنائهم عنهم إلى أن ظهرت تلك الحركة العربية. وتظهر الآثار المترتبة على ذلك، في عبارة عبد الحميد بن يحيى كاتب مروان ابن محمد قوله: لله در صالح، ما أعظم منته على الكتاب[3]. إذ أصبح كتاب العرب يظهرون تباعاً، نتيجة اهتمامهم باللغة العربية وتلقنها، فتولوا إدارة الدواوين وكتابتها، وأصبحوا في أرفع المناصب الحكومية، حتى أنهم أصبحوا في عهود لاحقة وزراء للدولة. علماً أن الفرس فيما بعد ونتيجة لإسلامهم وحرصهم على فهم القرآن الكريم، فقد اتخذوا الحروف العربية أساساً للغتهم.

٣ ـ دواوين مصر:

أما عن تعريب الدواوين في مصر، فلم يستطع الفتح العربي منذ البداية إلغاء اللغتين القبطية واليونانية، بسبب شيوعهما بين الناس ومرافق الدولة.

صحيح أن اللغة العربية ظهرت في مصر ابتداء من سنة **٢٢** للهجرة، غير أن ذلك لم يستمر طويلاً، إذ أنه في سنة **٥٧ هـ**، أصبح المكان الأول للعبارة العربية التي تلتها الترجمة اليونانية[4]. وفي بعض الوثائق وجدت

(١) البلاذري، المصدر السابق،ص ٤٢٢، والمقريزي (المواعظ والاعتبار) جـ٣، ص ٥٩.
(٢) الصولي (أدب الكتاب) ص ١٩٢.
(٣) البلاذري المصدر السابق ص ٤٢٢، والكقريزي المصدر السابق ص ٥٩.
(٤) عبد الرحمن فهمي (صنج السكة في فجر الإسلام) ص ١٢.

الترجمة القبطية على هوامشها. بينما يرجع تاريخ أول وثيقة كتبت كاملة باللغة العربية إلى سنة ٩٠ هـ[١].

ويلاحظ من ذلك أن تعريب الدواوين تأخر في مصر عنه في الشام والعراق، ومن الجائز أن يكون سبب سرعة نقل ديواني الشام والعراق دون ديوان مصر، هو أن البلدين الأولين كانا عربيين قبل ظهور الإسلام.

وكان أول من دون ديواناً للجند في مصر هو بطل فتحها عمرو بن العاص، ولما ولي مصر عبد العزيز بن مروان دون تدويناً ثانياً، ثم دون قره بن شريك التدوين الثالث، ودون بشر بن صفوان (١٠١ - ١٢٠ هـ) التدوين الرابع[٢].

وكان عبد الملك بن مروان قد أمر عماله في الأقاليم والأمصار بالقيام بتعريب الدواوين، وكانت مصر إحداها، وقد استمر التعريب كأمر طبيعي لاستكمال تعريب الدولة، في عهد ابنه الوليد بن عبد الملك، ومن هنا يختلف بعض المؤرخين، في أيهما قام بتعريب الدواوين في مصر، عبد الملك أم ابنه الوليد؟.

والواقع أن عبدالله بن عبد الملك بن مروان كان والياً على مصر من قبل أبيه في سنة ٨٦ هـ، ثم استمر والياً عليها عندما بويع الوليد بن عبد الملك بالخلافة الذي أمر عبدالله بن عبد الملك بالدواوين، فنسخت بالعربية، وكانت قبل ذلك تكتب بالقبطية. وصرف عبدالله أثيناس عن الديوان، وجعل عليه ابن يربوع الفزاري[٣]. وكان هذا من أهل حمص من بني الذيال انتقل إلى مصر أما مع الجيوش العربية التي جاءت من بلاد الشام لتوطيد الحكم العربي في مصر، أو نتيجة انتقالات طبيعية بين مناطق الدولة العربية الواحدة، أو نتيجة

---

(١) أحمد مختار عمر (تاريخ اللغة العربية في مصر) ص ٣١، حول وجود برديات قبطية ويونانية وعربية انظر:

Cheïra; La Documentation Papyrologique de L'Epoque Arab (Alexandrie 1948).

(٢) سيدة كاشف (عبد العزيز بن مروان) ص ٩٨، ٩٩.

(٣) الكندي (ولاة مصر) ص ٨٠، تحقيق د. حسين نصار دار صلدر - دار بيروت ١٩٥٩.

لتهجير بعض القبائل العربية إلى مصر بقصد تعريبها. ولكن الظاهر أن هناك من سبق أبن يربوع الفزاري في الديوان، هو رجل مولى لبني سعد[١].

ويؤكد «المقريزي» أن الذي نقل ديوان مصر من القبطية إلى العربية عبدالله بن عبد الملك بن مروان أمير مصر في خلافة الوليد بن عبد الملك سنة سبع وثمانين ونسخها بالعربية[٢].

والجدير بالذكر، أن الخليفة عبد الملك بن مروان هو رائد حركة التعريب في الدولة العربية، وهو الذي ابتدأ تنفيذ سياسته بتعريب النقود وأمر بتعريب الدواوين، وكان لا بد من تنفيذ هذه السياسة في كل الأقاليم التابعة للدولة العربية.

وكانت عملية التعريب، عملية صعبة وشاقة بدأها الخليفة عبد الملك وحذا الوليد بن عبد الملك حذوه في تطبيق هذه السياسة. وإن افترضنا أن تعريب الدواوين في مصر لم يبدأ إلا في عهد الوليد، فيكفي الخليفة عبد الملك أنه وضع القواعد المتينة الأولى لتعريب الدولة ثم جاء خلفاؤه لينفذوا الخطة التي رسمها.

غير أن اللغة العربية لم تكن هي اللغة الرسمية والوحيدة في مصر بعد حركة تعريب الدواوين، إذ تدل بعض الوثائق إلى أن اللغتين اليونانية والعربية كانتا مستعملتين في دواوين الحكومة، الأولى على أنها اللغة الرسمية التي كانت تدون بها الأعمال في تلك الدواوين، والثانية لأنها لغة الحاكم العربي[٣]. لأن مثل هذه الوثائق كانت تصدر عن رجل له صفة رسمية هو عبدالله بن عبد الملك والي مصر والمسؤول عن الخراج والصلاة فيها. وكذلك كانت الحال في الوثائق التي صدرت عن الوالي الذي حل محله في

---

(١) المقريزي (المواعظ والاعتبار) جـ ٣ ص ٥٨.

(٢) المقريزي المصدر نفسه ص ٥٨.

(٣) حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن (النظم الإسلامية) ص ١٧٥، الطبعة الثالثة مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٦٢.

ولاية الصلاة والخراج في مصر وهو قره بن شريك[1]. الذي حكم مصر (٩٠ - ٩٦ هـ) واتضحت في عهده معالم النظام العربي المالي. إلا أنه وجدت برديات تحمل في طياتها بعض التعابير اليونانية[2]. وقد لوحظ في بعض أوراق البردي كتابات باللغة القبطية إلى جانب اللغتين اليونانية والعربية، ولكن هل يفسر ذلك بأن القبطية كانت لغة رسمية في تلك الفترة؟.

الواقع أن عبارات اللغة القبطية كانت تدون إما في آخر الوثيقة، أو في ظهرها، مما يدل على أن هذه اللغة كانت في الدرجة الثالثة من الأهمية[3]. كما أنها كانت تكتب أيضاً بحبر مخالف لحبر النص الأصلي للوثيقة المدونة باليونانية والعربية.

يضاف إلى ذلك كله أنه لم يعثر حتى الآن على وثيقة رسمية كلها بالقبطية في العهد العربي[4]. ولكن يستدل من الوثائق المكتشفة، بأن السلطات المحلية في الريف كانت تكتب كثيراً باللغة القبطية، بل إنه وجد إيصال بدفع الضرائب تاريخه سنة ٢٤٦ هـ عليه كتابة قبطية[5]. وهذا بطبيعة الحال يعود إلى جذور هذه اللغة في مصر والتي تعود إلى خمسة آلاف سنة قبل المسيح. فلا يمكن القضاء عليها نهائياً أو بين ليلة وضحاها، بل يستلزم ذلك مراحل لا بد من أن تمر بها.

وقد استمرت حركة التعريب تسير سيراً حثيثاً في عهد الوليد وخاصة في الجهاز الإداري. ثم أن الحجاج قطف في عهد الوليد ثمرات العمل الشاق الذي قام به في عهد عبد الملك[6]. فقام الحجاج متفرغاً للعمل الجاد هادفاً إنعاش البلاد التي أنهكتها الحروب والفتن. فكان عصر الدولة الأموية هو

---

(١) حسن إبراهيم حسن (تاريخ الإسلام) ص ٤٥٠، ٤٥١.

(٢) انظر: الرسالة إلى صاحب كورة أشقاو، في

H. Bell; the Greck Aphrodite papyri - der islam BII - P. 272.

(٣) حسن إبراهيم حسن (تاريخ الإسلام) ص ٤٥١.

(٤) المرجع نفسه ص ٤٥١.

(٥) سيدة كاشف (عبد العزيز بن مروان) ص ١٤٥.

(٦) كارل بروكلمان (تاريخ الشعوب الإسلامية) جـ ١، ص ١٧٧.

عصر سيادة العروبة وسيادة الإسلام، وكان عصر الوليد بن عبد الملك هو عصر امبراطورية العرب الواسعة[1].

وبالرغم من أن العرب قاموا بتعريب الدواوين إلا أنهم احتفظوا بالأنظمة الإدارية القديمة مع بعض التعديل والتنظيم فيها، بالإضافة إلى استعمال بعض الألفاظ اليونانية التي كانت تستعمل في الإدارة في مصر قبل حركة تعريب الدواوين مثل كلمتي «جسطال» و «موازيت». ومن أمثلة ذلك أن الوالي قره بن شريك والي مصر زمن الخليفة الوليد بن عبد الملك (٩٠ ـ ٩٦ هـ) نراه يرسل كتاباً إلى «باسيل» صاحب أشقوه[2] يطلب منه أن يرسل التعليمات الخاصة بدفع الجزية إلى «جسطاليوس» بمعنى المسؤول عن مالية الكورة أو ديوان الخراج، وكلمة «موازيت» يونانية مشتقة من «ميزوتـروس» وتعني مشايـخ ورؤساء القرى[3].

ولكن لماذا استعمل العرب بعض الألفاظ اليونانية؟.

ذلك أن العرب لم يكن لديهم هذه المناصب الإدارية من قبل، وبالتالي لم يوجد أسماء عربية لها، ولما كان التعريب لا يزال سارياً وأهل مصر لا زالوا يعرفون تلك التعابير ويستعملونها لاسيما في الريف، فقد قام الوالي باستخدام هذه الإصطلاحات اليونانية الدارجة تسهيـلاً لعملية التنـظيم الإداري في المناطق الريفية. وباستمرار الحكم العربي في مصر زالت مثل هذه التعابير وحل محلها اصطلاحات عربية.

ولم تقف حركة التعريب على الدواوين في هذا العصر، فقد تجاوزتها إلى تعريب الإنجيل وبعض الكتب الدينية في عهد الاصبغ بن عبد العزيز بن

---

(١) سيدة كاشف (الوليد بن عبد الملك) ص ١١٤، المؤسسة المصرية العامة للنشر القاهـرة ١٩٦٢.

(٢) أشقوه وهي كورة من كور الصعيد واسمها الآن كوم أشقاو في محافظة أسيوط، عثر فيها سنة ١٩٠١ على مجموعة من الأوراق البردية ترجع إلى زمن ولاية قره بن شريك انظر سيدة كاشف «عبد العزيز بن مروان» ص ٤٤.

(٣) سيدة كاشف «عبد العزيز بن مروان» ص ٤٤. انظر أيضاً: H. Bell; op. cit, P. 272.

مروان[1]. كما سبق وترجم في عهد أبيه عبد العزيز المكاتبات بين البطريرك وبين الحبشة والنوبة[2]. ليطلع المسلمون عما إذا كان في هذه الكتابات الدينية ما يمس بسوء الإسلام أو نبيهم.

والظاهر أن الأقباط عندما ابتدأوا يتعلمون اللغة العربية كتبوها أولاً بحروفهم القبطية، وقد عثر على قطع كثيرة من هذا الشبه أهمها مجلد في دير أنبار مقار السرياني ببرية شيهات بوادي النطرون (في حوالي سنة ١٩٢٢) ومحفوظ الآن بالمتحف القبطي[3].

وقد اضطرت حركة التعريب هذه، الكثير من أهل الذمة إلى التخلي عن مناصبهم للعرب أو إلى المصريين الذين تعلموا اللغة العربية، وذلك للعودة من جديد إلى وظائفهم، ويمكن القول أن هؤلاء استعربوا خلال المدة التي لم تكن تجاوزت الستين عاماً[4].

على أنه في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز (٩٩ ـ ١٠١ هـ) حاول أن يضفي على الإدارة طابعاً إسلامياً بإحلال المسلمين مكان النصارى في جميع إدارات الدولة، وبالرغم من أنه عامل الأقباط معاملة طيبة، لكنه عاد يأمرهم بالتخلي عن مناصبهم في الدولة ما داموا على دينهم، أما من كان يرغب منهم الاحتفاظ بعمله فكان عليه أن يعتنق الإسلام. وبعد أن ولى الخليفة عمر بن عبد العزيز بن شرحبيل على الصلاة في مصر في سنة ٩٩ للهجرة، أمر بأن تنزع «موازيت» القبط عن الكور واستعمل المسلمون عليها[5].

وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا القرار وغيره من القرارات المماثلة إلى

---

(١) سيدة كاشف (مصر في فجر الإسلام) ص ١٩٩.

(٢) سيدة كاشف (عبد العزيز بن مروان) ص ١٤٥.

(٣) جورج صبحي (قواعد اللغة المصرية القبطية) ص ١٢، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي القاهرة ١٩٢٥.

(٤) محمد عز دروزة (عروبة مصر) ص ٩٨، الطبعة الثانية المكتبة العصرية بيروت ١٩٦٣.

(٥) المقريزي (المواعظ والاعتبار) جـ ٧، ص ٨٧ ، تحقيق،
G - Wiet' le Caire Imprimerie de L'institut francais 1910.

تحول الكثير من الأقباط إلى دين الإسلام كي لا يضطروا إلى ترك مناصبهم وامتيازاتهم في الدولة.

ويلاحظ أن الأقباط بدأوا بترك لغتهم واستبدالها باللغة العربية تماماً في أواخر القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) فنرى البطريرك الملكاني «سعيد بن طريق» يؤلف كتاباً في التاريخ باللغة العربية وذلك في القرن الرابع الهجري، كما قام «ساويرس» أسقف الأشمونين يؤرخ للبطاركة في أواخر القرن الرابع الهجري باللغة العربية، فضلاً عن أنه قام بترجمة الوثائق اليونانية والقبطية إلى اللغة العربية، مما يدلنا على أن اللغة العربية، أصبحت لغة الكلام ولغة التخاطب بين المصريين عامة[1].

وقد كانت المراحل الزمنية كفيلة بنشر اللغة العربية وإحلالها محل اللغة القبطية واليونانية، بالرغم من أن العرب كانوا قلة إذا قيسوا بعدد سكان مصر، بالإضافة إلى أن اللغة القبطية كانت لغة دينهم، ولو أن اللغة العربية لم تكن تحمل بذور البقاء والتجدد لقدر لها الذوبان بين لغات الشعوب التي سيطروا عليها.

ومما يسترعي انتباه الدارس لعملية تعريب الدواوين لاسيما في مصر، ملاحظات هامة لا يمكن إغفالها بتاتاً، فالمعروف أن مصر توالت عليها دول عديدة سيطرت قروناً طويلة كاليونان والرومان، ولم تكن تبعية مصر لهذه الدول كفيلة بإزالة اللغة الرسمية في مصر وهي القبطية، بالرغم من انتشار تلك اللغات، وهذه ظاهرة تستحق الانتباه، لأن تنازل شعب عريق في المدنية كالشعب المصري عن لغته واتخاذه لغة شعب لا يوازيه في الحضارة أمر غير عادي[2].

ولما أضحت اللغة اليونانية لغة رسمية في مصر، فإن الشعب المصري لم يتخل أيضاً عن لغته، ولم يتخذ اليونانية لغة التخاطب عكس ما شاهدناه

(١) سيدة كاشف (عبد العزيز بن مروان) ص ١٥١.

(٢) سيدة كاشف (عبد العزيز بن مروان) ص ١٥١.

في اللغة العربية من اتخاذها لغة رسمية ولغة تخاطب بل كانت لغة المؤلفات، وحتى الكتابات الدينية القبطية منها أيضاً.

وتقول الأستاذة الدكتورة «سيدة كاشف» في هذا الصدد:

«أن مصر كانت من الأمم القلائل التي تخلت نهائياً عن لغتها القومية، ورمت بنفسها في أحضان الإسلام والعروبة. وهي في ذلك تخالف إيران والهند اللتين لم يقض فتح العرب على لغتهما القومية، ولم يقض على العقائد الدينية التي وجدت فيهما قبل الفتح قضاء تاماً. كذلك لم يمنع اعتناق الأتراك للدين الإسلامي من الاحتفاظ بلغتهم القومية. بل نرى الأندلس التي كانت تتمتع بحضارة إسلامية مزدهرة في العصور الوسطى تعود ثانية دولة مسيحية الدين أجنبية اللغة، وبينما نرى الشاعر الوطني «الفردوسي» في إيران ينظم «الشاهنامة» باللغة الإيرانية الحديثة في القرن الرابع الهجري، نجد رجال الدين الأقباط في مصر يكتبون في القرن الرابع الهجري باللغة العربية ويخاطبون أبناء دينهم بالعربية بعد أن أصبحت لغة التخاطب بينهم»[1].

ولكن ما هي الأسباب المباشرة لتلك الظاهرة في مصر؟.

في الواقع هناك عدة أسباب يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١ ـ اتخاذ اللغة العربية لغة رسمية للدولة، بعد حركة التعريب في الدواوين، جعل المصريين يقبلون على تعلم العربية حفاظاً على مصالحهم.

٢ ـ أدى اعتناق عدد كبير من الأقباط الدين الإسلامي إلى انتشار اللغة العربية لغة القرآن الكريم.

٣ ـ تهجير عدد من القبائل العربية، وازدياد عدد الجند، قوّى حركة التعريب في مصر، ومكن الحكم العربي فيها.

٤ ـ الاختلاط والتزاوج بين المصريين والعرب بدرجة ملحوظة، أدى إلى تزايد عدد المسلمين والمستعربين من المصريين.

٥ ـ قدرة اللغة العربية على النمو والتفاعل والتجدد، واستيعابها لاحتياجات الناس العلمية والأدبية والفنية والسياسية والإدارية أيضاً.

---

(١) سيدة كاشف (عبد العزيز بن مروان) ص ١٥٢.

٦ ـ استمرارية السيطرة العربية في مصر، أدى إلى مزيد من التعريب، عكس إيران والهند والأندلس، التي انتهت السيطرة العربية فيها، فعاد السكان إلى لغاتهم القديمة، ثم أن الأتراك صحيح أنهم كانوا مسلمين ولكنهم لم يكونوا عرباً، بالإضافة إلى أنهم كانوا حكاماً سيطروا على المنطقة العربية، ولم يكونوا محكومين من قبل العرب كما هي الحال في مصر.

الفصل العاشر

أسباب تعريب الدواوين ونتائجه



من كل ما سبق أن عرضناه يتضح لنا، أن حركة تعريب الدواوين في الدولة العربية كانت لها أسباب حقيقية ومباشرة تختلف اختلافا جوهرياً عن الأسباب التي ذكرتها بعض المصادر العربية كالجهشياري (الوزراء والكتاب) والبلاذري (فتوح البلدان) اللذين يؤكدان أن الموظفين في الدواوين تثاقلوا عن طلب الخليفة عبد الملك بن مروان، وأن أحدهم بال في دواة، فقام الخليفة يأمر بتحويل الحساب إلى العربية.

والواقع ـ كما سبق أن قدمناه ـ أن هناك أسباباً رئيسية وهامة أدت إلى التعريب تتلخص في عدة أسباب:

١ ـ إتمام صبغ الدولة بالصبغة العربية بعد أن تحققت حركة الإصلاح النقدي، لأن حركة التعريب كانت مظهراً من مظاهر وجود الدولة وسيادتها. كما أن تولي أشخاص غير عرب زمام الإدارة في الدولة العربية، كان مخالفاً لأسس وكيان الدولة القومي.

٢ ـ كان الاختلاف في لغات الدواوين يفتت نظام الدولة الاقتصادي ويعيق إدارتها المالية. لذا كانت حركة تعريب الدواوين دعماً للمركزية العربية في النواحي الإدارية والاقتصادية وتصحيحاً للنظام القديم.

٣ ـ تحرير النظم الإدارية المالية من ربقة الخضوع للسيطرة العنصرية أو الشعوبية المحلية، مما يؤكد سيادة الدولة سياسياً على البلاد المغلوبة.

٤ ـ تقييم اللغة العربية، ورفع مركزها واتخاذها لساناً حضارياً للأمة الإسلامية والعربية وللشعوب التي خضعت لها.

أما نتائج حركة التعريب فتتلخص على الشكل التالي:

١ ـ أصبحت اللغة العربية اللغة الرسمية في الدولة، وقد ساعد ذلك على تقلص نفوذ أهل الذمة بعد أن انتقلت مناصبهم إلى أيدي المسلمين من العرب، نتيجة التعديل في الدواوين المحلية سواء أكان من ناحية اللغة، أم من ناحية الموظفين الذين يعملون في هذه الدواوين[١]. ثم أخذت طبقة الكتاب تظهر منذ ذلك الحين[٢]، من العرب والمسلمين. وترتب على ذلك انقراض اللغات الفارسية والرومية والقبطية.

٢ ـ انتشرت اللغة العربية انتشاراً واسعاً في العالم الإسلامي، وأصبحت لغة الفكر والحضارة في أجزاء كثيرة من الامبراطورية العربية. وأقبل الموالي وغيرهم على تعلمها وإتقانها[٣].

٣ ـ كانت حركة التعريب أول عملية ترجمة منظمة، أدت إلى نقل الكثير من الاصطلاحات الرومية والقبطية، كما نشطت أيضاً الترجمة من اليونانية والفارسية والهندية إلى اللغة العربية.

يتبين من ذلك أن اللغة العربية، أصبحت لغة مزدهـرة في العصر الأموي، وكان مقياس التعلم عندهم أن يكتب الرجل العربية ويقرأها ويتقن السباحة والرماية[٤]. وفي هذا العهد والعهود التي تلته، أصبحت اللغة العربية أداة التفاهم اليومي من فارس حتى البرانس وحلت كأداة للثقافة محل اللغات القديمة المستعملة من قبل في تلك الأقطار مثل القبطية والآرامية واليونانية واللاتينية[٥]، والفارسية والسريانية.

ويمكن القول أن للغة العربية فضلاً في حركة التعريب في الدولة

---

(١) سيدة كاشف (عبد العزيز بن مروان) ص ١٤٤.

(٢) حسن إبراهيم حسن، علي إبراهيم حسن (النظم الإسلامية) ص ١٧٤.

(٣) ضياء الدين الريس (عبد الملك بن مروان) ص ٢٨٧.

(٤) سيدة كاشف (الوليد بن عبد الملك) ص ٢٤٧.

(٥) محمد عبد المعز نصر (في الفكر السياسي العربي والمجتمع) ص ٢٠٩، مطبعة دار نشر الثقافة بالإسكندرية.

العربية بما استطاعت أن تشمله من دين وقوانين واقتصاد وإدارة وصناعة وفلاحة وعلم وأدب وثقافة وغيرها من شتى ضروب النشاط البشري في تكامله الفكري والمادي [1].

«وهكذا نرى أن اللغة العربية بما أوتيت من قوة مستمدة من أنها لغةِ القرآن ومن أنها لغة حضارة زاخرة، انبثقت في مراكز الحضارة الإسلامية كبغداد ودمشق والقاهرة وقرطبة، قد خدمت ظاهرة التعريب الدفاقة في الوطن الإسلامي» [2].

وبعد، فقد أوجدت الدولة الأموية نظاماً عربياً شاملاً بعد تجارب عديدة، وإضافات مستمدة من أسس الدولة القائمة على خدمة العروبة والإسلام، وللدلالة على حسن هذا النظام، أن اتخذه العباسيون، فقد كانت الإدارة عندهم تطوراً للإدارة عند الأمويين وقد اعترف الخليفة أبو جعفر المنصور بأنه مدين إلى حد كبير في تنظيم دولته للأمويين [3].

ويكفي أن نختم هذا البحث في قول «لوبون» مبدياً رأيه في دولة العرب ودينهم وثقافتهم وعلومهم بقوله:

«إن الأمم التي فاقت العرب تمدناً قليلة إلى الغاية، وأن ما حققه العرب في وقت قصير من المبتكرات العظيمة لم تحققه أمة، وأن العرب أقاموا ديناً من أقوى الأديان التي سادت العالم ولا يزال الناس يخضعون لها، وأنهم أنشأوا دولة تعد من أعظم الدول التي عرفها التاريخ، وأنهم مدنوا أوروبا ثقافة وأخلاقاً، وأن الأمم التي سمت سمو العرب وهبطت هبوطهم نادرة، وأنه لم يظهر كالعرب شعب يصلح ليكون مثالاً بارزاً لتأثير العوامل التي تهيمن على قيام الدول وعظمتها وانحطاطها» [4].

الحمدلله

---

(١) محمد عبد المعز نصر، المرجع السابق، ص ٢١٠.

(٢) محمد عبد المعز نصر، المرجع السابق، ص ٢١٥.

(٣) سيدة كاشف (الوليد بن عبد الملك) ص ١٦٩.

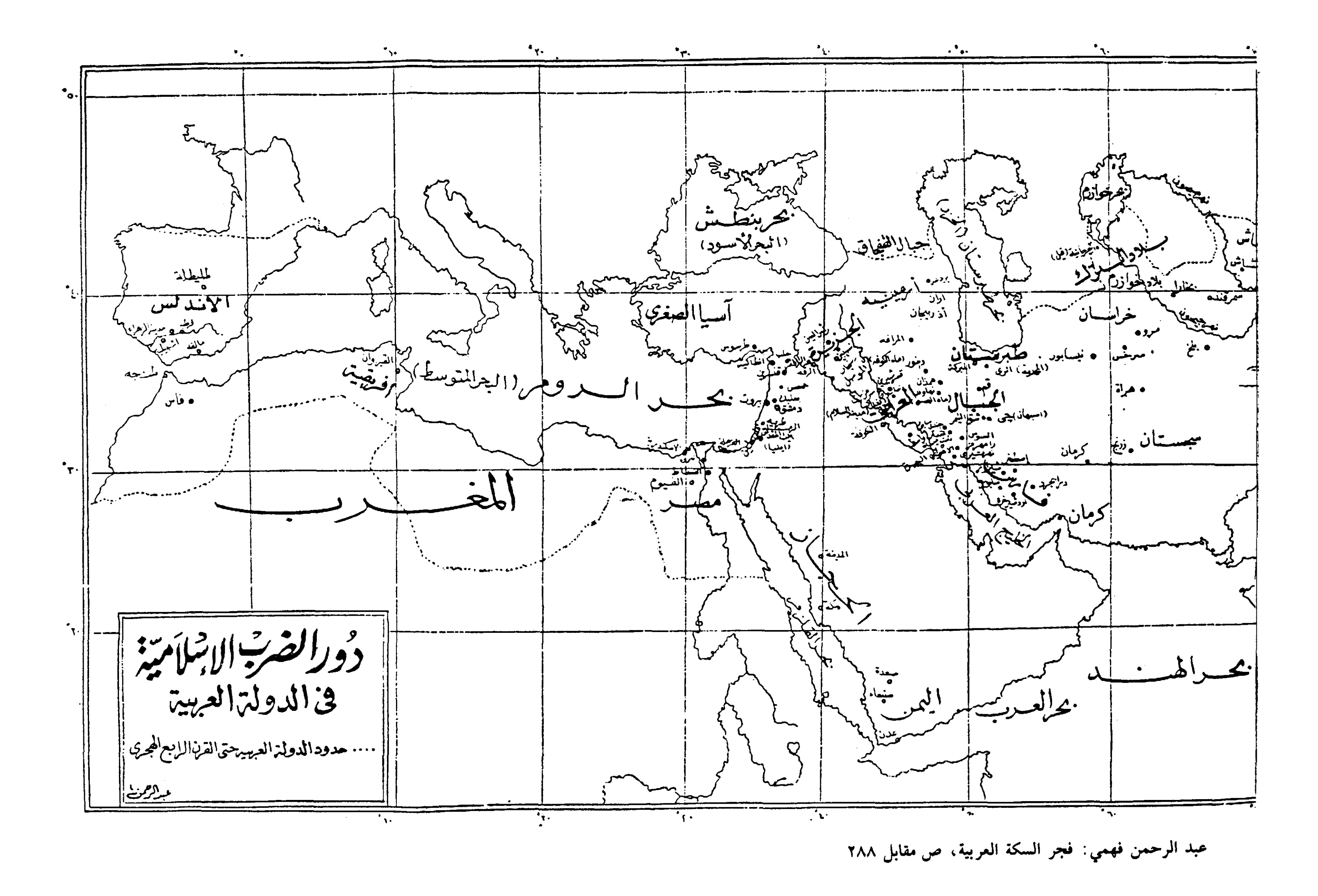
(٤) غوستاف لوبون (حضارة العرب) ص ٦٤٣، ترجمة محمد عادل زعيتر، طبع دار أحياء الكتب العربية ١٩٤٥.



اللّوحَات

أَثَرُ التّعَريب في تَطوّر النّقُود الإسلاميّة وَالنّقُود السَائِدَة





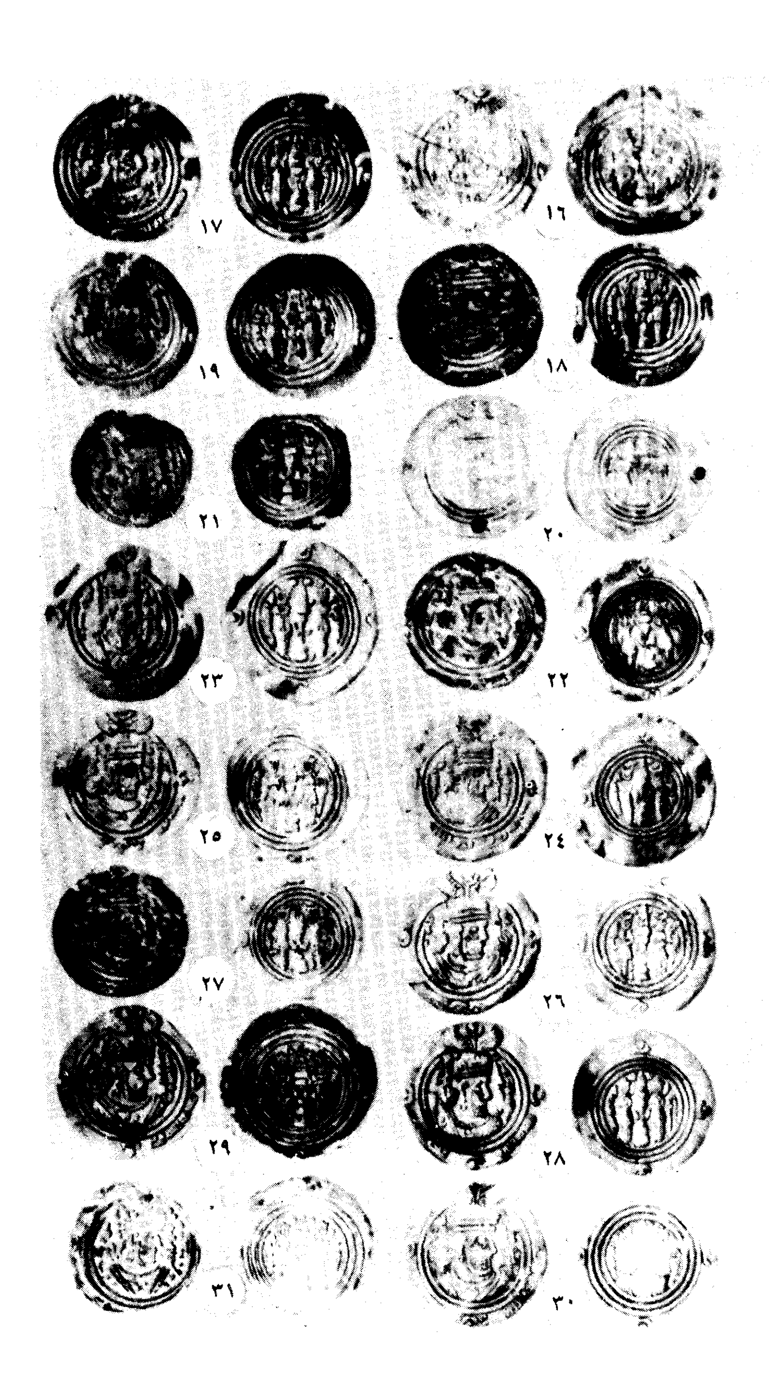
عبد الرحمن فهمي: فجر السكة العربية، ص مقابل ٢٨٨



لوحة ١



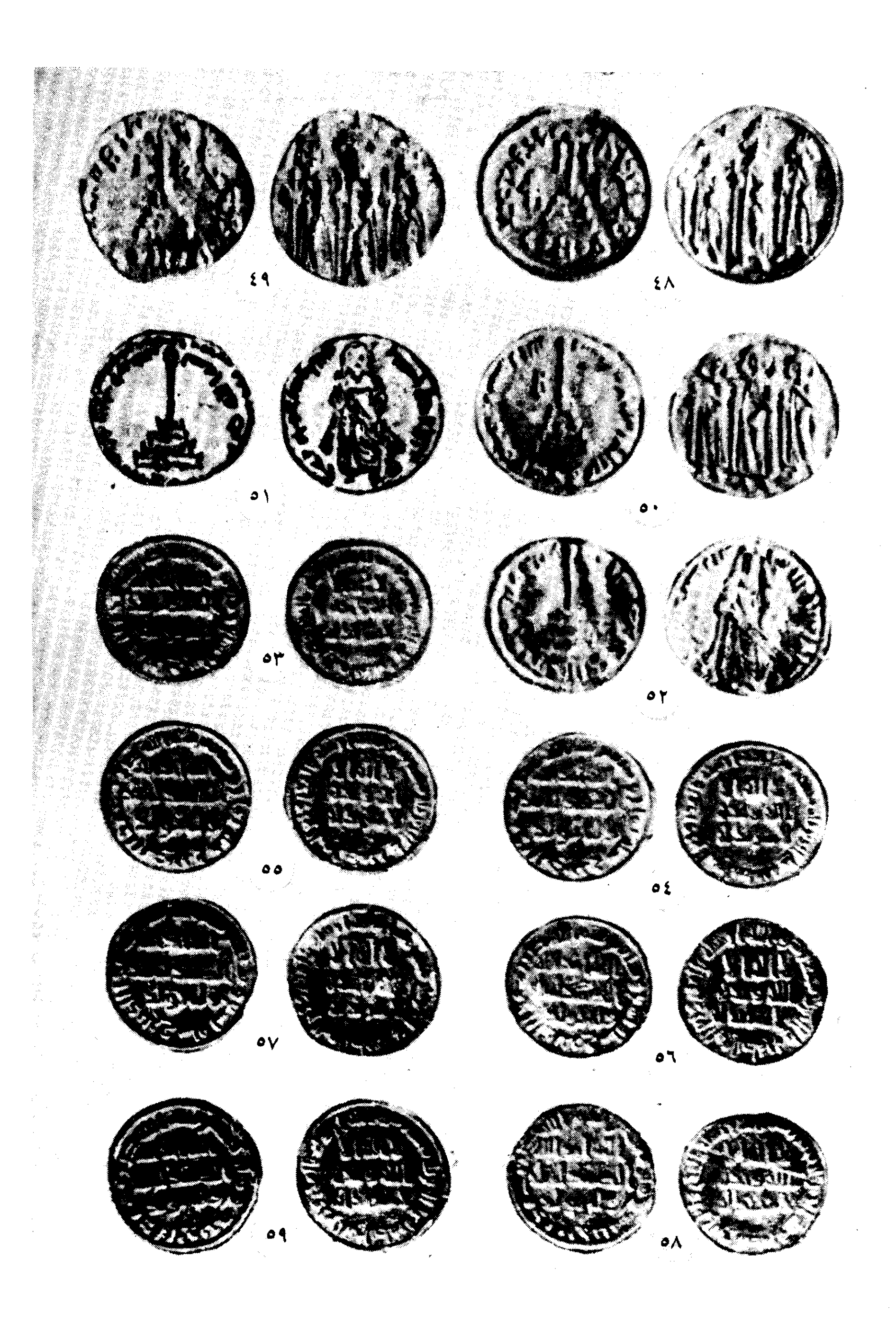
لوحة ٢



لوحة ٣



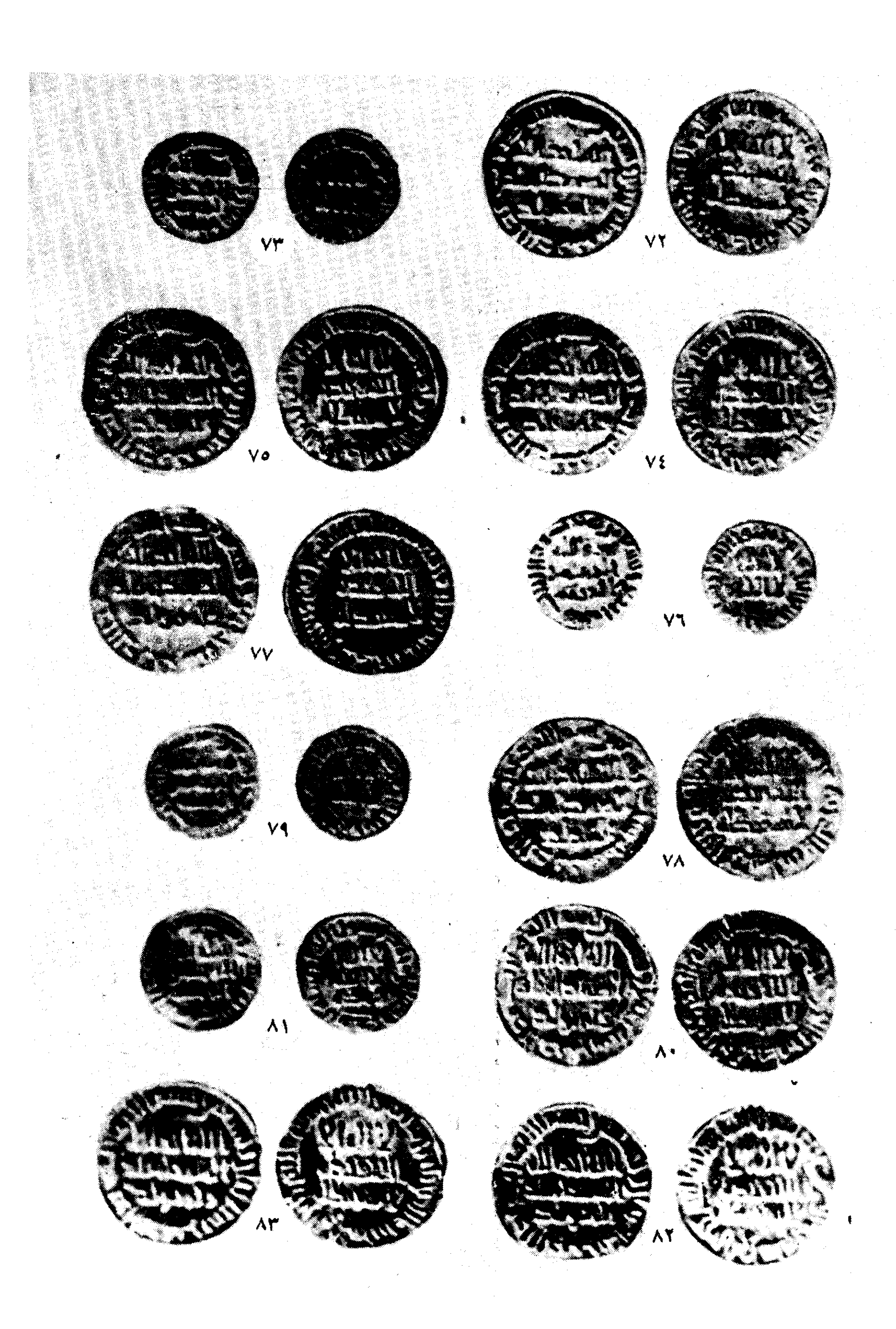
لوحة ٤



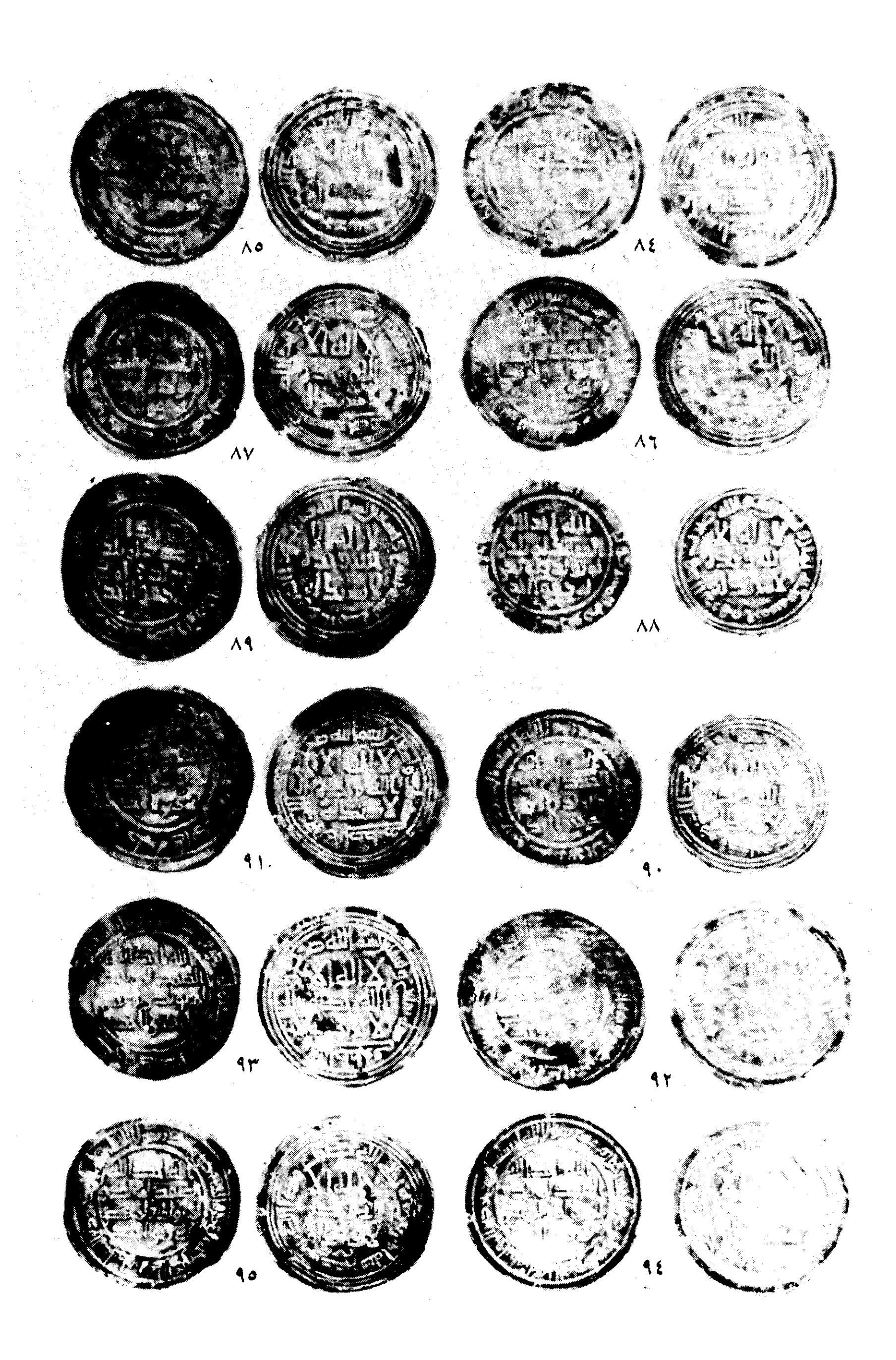
لوحة ٥



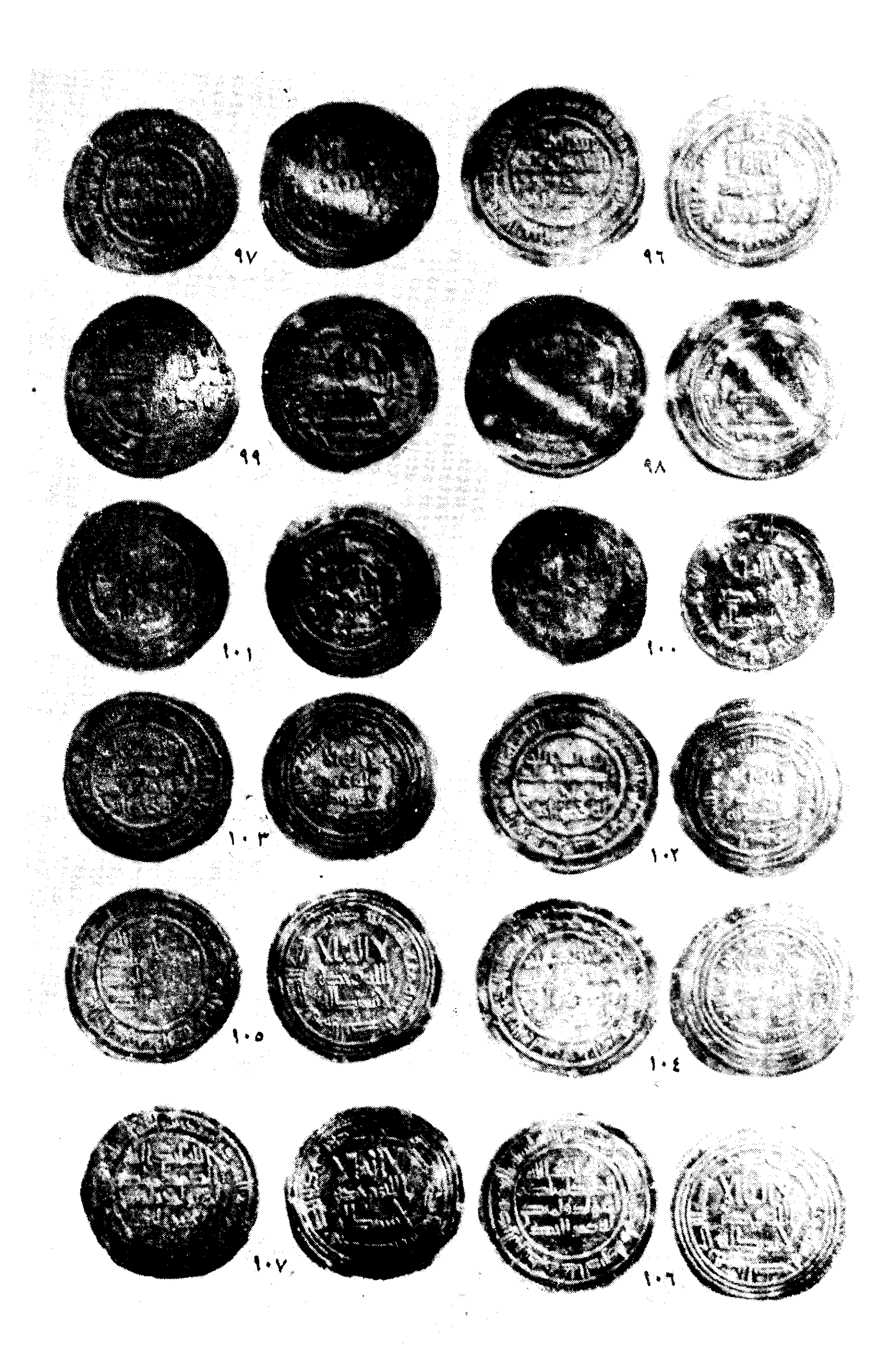
لوحة ٦



لوحة ٧



لوحة ٨



لوحة ٩



لوحة ١٠


لا اله الا
الله وحده
لا شريك له
بسم الله
الله احد الله
الصمد لم يلد
ولم يولد

لوحة ١١



لوحة ١٢





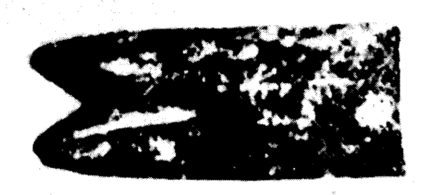
وجهى القالب الأصلى (القالب الأم) لطبع القوالب المشتقة عليه
(مجموعات متحف الفن الإسلامى)



أحد وجهى قالب فولاذ لضرب السكة الإســلامية

(من بالوج)





وجهى قالب الضرب ويظهر على الأيمن منهما أثر المطرقة

(من بالوج)

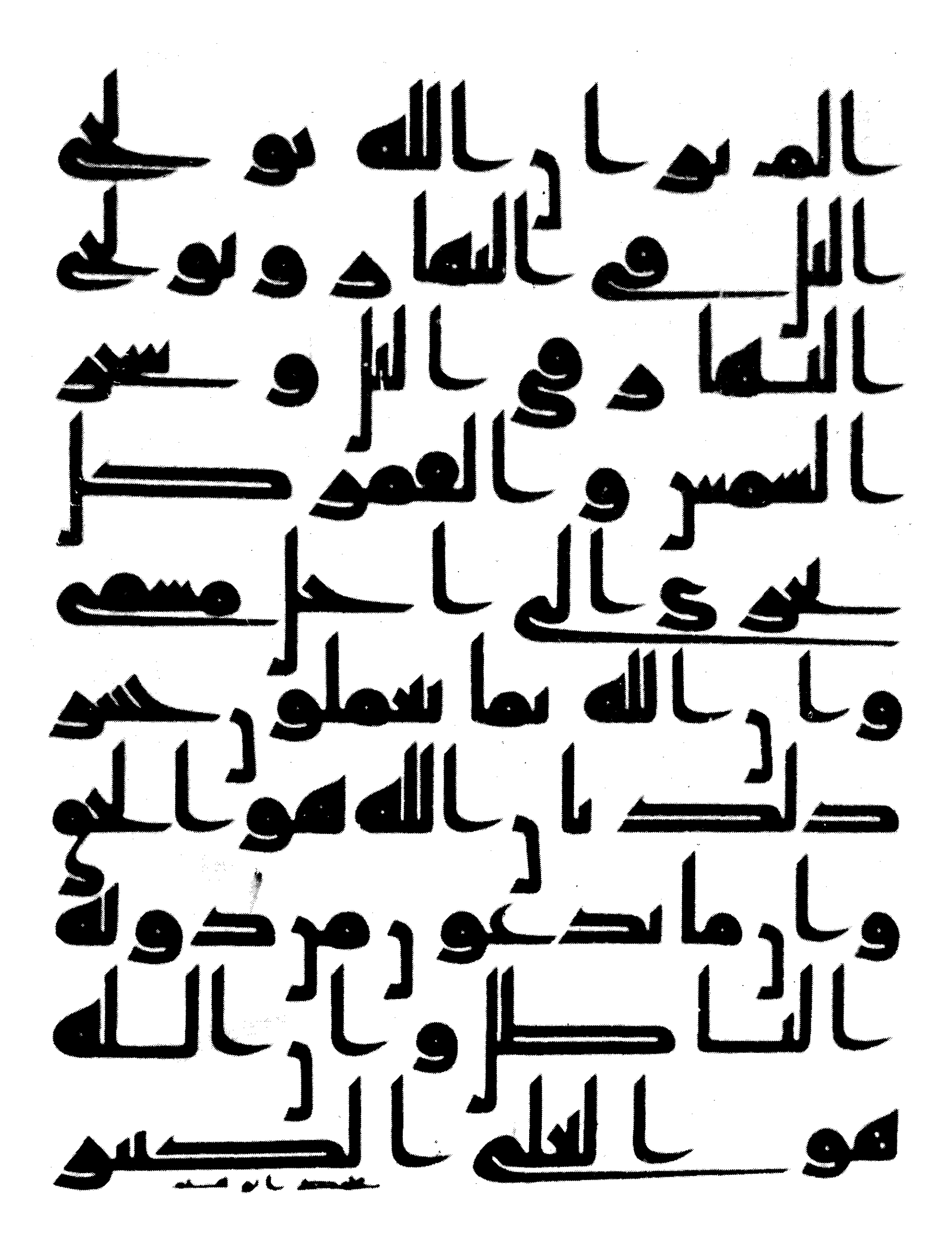
لوحة ١

نقش النحارة وجد على قبر امرىء القيس بن عمر ملك العرب في الحـيرة .

عثر على هذا النقش في النحارة وتاريخه يعود الى سنة ٣٢٨ م

وهو يعتبر النص العربي الأول

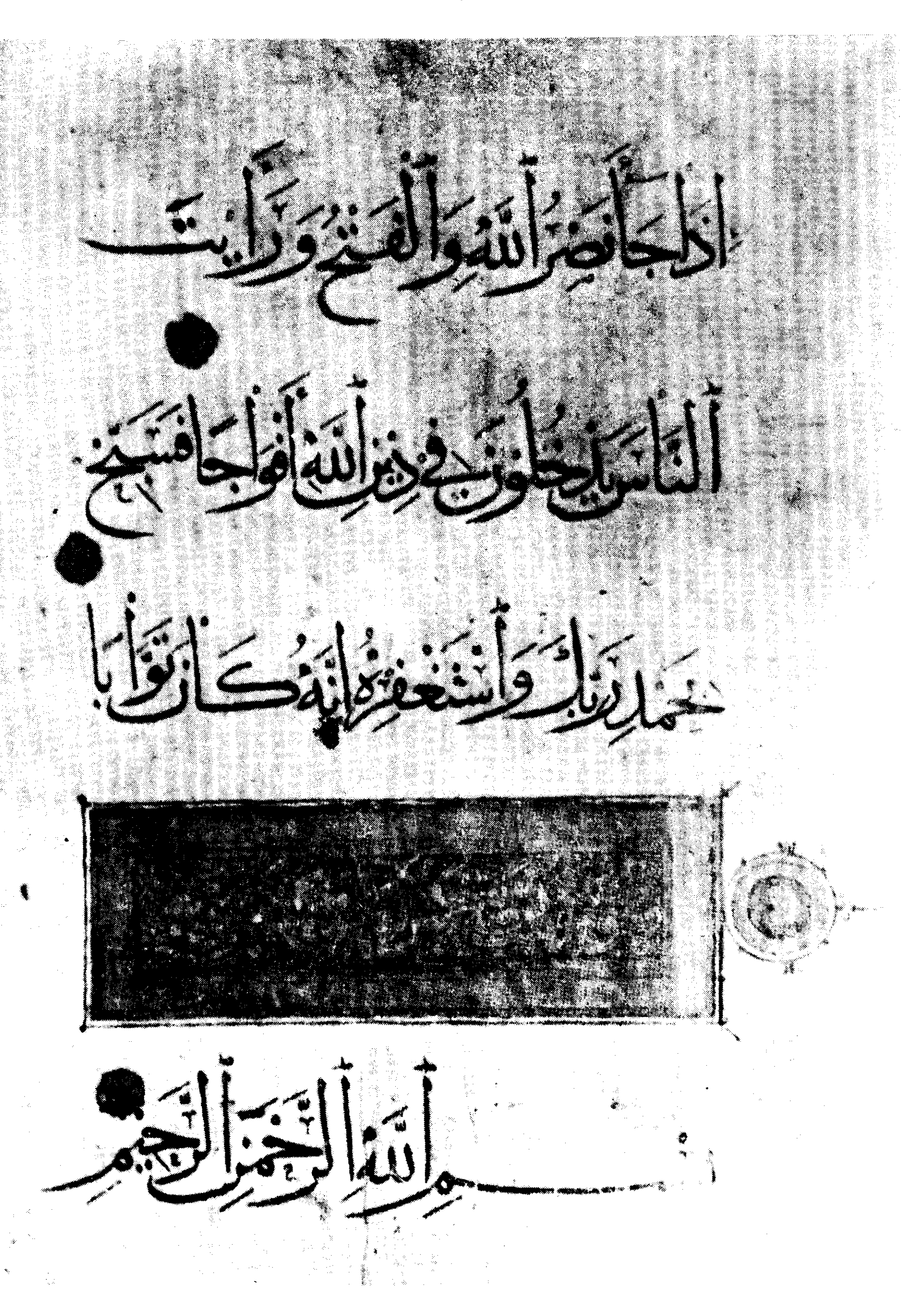
لوحة ٢



انموذج من الخط العربي الكوفي في صدر الاسلام حيث كانت
خالية من النقط والشكل

لوحة ٣

لوحة ٤


إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت
الناس يدخلون في دين الله أفواجا فسبح
بحمد ربك واستغفره إنه كان توابا
بسم الله الرحمن الرحيم

يظهر الخط العربي في هذه اللوحة واضحاً وهو نتيجة
من نتائج الاهتمام بالتعريب

المصادر

أولاً: المصادر العربية

القرآن الكريم

١ ـ **ابن تغري بردي**: جمال الدين أبو المحاسن (ت ٨٧٤ هـ)، «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» جـ ١، نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ المؤسسة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٣.

٢ ـ **ابن خلدون**: عبد الرحمن محمد (ت ٨٠٨ هـ)، «المقدمة» جـ ١ ـ مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة ١٩٥٧. ونسخة دار القلم ـ بيروت الطبعة الرابعة ١٩٨١.

٣ ـ **ابن طباطبا**: الفخري محمد بن علي بن طباطبا المعروف بابن الطقطقي (ت ٧٠٩ هـ). «تاريخ الدول الإسلامية» دار صادر ـ دار بيروت ١٩٦٠.

٤ ـ **ابن كثير**: الحافظ ابن كثير الدمشقي «أبو الفداء» (ت ٧٧٤ هـ) «البداية والنهاية» جـ ٧ ـ الطبعة الأولى، مكتبة المعارف بيروت ١٩٦٦.

٥ ـ **الأزرقي**: أبو الوليد محمد بن عبدالله بن أحمد بن محمد بن عقبة بن الأزرق (ت ٢٠٤ هـ)، «أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار» جـ ١ الطبعة الثالثة تحقيق رشدي ملحس ـ دار الأندلس بيروت ١٩٦٩.

٦ ـ **البلاذري**: أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩ هـ)، «فتوح البلدان» تحقيق عبدالله وعمر الطباع. دار النشر للجامعيين بيروت ١٩٥٧.

٧ ـ **البيهقي**: إبراهيم بن محمد (عاش زمن المقتدر بالله ما بين ٢٩٥ ـ ٣٢٠ هـ)، «المحاسن والمساوىء» جـ ٢ ـ مطبعة نهضة مصر القاهرة ١٩٦١.

٨ ـ **الجهشياري**: محمد بن عبدوس (ت ٣٣١ هـ)، «كتاب الوزراء والكتاب» تحقيق ونشر: مصطفى السقا وآخرين، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة ١٩٣٨.

٩ - **السيوطي**: الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري (ت ٩١١ هـ)، «تاريخ الخلفاء» تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية - مصر ١٩٥٢.
١٠ - **الصولي**: أبو بكر محمد بن يحيى الصولي (ت ٣٣٦ هـ) «أدب الكتّاب» نسخه وعلق عليه محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية بمصر ١٣٤١ هـ.
١١ - **الطبري**: أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ)، «تاريخ الرسل والملوك» جـ ٣، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٦٢.
١٢ - **الكاملي**: منصور بن بعرة الذهبي الكاملي، «كشف الأسرار العلمية بدار الضرب المصرية»، تحقيق: د. عبد الرحمن فهمي، مطبعة دار التحرير للطبع والنشر - القاهرة ١٩٦٦.
١٣ - **الكندي**: محمد بن يوسف الكندي (ت ٣٥٠ هـ)، «ولاة مصر» تحقيق: د. حسين نصار، دار صادر - دار بيروت للنشر ١٩٥٩.
١٤ - **الماوردي**: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت ٤٥٠ هـ)، «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» دار الكتب العلمية - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
١٥ - **المقريزي**: تقي الدين أحمد بن علي (ت ٨٤٥ هـ)، «المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار»، جـ ٧، القاهرة ١٩١٠، م ٢، القاهرة ١٩١٣. تحقيق:
Edité par; G; Wiet; Imprimerie de L'Institut Francais - Le Caire.
١٦ - **المقريزي**: «إغاثة الأمة بكشف الغمة» تحقيق: محمد مصطفى زيادة، جمال الدين محمد الشيال، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م.
١٧ - **اليعقوبي**: أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح (ت ٢٨٢ هـ)، «تاريخ اليعقوبي» دار صادر - دار بيروت ١٩٦٠.

ثانياً: المراجع العربية والمعربة:

١٨ - **بروكلمان: كارل**: «تاريخ الشعوب الإسلامية» جـ ١، ترجمة: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٥٣.
١٩ - **حتي: فيليب وآخرين**: «تاريخ العرب المطول» جـ ٢، الطبعة الثانية - دار الكشاف للنشر - بيروت ١٩٥٣.

٢٠ ـ **حسن إبراهيم حسن**: «تاريخ الإسلام» جـ ١، الطبعة السابعة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٦٤.
٢١ ـ **حسن إبراهيم حسن وعلي إبراهيم حسن**: «النظم الإسلامية» الطبعة الثالثة مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٦٢.
٢٢ ـ **الحسيني: محمد باقر**: «تطور النقود العربية الإسلامية» الطبعة الأولى دار الجاحظ بغداد ١٩٦٩.
٢٣ ـ **الحسيني**: «العملة الإسلامية في العهد الأتابكي» الطبعة الأولى، دار الجاحظ، بغداد ١٩٦٦.
٢٤ ـ **حسيني: مولوي**: «الإدارة العربية» ترجمة د. إبراهيم العدوي، المطبعة النموذجية بالحلمية ١٩٥٨.
٢٥ ـ **دائرة المعارف الإسلامية**: «المجلد ١٥» ترجمة مجموعة من الأساتذة.
٢٦ ـ **دروزة: محمد عز**: «عزوبة مصر في القديم والحديث» الطبعة الثانية ـ المكتبة العصرية بيروت ١٩٦٣.
٢٧ ـ **الريس: ضياء الدين**: «عبد الملك بن مروان» المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٢.
٢٨ ـ **زيدان: جرجي**: «تاريخ التمدن الإسلامي» جـ ١، طبعة جديدة مراجعة وتعليق د. حسين مؤنس ـ دار الهلال.
٢٩ ـ **سالم: السيد عبد العزيز**: «تاريخ الدولة العربية» دار النهضة العربية بيروت ١٩٧١.
٣٠ ـ **شافعي: محمد زكي**: «مقدمة في النقود والبنوك» الطبعة السابعة دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٣.
٣١ ـ **صبحي: جورج**: «كتاب قواعد اللغة المصرية القبطية» مطبعة المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة ١٩٢٥.
٣٢ ـ **عاشور: سعيد عبد الفتاح**: «المدنية الإسلامية وأثرها في الحضارة الأوروبية» الطبعة الأولى دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٣.
٣٣ ـ **العريني: السيد الباز**: «الدولة البيزنطية» دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٥.
٣٤ ـ **العزاوي: عباس**: تاريخ النقود العراقية، وزارة المعارف العراقية، بغداد ١٩٥٨.
٣٥ ـ **عمر: أحمد مختار**: «تاريخ اللغة العربية في مصر»، طبع الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر القاهرة ١٩٧٠.

٣٦ ـ **فهمي: عبد الرحمن**: «صنج السكة في فجر الإسلام» مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٧.
٣٧ ـ **فهمي: عبد الرحمن**: «النقود العربية ماضيها وحاضرها» المؤسسة المصرية العامة، القاهرة ١٩٦٤.
٣٨ ـ **فهمي: عبد الرحمن**: «فجر السكة العربية»، مطبعة دار الكتب القاهرة ١٩٦٥.
٣٩ ـ **فلهوزن: يوليوس**: «تاريخ الدولة العربية» ترجمة د. محمد عبد الهادي أبو ريدة، نشر لجنة التأليف والترجمة القاهرة ١٩٥٨.
٤٠ ـ **كاشف: سيدة**: «مصر في فجر الإسلام» دار الفكر العربي القاهرة ١٩٤٧.
٤١ ـ **كاشف: سيدة**: «الوليد بن عبد الملك» المؤسسة المصرية العامة القاهرة ١٩٦٢.
٤٢ ـ **كاشف: سيدة**: «عبد العزيز بن مروان» دار الكاتب العربي القاهرة ١٩٦٦.
٤٣ ـ **كرد علي: محمد**: «الإدارة الإسلامية في عز العرب» مطبعة مصر القاهرة ١٩٣٤.
٤٤ ـ **الكرملي: الأب انستاس**: (نشر وتحقيق): النقود العربية وعلم النميات ويتضمن على التوالي الكتب التالية:
أ ـ البلاذري (أحمد بن يحيى بن جابر): كتاب النقود.
ب ـ المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي): كتاب النقود القديمة الإسلامية.
جـ ـ علي باشا مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة، جـ ٢٠.
د ـ الشافعي (مصطفى الذهبي): تحرير الدرهم والمثقال والرطل والمكيال.
منشورات محمد أمين دمج ـ بيروت (لا.ت.) عن النسخة الأصلية القاهرة ١٩٣٩.
٤٥ ـ **لواساني: أحمد**: «مدخل إلى اللغة الفارسية» الطبعة الثانية بيروت ١٩٧٢.
٤٦ ـ **لوبون: غوستاف**: «حضارة العرب» ترجمة محمد عادل زعيتر، دار إحياء الكتب العربية ١٩٤٥.
٤٧ ـ **ماجد: عبد المنعم**: «التاريخ السياسي للدولة العربية» جـ ٢، الطبعة الثالثة، مكتبة الجامعة العربية بيروت ١٩٦٦.
٤٨ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٦٤.

٤٩ ـ الموسوعة العربية الميسرة: دار القلم ومؤسسة فرانكلن للنشر القاهرة ١٩٦٥.

٥٠ ـ نصر: محمد عبد المعز: «في الفكر السياسي العربي والمجتمع» مطبعة دار نشر الثقافة بالإسكندرية.

٥١ ـ النقشبندي: ناصر: «الدينار االإسلامي» جـ ١ مطبوعـات المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٥٣.

٥٢ ـ النقشبندي: ناصر: «الدرهم الإسلامي» جـ ١، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٧٠.

ثالثاً: المصادر الأجنبية

1 - Ameer Ali, S; A Short History of the Saracens, (London 1953).

2 - Browne, E; A Literary History of Persia, vol. 1, (London 1909).

3 - Denys de Tell - Marché; Chronique, Publ. et traduite par chabot, (Paris 1895).

4 - Description de L'Egypte, (Paris 1825).

5 - Encyclopédie de L'Islam, 2 ed., (Paris 1954).

6 - Encyclopédie de L'Islam (Nouvelle Edition) par B. Lewis, CH. Pellat et J. Schacht Tome II, (Paris 1965).

7 - Gibbon, E; The Decline and Fall of the Roman Empire, vols 5, (London 1953).

8 - Gibb, sir H; The Arab Conquests in Central Asia, (London 1923).

9 - Lavoix, H; Catalogue des Monnaies Musulmanes de La Bibliothéque Nationale, 3 vols (Paris 1887 - 1896).

10 - Miles, G; The Numismatic History of Rayy, (New York 1938).

11 - Walker, J; A Catalogue of the Arab - Sassanian coins, (London 1941).

12 - Walker, J; A Catalogue of Muhamadan coins, (London 1956).



فهرس الموضوعات

القسم الثاني
تعريب الدواوين في العصر الأموي